الجمهورية الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة

وزارة التّعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أحمد دراية–أدرار–

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية قسم: العلوم الإسلامية

التعقبات الحديثية للحافظ ابن حجر على الإمام ابن حزم –من خلال كتابه فتح الباري–

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في تخصّص الحديث وعلومه.

إعداد الطالب: إشراف الأستاذ:

فهيم حديدي ميلود سقار

لجنة المناقشة:

	الاسم واللقب	الرتبة	الصفحة
01	مُحَمَّد خالد اسطنبولي	أستاذ	رئيساً
02	سقار ميلود	أستاذ مساعد أ	مشرفًا ومقرراً
03	مراد صغير	أستاذ محاضر ب	عضواً مناقشاً

الموسم الجامعي: 1444هـ/

2022م/2023 م

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أحمد دراية . أدرار

جامعة أحمد دراية - أدرار

أدرار في: 2023/06/08

الإذن بالطبـــع والإيداع

أنا الأستاذ: ..... مولود سعار .....

المشرف على الطلبة الواردة أسماؤهم أدناه:

1- ..... فطيم حميدي .....

2- .....

3- .....

في إعداد مذكرة التخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإسلامية

تخصص: ..... الحديث وعلومه .....

الموسومة بـ :

..... التحقيبات الحديثة للحافظ ابن حجر على الإمام .....

..... ابن حزم من خلال كتابه فتح الباري .....

وبعد تأكدي من تصحيح المذكرة وفق ملاحظات لجنة المناقشة أمنح الإذن بطبع هذه المذكرة وإيداعها على مستوى المكتبة الجامعية وإدارة القسم.

إمضاء الأستاذ المشرف

مصادقة إدارة القسم

د. طرحي عبد المجيد
رئيس قسم العلوم الإسلامية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
قسم العلوم الإسلامية
جامعة أدرار

Scanned by TapScanner

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إهداء

أهدي هذا البحث لوالدي الكريمين

وأشياخي الفضلاء

وإخواني الكرماء، وأحبّائي الأعزاء

ولكلّ من تربطني به رحم العلم.

شكر وتقدير

أشكر لله العلي العظيم شكرا يليق بقدره، أن هيأ لي الظروف لطلب العلم، وأثني عليه الثناء كلّه، أن وفقني لإعداد هذا البحث، ثم من تمام الشكر لا يفوتني في هذا المقام أن أتقدم بالشكر لكل من أعانني في إنجاز هذا البحث، وأخص بالذكر الأستاذ المشرف: ميلود سقار لإتاحته فرصة البحث في هذا الموضوع القيم، وقيامه بمتابعة أطوار إنجاز هذا البحث، بقراءته مبحثا مبحثا، وإعمال قلمه معقّبا، وموجها، ومصوِّبا.

وكذا أشكر الأخ المكرَّم: عبد الرؤوف ساحلي الذي لم يأل جهدا في التدقيق بين سطور البحث، والتنقيب عن خطأ علمي أو منهجي أو إملائي وتصويب كثير من العثرات، لينهض بالبحث إلى مصاف البحوث العلمية.

فجزى الله الجميع خيرا، وأجزل لهم المثوبة،

والله المستعان، وهو حسبنا،

ونعم الوكيل

مقدمة

إنّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن مُحَمَّدا عبده ورسوله.

[يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ][1]

[يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا][2]

[يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا (70) يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا][3]

ألا وإن أصدق الحديث كلام الله، وخير الهدي هدي مُحَمَّد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

أمّا بعد: فلا يخفى على كل مسلم ومسلمة أهمية الاعتناء بالعلم الشرعيّ في ديننا الحنيف تعلما وتعليما، وهو الذي به تحصل الرفعة في الدنيا والآخرة، ولا يعدله شيء من الطاعات لمن صحّت نيته وحسُن قصده، وقد اشتغل العلماء بالسنة النبوية روايةً ودرايةً قديما وحديثا، وذلك لأنّ بيان الدين كلّه لا يكون إلا عن طريقها، لأنّ مكانتها تتمثّل من حيث كونها المصدر الثاني للتشريع في الإسلام، فاستحقّت بذلك اهتمام علماء الحديث على مرّ العصور والأزمان، واختلاف الأماكن والبلدان جمعا وتحقيقا وشرحا ونقدا، ألا وإنّ من الكتب المصنفة في ذلك كتاب الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، لأبي عبدالله مُحَمَّد بن إسماعيل البخاري الجعفي، المعروف بصحيح البخاري، فتلقته الأمّة بالقبول وخصّته بمزايا عن غيره من دواوين الإسلام، فلم يحض كتاب بالعناية والاهتمام مثل ما حظي به صحيح البخاريّ، فقد تصدى لشرحه الحافظ أبو الفضل شهاب

---

[1] سورة آل عمران: 102

[2] سورة النساء: 1

[3] سورة الأحزاب:70-71

الدّين أحمد بن عليّ بن حجر العسقلاني الشافعي، بما رزقه الله من غزارة في العلم وقوّة في الحفظ ودقّة في الفهم والاستنباط، فاستغرق في تأليف شرحه أكثر من عشرين سنة، وسمّاه (فتح الباري شرح صحيح البخاري)، فصار بعدها من أفضل الشروح وأشهرها تداولا في الأوساط العلميّة لدى علماء وطلبة علم، وتكمل قيمته من قول الإمام الشوكاني عندما طُلب منه أن يشرح صحيح البخاري، فأجاب قائلا: "لا هِجرة بعد الفتح"[1].

ونجد أن الحافظ قد اعتمد في شرحه هذا على مصنفات وشروحات من سبقه من العلماء الأجلاء، وكان من بين المصنفات المعتمدة كتب الإمام ابن حزم، فلم يستغن عن ذكره إمّا مسترشدا بقوله أو ناقلا لكلامه أو معترضا ومتعقبا عليه في مختلف العلوم.

فكان القصد من هذه الرسالة جمع نماذج من تعقبات متعلقة بعلم الحديث للحافظ ابن حجر على الإمام ابن حزم من خلال كتابه فتح الباري ودراستها.

إشكالية البحث

تكمن إشكالية البحث في محاولة الإجابة عن الأسئلة التّالية:

- ما هي التعقبات الحديثية التي تعقبها الحافظ ابن حجر على الإمام ابن حزم؟
- هل كلّ التعقّبات التي سجّلها الحافظ على ابن حزم مسلّمة له، وإذا أخطأ ما هو الصواب فيها؟
- هل الحافظ ابن حجر أكثر من التعقّب على ابن حزم؟ وما هو السبب في ذلك؟
- هل يوجد اختلاف منهجي بين الإمامين في تناول المادة العلمية؟
- ما هي العبارات التي كان يستخدمها الحافظ ابن حجر في تعقبه على الإمام ابن حزم؟

أهمية البحث

تبرز أهمية البحث من عدة وجوه؛ منها:

1-صلته بكتاب فتح الباري شرح صحيح البخاري، إذ شرف العلم بشرف المعلوم.

2-بيان كيفية تعامل العلماء مع أخطاء من سبقهم في العلم، وكيفية تصويبها وفق الأدلة والقواعد العلمية.

[1] مُحَمَّد عَبْد الحَيّ الكتاني، فهرس الفهارس (323/1).

3-احتوى هذا الشرح على فوائد متنوعة في كل الفنون وبخاصة علم الحديث.

4-محاولة استخراج جهد الحافظ ابن حجر في تعقبه على ابن حزم ودراسته.

5-إثراء مكتبة جامعة أدرار ببحث يعنى بهذا الموضوع.

أسباب اختيار البحث

لقد كان الباعث لاختياري لهذا الموضوع والتّحمّس لإنجازه أسباب أذكر منها ما يلي:

1-القيمة التي حظي بها كتاب فتح الباري عند أهل العلم.

2-الوقوف على مثل هذه التعقّبات التي تكسب طالب العلم أخذ الأدب عن أهل العلم في طريقة ردودهم وتعقّب بعضهم البعض.

3-التمرّن على فهم كلام الأئمة في هذا المجال، ومحاولة تطبيقه بشكل صحيح.

4-رغبتي في الوقوف على هذه التعقبات ودراستها.

5-أنّ هذا الموضوع يدخل ضمن تخصصنا، ويعتمد على علوم مختلفة من علوم الحديث.

أهداف البحث

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1-تسليط الضوء على موضوع التعقبات الحديثية للحافظ ابن حجر على الإمام ابن حزم.

2-إبراز جهود المحدثين في دراسة هذه التعقبات الحديثية من خلال نقل كلامهم.

3-بيان أنواع تعقّبات ابن حجر على الإمام ابن حزم، لأنّه لا شكّ أنّه لم يتعقّبه في شيء معين واحد، بل في أشياء عديدة.

4-الوقوف على منهج الحافظ في طريقة التعقب والاستدراك.

5-معرفة أهمية التعقّبات العلمية في إثراء البحث العلمي.

الدراسات السابقة

بعد البحث والإطلاع على العديد من قواعد المعلومات الخاصة بالدراسات الأكاديمية في العديد من الجامعات وسؤال أهل العلم المتخصصين في هذا الفنّ، ألفيت كثيرا من الدّراسات المتعلّقة بالحافظ ابن حجر وكتابه فتح الباري، وهي متنوعة، منها: ما عالج الجانب الفقهي ومنها ما اختص بالجانب العقدي أو الحديثي... الخ، وأمّا موضوع التعقّبات الحديثية للحافظ ابن حجر على الإمام ابن حزم

من خلال كتابه فتح الباري، فلم أجد -في حدود بحثي -على موضوع مضاه لهذا الموضوع، ولكن عثرت على بعض الدراسات التي لها علاقة وارتباط بالموضوع، منها:

1-تعقبات ابن حجر في كتابه الإصابة على الحافظ ابن عبد البر في كتابه الاستيعاب، من بداية الكتاب إلى حرف العين: للباحث عبد الرحمن مشاقبة، رسالة ماجستير في الحديث النبوي الشريف بالجامعة الأردنية، ذكر في دراسته ما يتصل بالصحبة وما يتصل بحياة الصحابي ومشاهداته، وما يتصل بالأسماء وبالروايات واختلافها.

2-تعقبات ابن حجر في كتابه الإصابة على الحافظ ابن عبد البر في كتابه الاستيعاب، من حرف الغين إلى نهاية الكتاب: للباحث عيسى البواريد، رسالة ماجستير في الحديث النبوي الشريف بالجامعة الأردنية، قسم هذا الباحث دراسته في أربعة فصول مع فصل تمهيدي-يشمل التعريفات المتعلقة بالبحث -ثم تحدث عن التعقبات المتصلة بالصحبة من حيث الإثبات والنفي هذا في الفصل الأول وأردفه بفصل يتعلق بحياة الصحابي وأمّا ما يرتبط بدراسة الأسماء وما يتصل بها جاء الكلام عنه مطولا في الفصل الثالث، وفي الفصل الأخير ذكر التعقبات التي تتصل بالروايات واختلافها.

3-تعقبات الحافظ ابن حجر على غيره من العلماء من خلال كتابه "تهذيب التهذيب" من بداية حرف السين إلى نهاية حرف العين إعداد: مناف توفيق سليمان مريان، رسالة ماجستير في الحديث النبوي الشريف بالجامعة الأردنية، حيث شملت دراسته على التعقبات المتعلقة بالصحبة وبالجرح والتعديل وفي العلوم المتصلة بشخص الراوي وفي الحكم على بعض الأحاديث.

4-تعقبات الحافظ ابن حجر على الإمام الذهبي في ميزان الاعتدال جمع وتعليق: علي بن مُحَمَّد العمران، وقد اهتمت هذه الدراسة بما يتعلق بالرواة وذلك بجمع كلام الإمامين والإحالة إلى مكان تواجده.

5-الرواة الذين تعقب فيهم الإمام ابن حجر الأئمة ابن قانع، وابن الجوزي، والسّاجي، وابن عبد البر، وابن حزم في كتابه تقريب التهذيب، للدكتور رأفت منسي بالجامعة الإسلامية في غزة، حيث ركزت هذه الدراسة على التعقبات المتعلقة بالجانب الإسناديّ الخاص بالرواة فقط.

معوّقات البحث

كأيّ بحث علمي فقدّ واجهت صعوبات وعقبات في إعداده، إذ لا مفرَّ منها، فنذكر منها:

1-صعوبة التعامل مع مصدر هذه التعقّبات كلّها، وهو كتاب فتح الباري، فتكمن الصعوبة في ضخامة حجمه وكبره مع دسامة مادته، وأغلبُ طرحِه على أسلوب ولغة المحدّثين.

2-ضيق الوقت الذي يعيق على الطالب إتمام بحثه في المدة المحددة، ويتأكد هذا الأمر خصوصا في ميدان العلوم الإسلامية؛ فهو متعلق بالدّين الذي أنزله الله عزّوجل، وهذا يحتاج إلى تمهل وتؤدة من الباحث، حتى لا يقع فيما لا تحمد عقباه؛ ألا وهو التقول على الله بغير علم، أو الوقوع في السرقات العلمية، أو ضعف المادة العلمية؛ مما لا يخدم البحث العلمي فضلا عن تطويره.

3-تحديد عدد صفحات المذكرة الذي يلزم الباحث بعدم التطرق إلى كثير من الأمور المهمة، وتمنعه من بسط قلمه السيّال والغوص في الأعماق، خاصة مع هذا السِّفر الجليل ألا وهو (فتح الباري)، والذي قضى صاحبه في تأليفه أكثر من عشرين سنة.

لذا فلابد حالة إذن من إيجاد حل ملائم يُفسِح المجال للباحث في طور الماستر؛ كي يبحث بغير قيود مؤثرة على بحثه، ومنه يتأتَّى النهوض بالبحث العلمي في هذا الميدان.

منهج البحث

إنّ بحث هذه الدراسة يقتضي أن يسلك الباحث فيه أنواعا من المناهج:

1-المنهج الإستقرائي التحليلي: وذلك بسبر وإستقراء تعقّبات الحافظ ابن حجر على ابن حزم من كتابه فتح الباري، وترتيبها على حسب أبواب علوم الحديث، وتحليلها تحليلا علميّا.

2-المنهج المقارن: استعنت به على مقارنة أقوالهما لمعرفة محلّ الاختلاف، ثمّ بعد ذلك الرجوع إلى بقية مؤلفات الأئمّة في هذا الشأن، ككتب العلل والرجال والجرح والتعديل، وغيرها بغية التّرجيح بين القولين إن استطاع الباحث إلى ذلك سبيلا.

3-المنهج النقدي وذلك من خلال قواعد علوم الحديث وأقوال العلماء...

منهجية البحث

قمت باتباع المنهج العلميّ المتَّبَع في كتابة البحوث العلمية وفق الآتي:

1-لقد كتبت الآيات القرآنية مشكلة بين قوسين هلاليين [ ]، بالخط القياسي على رواية حفص عن عاصم، وعزوتها إلى سورها وأرقامها في الهامش.

2-تخريج الأحاديث والآثار الواردة في الرِّسالة بعزوها إلى كتب السّنّة المعروفة، كالصّحيحين-أكتفي بهما أو بأحدهما إن كان إليهما العزو -والسّنن الأربعة والمسانيد، محاولا قدر الإمكان أن أقتصر على القدر الضّروري تفاديّا لتطويل الكتاب.

3-وثّقت النّقول الوّاردة عن العلماء من مصادرها الأصليّة ما أمكن ذلك.

4-عند الإحالة إلى مرجع في الهامش؛ أبتدأ بذكر اسم المؤلِّف، ثم اسم المؤلَّف، دون ذكر بيانات الطبعات قصد عدم تثقيل الهامش، ثم إذا تكرر المرجع في نفس الصفحة أو بعد الصفحة بدون فاصل فيكون التهميش، بعبارة: المرجع نفسه، فإذا تكرر نفس المرجع في نفس الصفحة أو في صفحة منفصلة وكان بينهما فاصل؛ يكون التهميش بذكره مثلما ابتدأ ذكره أوّل مرّة.

5-الضبط بالشكل لما يحتاج من كلمات، مع شرح المفردات الغريبة التي وردت في البحث بالاستعانة بكتب الغريب، ومعاجم اللغة والشروح.

6-وضعت أسماء الكتب المذكورة في البحث بين قوسين ( ).

7-لم أترجم لأيّ علم لا مغمور ولا معروف، بسبب طول البحث وقلّة عدد الأوراق المحددة.

8-ختمت البحث بخاتمة مُضمَّنة أهم النتائج التي توصّلت إليها، مع ذكر بعض التوصيات.

9-ذيّلت البحث بفهارس: ابتدأت بفهرس للآيات وبعده فهرس للأحاديث، ثم فهرس للمصادر والمراجع، يليه فهرس للموضوعات.

خطة البحث

لقد قسّمت هذا البحث إلى: مقدمة، وأربعة فصول تحت كل فصل مباحث، وخاتمة، فكانت الخطّة مرتّبة على النّحو التّالي:

المقدمة:

وذكرت فيها: إشكالية البحث، أهمية البحث، أسباب اختيار البحث، أهداف البحث، الدراسات السابقة، معوقات البحث، منهج البحث، منهجية البحث، خطة البحث.

الفصل التمهيدي: مفهوم التعقبات، والتعريف بالإمام ابن حزم، والحافظ ابن حجر وبكتابه فتح الباري.

المبحث الأول: تعريف التعقبات.

المبحث الثاني: التعريف بالإمام ابن حزم الظاهري.

المبحث الثالث: التعريف بالحافظ ابن حجر العسقلاني.

المبحث الرابع: التعريف بكتاب فتح الباري لابن حجر.

الفصل الأول: تعقبات الحافظ ابن حجر على الإمام ابن حزم في علوم الإسناد.

المبحث الأول: تعقباته في علم الجرح والتعديل.

المبحث الثاني: تعقباته في مسائل الاتصال والانقطاع.

الفصل الثاني: تعقبات الحافظ ابن حجر على الإمام ابن حزم في متن الأحاديث.

المبحث الأول: تعقباته في ناسخ الحديث ومنسوخه.

المبحث الثاني: تعقباته في الزيادة في المتن أو الإنقاص منه.

الفصل الثالث: تعقبات الحافظ ابن حجر على الإمام ابن حزم في العلوم المشتركة بين السند والمتن.

المبحث الأول: تعقبه في التصحيف.

المبحث الثاني: تعقبه في اسم الراوي واسم أبيه.

المبحث الثالث: تعقباته في الحكم على الأحاديث.

الخاتمة:

ذكرت فيها النتائج التي توصّلت إليها أثناء العمل، والتوصيات المقترحة.

الفهارس:

-فهرس الآيات القرآنية.

-فهرس الأحاديث النبوية.

-قائمة المصادر والمراجع.

-فهرس الموضوعات.

هذا، فما كان من صواب فمن الله وحده لا شريك له، وما كان من نقص أو تقصير فمن النّفس والشّيطان والله ورسوله منه بريئان، والحمد لله رب العالمين، وصلّى الله على نبيّنا محمّد وعلى آله وصحبه والتّابعين لهم بإحسان إلى يوم الدّين، وسلّم تسليما كثيرا.

سبحانك اللّهمّ وبحمدك، أشهد أن لا إله إلّا أنت، أستغفرك وأتوب إليك.

الفصل التمهيدي: مفهوم التعقّبات والتعريف بالإمام ابن حَزم، والحافظ ابن حَجر وبكتابه الفتح.

تمهيد:

لقد اقتضى موضوع البحث التعريف بعناصر أربعة هي مدارات للموضوع، ويتعلق الأمر بمصطلح التعقّب، تعريفه لغة واصطلاحا مع بيان أهميته، وأمّا فيما يخص العنصر الثاني والثالث فيتعلق بترجمة ابن حزم وابن حجر، أمّا العنصر الأخير فهو التعريف بكتاب (فتح الباري) مع ذكر ثناء العلماء عليه، وقد وقع لي هذا الفصل في أربعة مباحث وسيأتي بيانها فيما يلي:

المبحث الأول: تعريف التعقّبات

التعقّب في اللغة:

التعقّب في اللغة مأخوذ من مادة (عقب)، والجمع: العَواقِبُ والعُقُبُ[1]. قال ابن فارس: "العين والقاف والباء أصلان صحيحان: أحدهما يدلّ على تأخير شيء وإتيانه بعد غيره، والأصل الآخر يدل على الارتفاع والشدّة والصّعوبة"[2] ولفظ التعقُّب في اللغة له مدلولات كثيرة منها:

أ-الاستدراك: عَقِبَ عَلَيَّ فِي تِلْكَ السِّلْعَةِ عَقَبٌ، أَيْ أَدْرَكَنِي فِيهَا دَرَكٌ، وَالتَّعْقِبَةُ: الدَّرَك[3].

ب-التتّبع: وأصل التعقّب التتّبع[4] ومجيء الشيء بعد آخر، يقال تعقّبت الخبر: إذا تتبّعته، والمعقّب: المتتّبع حقا له يسترّده[5]، وتعقّبت ما صنع فلان: أي تَتَبَّعْتُ أثره[6]، وعَقَبَ هَذَا هَذَا إِذا ذَهَبَ الأَوَّلُ كلُّه، وَلَمْ يَبْقَ مِنْهُ شَيْءٌ[7].

---

[1] أبو الفضل ابن منظور، لسان العرب (611/1).

[2] معجم مقاييس اللغة (77/4).

[3] انظر: المرجع نفسه (78/4).

[4] أبو الفيض الزبيدي، تاج العروس (416/3).

[5] أبو الفضل ابن منظور، لسان العرب (614/1).

[6] أبو عبد الرحمن الفراهيدي، كتاب العين (180/1).

[7] المرجع قبل السابق (613/1).

ت–آخر الشيء ونهايته: أشار إلى هذا الأصل الخليل الفراهيدي بقوله: "وعَقِبُ الأمِر: آخره، وعاقبة كل شيء: آخره"[1]، ويقال جاء مُعقّبا: أي في آخر النّهار، وعقب هذا هذا إذا جاء بعده، وقد بقي من الأول شيء[2].

والفرق بين المعنيين ظاهر، إذ إنّ الأخير قد بقي من أثره ما يدلّ عليه، وأمّا الذي قبله هو زواله بالكلّية، ولم يبق من أثره شيء.

ث–التدّبر والتّأكد: يقال عقّبت الأمر إذا تدبّرته، والتعقُّب: التدبُّر وَالنَّظَر ثَانِيَة[3].

والمعقّب الذي يكرّ على الشيء[4]، وتقول تعقّبت الخبر: إذا سألت غير من كنت سألته أوّل مرّة[5] وتعقّبت عن الخبر: إذا شككت فيه، وعُدت للسؤال عنه، وعَقَّب في الأمر: إذا تردّد في طلبه مُجدّا[6].

ج–تتبّع الأخطاء والمؤاخذة عليها: يُقال تعقّبت الرّجل، إذا أخذته بذنب كان منه[7]، واستعقبت الرّجل وتعقّبته إذا طلبت عورته وعثرته[8].

التعقّب في الاصطلاح:

إنّ مصطلح التعقب استعمله العلماء المتقدمون والمتأخرون في كتبهم، لكنّهم لم يعتنوا بتعريفه اصطلاحا–في حدود بحثي–وهم متّفقون على المراد منه، على الرغم من كثرة استدراك بعضهم البعض في مؤلفاتهم، ولعلّه يرجع ذلك إلى وضوح معناه وعدم التباسه عندهم، فقد ألّف السيوطيّ كتاباً سماه التعقبات على الموضوعات لابن الجوزي ولم يذكر فيه تعريفا لهذا الفن.

---

[1] أبو عبد الرحمن الفراهيدي، كتاب العين (179/1).

[2] أبو الفضل ابن منظور، لسان العرب (612/1).

[3] أبو منصور الأزهري، تهذيب اللغة (185/1).

[4] المرجع نفسه (180/1).

[5] المرجع نفسه (182/1).

[6] أبو نصر الجوهري، الصّحاح (186/1).

[7] أبو منصور الأزهري، تهذيب اللغة (181/1).

[8] المرجع نفسه (185/1).

وبعد البحث عن تعريفٍ جامعٍ للتعقب عند المعاصرين، وجدت أنّ الباحث منصور سليمان نصار عرّفه بقوله هو:" نظر العالم ابتداء في كلام غيره من أهل العلم استدراكاً أو تخطئةً أو ما جرى مجرى هذين الأمرين"[1].

ويحترز بالتعريف عن الأمور التالية:

1_ يخرج بقيد "الابتداء" ما يأخذه العالم من غيره، ولا يكون هو أول من أشار إلى التعقّب.

2_ يخرج بقيد "كلام غيره" ما يستدركه على نفسه؛ لأنّ ذلك يُعدّ تراجعا لا تعقبا؛ لأنّ الإنسان مجبول على تعقب غيره لا تعقب عثرات نفسه.

3_ يخرج بقيد "استدراكا" ما يستدركه على غيره ما لم يشترطه على نفسه.

4_ يخرج بقيد "تخطئة" ما يذكره على سبيل التوضيح والشرح كضرب الأمثلة أو الظنّ.

والفرق بين التخطئة والاستدراك: أنّ التخطئة هي الحكم على القول بأنّه مخالف للصواب، أمّا الاستدراك: فهو ذكر ما فات المتقدم مما قد اشترطه على نفسه.

أهمية التّعقّبات:

يرى العلماء أنّ تعقّب الأخطاء العلمية وجمعها والتصنيف فيها من النّصح للناس، ومن أداء الأمانة على وجهها المطلوب، ونقل المعلومة والفكرة صحيحة سليمة إلى القارئ، إذا صاحب ذلك أدب وخُلق واِعتراف بالفضل لمن سبق.

وقد صنّف الخطيب البغدادي، كتاباً سمّاه: (موضح أوهام الجمع والتفريق) تعقّب فيه الإمام البخاري في كتابه (التاريخ الكبير) وممّا قاله في مقدّمته: "وَلَعَلَّ بعض من ينظر فِيمَا سطرناه، وَيقف على مَا لكتابنا هَذَا ضمناه يلْحق سيء الظَّن بِنَا، وَيرى أنّا عمدنا لِلطَّعْنِ على من تقدمنا وَإِظْهَار الْعَيْب لكبراء شُيُوخنَا وعلماء سلفنا، وأنىّ يكون ذَلِك وبهم ذُكرنا وبشعاع ضيائهم تبصرنا وبِاقتفائنا وَاضحَ رسومهم تميّزنا وبسلوك سبيلهم عَن الهمج تحيّزنا ... وَلما جعل الله تَعَالَى فِي الْخلق أعلامًا، وَنصب لكل قوم إِمَامًا، لزم المهتدين بمبين أنوارهم، والقائمين بِالحَقِّ فِي اِقتفاء آثَارهم مِمَّن رزق الْبَحْث والفهم وإنعام النّظر فِي الْعلم بَيَان مَا أهملوا وتسديد مَا أغفلوا إِذْ لم يَكُونُوا معصومين من

[1] رسالة ماجستير، تعقبات الحافظ ابن حجر على غيره من العلماء ص22.

الزلل، وَلَا آمِنين من مقارفة الخَطَأ والخطل، وَذَلِكَ حقّ الْعَالم على المتعلم، وواجب على التَّالِي للمتقدّم... عَن الْمُزنِيّ يعْنِي أَبَا إِبْرَاهِيم إِسمَاعِيل بن يحيى أَنه قَالَ : لَو عورض كتاب سبعين مرّة لوجد فِيهِ خطأ، أَبى الله أَن يكون كتاب صَحِيحا غير كِتَابه"[1].

فبيّن رحمه الله أنّ من الحقّ الذي ينبغي بذله للعالم والعلم، سواء الطاب مع شيخه أو المتأخّر مع المتقدّم، تعقّب الأخطاء العلمية وتبيينها.

وقال المعلّمي اليماني في مقدّمته للتحقيق الكتاب المذكور:" لا يرتاب ذو علم أنّ الخطيب محسن مصيب في بيان ما أخطأ فيه مَنْ قبله من الأئمة، وأنه بذلك مؤدٍّ حق الله عزّ وجل، وحقّ أولئك الأئمة أنفسهم؛ فإنّهم أرادوا بيان الحق والصواب، فإذا أخطأ أحد منهم كان ذلك نقيض ما قصد وأحبّ، فالتنبيه على خطئه ليرجع الأمر إلى ما قصده وأحبّه من حقّه على كلّ من له حقّ عليه"[2].

ولمّا ذكر الذهبي تصانيف شيخ الإسلام ابن عبد الحكم في الردّ على العلماء ككتاب (الردّ على الشافعي)، وكتاب (الردّ على فقهاء العراق) قال:" وما زال العلماء قديما وحديثا يردّ بعضهم على بعض في البحث وفي التواليف، وبمثل ذلك يتفقّه العالم، وتتبرهن له المشكلات"[3].

---

[1] انظر (1/5-6) بتصرف.

[2] المرجع نفسه ص 7.

[3] شمس الدين الذهبي، سير أعلام النبلاء (12/500).

المبحث الثاني: التعريف بالإمام ابن حزم الظاهري[1]

اسمه ونسبه:

عليّ بن أحمد بن سعيد بن حزم بن غالب بن صالح بن خلف بن سفيان بن يزيد الفارسي مولى يزيد بن أبي سفيان بن حرب بن أمية بن عبد شمس، أبو مُحَمَّد الأندلسي –أصله من الفرس–الإمام العلامة، الحافظ العالم بعلوم الحديث وفقهه[2].

مولده ونشأته:

ولد في ليلة الفطر سنة أربع وثمانين وثلاث مائة بقُرطبة[3]، وقيل:" أنه ولد بعد صلاة الصبح في آخر يوم من شهر رمضان سنة ثلاث، وثمانين وثلاثمائة وهو ابن اثنتين وسبعين سنة إلا شهرا"[4].

نشأ في تنعم ورفاهية، ورزق ذكاء مفرطا، وكتبا نفيسة، وكان والده من كبراء أهل قُرطبة؛ عمل الوزارة في الدولة العامرية، وكذلك وزَر أبو مُحَمَّد في شبيبته، ويظهر ذلك التنعم جليا في المناظرة التي دارت بينه وبين أبي الوليد سليمان أيوب الباجي صاحب كتاب المنتقى، فلما انقضت قال أبو الوليد: تعذرني فإن أكثر مطالعتي كانت على سرج الحرّاس؛ قال ابن حزم: وتعذرني أيضا فإن أكثر مطالعتي كانت على منائر الذهب والفضة، أراد أن الغنى أمنع لطلب العلم من الفقر[5]، وقد مهَر أولا في الأدب والأخبار والشعر، وفي المنطق وأجزاء الفلسفة.

وأما عن تفقهه قيل: إنه تفقه أولا للشافعي، ثم أداه اجتهاده إلى القول بنفي القياس كله، والأخذ بظاهر النص وعموم الكتاب والحديث، والقول بالبراءة الأصلية، واستصحاب الحال، وصنف في ذلك كتبا كثيرة، وناظر عليه، وبسط لسانه وقلمه، ولم يتأدب مع الأئمة في الخطاب، بل فَجَّج[6]

---

[1] إذا رمنا الإحاطة بترجمته لما استطعنا ذلك، فقد أُلفت في ذلك الرسائل والكتب، ومثله ابن حجر.

[2] أبو عبد الله الحَمِيدي، جذوة المقتبس 308.

[3] المرجع نفسه ص 309.

[4] أبو عبد الله ياقوت، معجم الأدباء (1650/4-1651).

[5] انظر: المرجع نفسه (1651/4-1652) بتصرف.

[6] بمعنى ساق العبارة قاسية، ينظر أبو الفضل ابن منظور، لسان العرب (339/2).

العبارة، وسبّ وَجَدَّع[1]، فكان جزاؤه من جنس فعله، بحيث إنه أعرض عن تصانيفه جماعة من الأئمة، وهجروها، ونفروا منها، وَأُحرقت في وقت، واعتنى بها آخرون من العلماء، وفتشوها انتقادا واستفادة، وفي الجملة فالكمال عزيز، وكل أحد يؤخذ من قوله ويترك، إلا رسول الله -ﷺ -[2].

شيوخه وتلاميذه:

كان ابن حزم يتمتع بنعومة العيش، ويسر الحال، وكثرة المال، وسعة الجاه، إلا أن شغفه لطلب العلم كان كبيرا؛ فأدّى به إلى البحث عمن يدرس عنده ليتعلم منه ما ينبغي لكل مسلم تعلمه من فقه وحديث وتفسير ولغة وغيرها من فنون العلم، فكان له ذلك حيث جلس عند المشايخ ليتعلم منهم، فنذكر جملة منهم: يحيى بن مَسْعُوْدِ بنِ وَجه الجَنَّة؛ صَاحِبِ قَاسِم بن أَصْبَغ، فهو أعلى شيخ عنده، وأبي عُمر أحمد بن مُحَمَّد بن الجسور، ويونس بن عبد الله بن مُغِيْث القَاضِي، ومُحَمَّد بن سعيد بن نبَات، وعبد الله بن ربيع التَّمِيْمِيّ، وأبي عمر أَحْمَد بن مُحَمَّدٍ الطَّلَمَنْكِي... ومن كان هكذا حاله فلابد أن يكون له تلاميذ يضربون إليه أكباد الإبل، فمن أبرزهم: ابنه أبو رافع الفضل، وأبو عبد الله الحُمَيْدِيُّ، والد القاضي أبي بكر بن العربي، أبو الحسن شُريح بن مُحَمَّد...[3]

ثناء الأئمة عليه:

لقد أثنى عليه أهل العلم بما هو أهله، ولا يسعنا جمعها كلها، فقد قال صاعد بن أحمد: "كان ابن حزم أجمع أهل الأندلس قاطبة لعلوم الإسلام، وأوسعهم معرفة مع توسعه في علم اللسان، ووفور حظه من البلاغة والشعر، ومعرفته بالسنن والآثار والأخبار، أخبرني ولده الفضل أنه اجتمع عنده بخط أبيه أبي مُحَمَّد من تواليفه أربعمائة مجلد تحتوي على نحو من ثمانين ألف ورقة. وقال الحُميدي: كان أبو مُحَمَّد حافظًا للحديث وفقهه، مستنبطًا للأحكام من الكتاب والسنة، متفننًا في علوم جمّة، عاملًا بعلمه ما رأينا مثله فيما اجتمع له من الذكاء وسرعة الحفظ وكرم النفس والتدين، وكان له في

---

[1] معناها الأصلي القطع، وهو هنا كناية عن الذم والشتم، انظر: أبو نصر الجوهري، الصّحاح (3/ 1193).

[2] انظر: أبو عبد الله الذهبي، سير أعلام النبلاء (18 / 186) بتصرف.

[3] انظر: المرجع نفسه (18 / 185-186) بتصرف.

الأدب والشعر نفس واسع وباع طويل، ما رأيت من يقول الشعر على البديهة أسرع منه، وشعره كثير جمعته على حروف المعجم"[1].

قال ابن مَاكُولا: "كان فاضلًا في الفقه حافظًا للحديث مصنفًا فيه وله اختيار في الفقه على طريقة الحديث"[2].

فمع ذلك ما خلا عصر من كلام الأقران في بعضهم البعض، فالذهبي ذكر كلاما لابن العربي المالكي يغلّظ فيه على ابن حزم حيث قال: وكان أول بدعة لقيت في رحلتي القول بالباطن، فلما عدت وجدت القول بالظاهر قد ملأ به المغرب سخيف كان من بادية إِشْبِيلية يعرف بابن حزم، نشأ وتعلق بمذهب الشافعي، ثم انتسب إلى داود، ثم خلع الكل، واستقل بنفسه، وزعم أنه إمام الأمة يضع ويرفع، ويحكم ويشرع، ينسب إلى دين الله ما ليس فيه، ويقول عن العلماء ما لم يقولوا تنفيرا للقلوب منهم...ثم تعقبه الذهبي بقوله: لم ينصف القاضي أبو بكر –رحمه الله – شيخ أبيه في العلم، ولا تكلم فيه بالقسط، وبالغ في الاستخفاف به، وأبو بكر فعلى عظمته في العلم لا يبلغ رتبة أبي مُحَمَّد، ولا يكاد، فرحمهما الله وغفر لهما[3].

أشهر مصنفاته:

كان رحمه من المكثرين من التصنيف، فقد صنف في كل الفنون، فمن بينها:

(الإيصال إلى فَهم كتاب الخصال) خمسة عشر ألف ورقة، وكتاب (الخِصال الحافِظ لجُمل شرائع الإسلام) مجلدان، وكتاب (المحلى في شرح المجلى بالحجج والآثار) ثماني مجلدات، كتاب (حَجة الوداع) مائة وعشرون ورقة، كتاب (الآثار التي ظاهرها التعارض ونفي التناقض عنها) يكون عشرة آلاف ورقة، كتاب (الجامع في صحيح الحديث) بلا أسانيد، كتاب (التلخيص والتخليص في المسائل النظرية) كتاب (الإملاء في شرح الموطأ) ألف ورقة، كتاب (الإملاء في قواعد الفقه) ألف ورقة أيضا، كتاب (در القواعد في فقه الظاهرية) ألف ورقة أيضا، كتاب (الإجماع) مُجيليد، كتاب

---

[1] أبو عبد الله الذهبي، سير أعلام النبلاء (18 / 187).

[2] أبو نصر، الإكمال في رفع الارتياب (2 / 451).

[3] انظر: أبو عبد الله الذهبي، سير أعلام النبلاء (18 /188–190) بتصرف.

(الفرائض) مجلد، (الإحكام لأصول الأحكام) مجلدان، (السير والأخلاق) جزآن (بيان الفصاحة والبلاغة)...[1]

مرضه ووفاته:

ذكر الذهبي في كتابه السير أن صاعد قال: "ونقلت من خط ابنه أبي رافع، أن أباه توفي عشية يوم الأحد لليلتين بقيتا من شعبان، سنة ست وخمسين وأربع مائة، فكان عمره إحدى وسبعين سنة"[2].

[1] انظر: المرجع نفسه (18 /193-195) بتصرف.

[2] المرجع نفسه (18 / 211).

المبحث الثالث: التعريف بالحافظ ابن حجر العسقلاني

اسمه ونسبه:

أحمد بن عليّ بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن علي بن مُحَمَّد بن أحمد العَسقلاني حافظ الوقت العلامة شيخ الإسلام شهاب الدين أبو الفضل ابن القاضي نور الدين المعروف بابن حَجر المصري الشافعي[1].

مولده ونشأته:

ولد في شهر شعبان سنة ثلاث وسبعين وسبعمائة بمصر، ونشأ بها يتيما –فقد مات أبوه في رجب سنة سبع وسبعين وسبعمائة، وماتت أمُّه قبل ذلك وهو طفل–في كنف أحد أوصيائه الزَّكيّ الخَرُّوبي فحفظ القرآن وهو ابن تسع عند الصَّدْر السفطيّ شارح مختصر التبريزي، حفظ العمدة وألفية الحديث للعراقي، والحاوي الصغير ومختصر ابن الحاجب في الأصول والملحة، إذ رزقه الله سرعة حفظٍ وذكاءٍ تفوّق بهما على سائر أقرانه[2].

وصلّى بالناس التراويح في المسجد الحرام بعد أن أكمل اثنتي عشرة سنة أي في سنة خمس وثمانين وثمان مائة بمكة[3].

لقد منّ الله عز وجل عليه بالرحلة في طلب العلم؛ التي يهدف فيها العالم لاستكمال ثقافته وسماعه، فقد جاب بلاداً كثيرةً في طلب العلم بجميع فنونه في اللغة والآداب، والفقه وفنونه، والحديث وعلومه، وسمع من شيوخ كثيرين في هذه الفنون فبِصَبْره وجَدّه في الطلب وفّقه الله لأن يكون حافظا عَالماً مُبَرّزًا في زمانه.

شيوخه وتلاميذه:

لا شك أن كثرة الرحلات للعالم هي السبب الرئيسي في كثرة الشيوخ وتنوعهم في مختلف العلوم، قال السّخاوي: اجتمع له من الشيوخ الذين يشار إليهم، ويعول في حل المشكلات عليهم ما لم يجتمع لأحد من أهل عصره، لأن كل واحد منهم كان متبحرا ورأسا في فنه الذي اشتهر به، لا

---

[1] أبو الطيب الفاسي، ذيل التقييد (352/1).

[2] انظر: أبو الخير السخاوي، الضوء اللامع (36/2) بتصرف.

[3] انظر: المرجع نفسه (122/1) بتصرف.

يلحق فيه، فالبُلْقيني في سعة الحفظ وكثرة الاطلاع، وابن المُلَقِّن في كثرة التصانيف، والعِراقي في معرفة علم الحديث ومتعلقاته، والهيثمي في حفظ المتون واستحضارها، والمجْد الشيرازي في حفظ اللغة واطلاعه عليها، والغُماري في معرفة العربية ومتعلقاتها، وكذا المحبّ ابن هشام، كان حسن التصرف فيها لوفور ذكائه، وكان الغماري فائقا في حفظها، والأَبْناسي في حسن تعليمه وجودة تفهيمه، والعِز ابن جماعة في تفننه في علوم كثيرة، بحيث إنه كان يقول: أنا أُقرئ في خمسة عشر علما لا يعرف علماء عصري أسماءها، والتّنوخي في معرفته القراءات وعلو سنده فيها. وهم –مع ذلك–في غاية التبجيل للحافظ، والتكريم والتحرز عن مخاطبته بغير تعظيم، بل ربما راجعوه للتفهيم[1].

وقد ذكر السخاوي من شيوخ الحافظ أكثر من ستمائة شيخ، وجعلهم ثلاثة أقسام:

1 –من سمع منه الحديث، وهم مائتان وزيادة على ثلاثين نفسا.

2 –من أجاز له، وهم مائتان وزيادة على عشرين نفسا.

3 –من أخذ عنه مذاكرة أو إنشادا أو سمع خطبته أو تصنيفه. وهم مائة نفس وزيادة على ثمانين نفسا[2].

أمّا بالنسبة لطلابه فقد رحلوا إليه من كلّ حدب وصوب نظرا لشهرته وذيوع صيته بعلمه الغزير النافع، فنهلوا ممّا عنده وأخذوا عنه العلم، وكثُر تلاميذه حتى صعب حصرهم والإحاطة بهم، كما أخبر بذلك السخاوي في كتابه الجواهر والدرر[3] وهم أكثر من ستمائة تلميذ ممن أخذ عنه رواية أو دراية، فمن أبرزهم:

– يحيى بن مُحَمَّد بن يوسف الكَرْمَاني، له شرح على البخاري.

– ابن فَهْد المكي صاحب (لَحْظ الألْحاظ بذيل طبقات الحُفاظ).

– إبراهيم بن عُمَر البِقاعي، صاحب عنوان (الزّمان في تراجم الشيوخ والأقران).

– مُحَمَّد بن عبد الرحمن السخاوي، صاحب (فتح المغيث) وغيره.

– زكريا بن مُحَمَّد الأنصاري، صاحب شرح ألفية العراقي.

---

[1] انظر: المرجع نفسه (140/1) بتصرف.

[2] انظر: المرجع نفسه (200/1–240) بتصرف.

[3] (1179/3).

ثناء الأئمة عليه:

لقد أشاد بالحافظ ابن حجر كل من ترجم له، فقد أشاد به شيخه قبل أقرانه وتلاميذه، وشهد له أعيان العلم بالحفظ والإتقان، ويكفي في ذلك ما عقده تلميذه السّخاويّ في كتابه (الجَوَاهر والدّرر)[1]، حيث ساق بابا كاملا فيه أقوال نحو ثمانين عالما في نحو سبعين صفحة في الثناء على الحافظ نثرا. وأما ما قيل شعرا في مدحه أو رثائه فعن نحو مائة عالم في أكثر من مائة وخمسين صفحة نثرا ونظما سيذكر الباحث بعضا منها وذلك اختصارا، فقد لقّبه شيخه زين الدين الحافظ العراقي بالحافظ وأذِن له في التدريس في علوم الحديث سنة 797هـ يعني أن عمره أربع وعشرون سنة. وقال عنه أيضا: "ولما كان الشيخ العالم والكامل الفاضل، الإمام المحدث، المفيد المجيد الحافظ المتقن، الضابط، الثقة المأمون... وهو غني عن الوصية، لرغبته في الخير. زاده الله علما وفهما ووقارا وحِلما، وسلّمه حضرا وسفرا. وجمع له الخيرات زمرا"[2].

قال عنه تلميذه ابن فَهْد: "الإمام العلامة علم الأعلام، عمدة المحققين، حافظ السنة بركة هذه الأمة، خاتمة الحفاظ، ناقد الأسانيد والألفاظ، عين الأعيان، مفخرة الزمان من لم تر العيون كنظيره، قاضي القضاة شهاب الدين"[3].

قال السيوطي: "حكى أنه شرب ماء زمزم ليصل إلى مرتبة الذهبي في الحفظ فبلغها وزاد عليها ولما حضرت العراقي الوفاة قيل له من تخلف بعدك قال ابن حجر ثم ابني أبو زُرعة ثم الهيثمي "[4].

أشهر مصنفاته:

1. فتح الباري شرح صحيح البخاري، ومقدمته في مجلد ضخم تشتمل على جميع مقاصد الشرح وسماها "هدى الساري لمقدمة فتح الباري"، وهو موضوع هذه المذكرة.
2. تهذيب التهذيب، اختصار تهذيب الكمال للمِزّي مع زيادات كثيرة.
3. الإصابة في تمييز الصحابة.

---

[1] (1/334-263).

[2] انظر: المرجع نفسه (1/271) بتصرف.

[3] المرجع نفسه (1/327).

[4] ذيل طبقات الحفاظ ص552.

4. لسان الميزان
5. نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر.
6. بلوغ المرام من أدلة الأحكام.

قال السخاوي: "وزادت تصانيفه التي معظمها في فنون الحديث وفيها من فنون الأدب والفقه والأصلين وغير ذلك على مائة وخمسين تصنيفا ورزق فيها من السعد والقبول خصوصا فتح الباري بشرح البخاري الذي لم يسبق نظيره أمرا عجبا"[1].

مرضه ووفاته:

لقد ألمَّ بالحافظ مرض في ذي القعدة من سنة 852 هـ عن عمر قارب الثمانين، فظلّ يعاني منه في صمت لا يعلم به أحد، يطلع إلى المدرسة للصلوات والإقراء، فثقُل ذلك عليه وتغيّر مزاجه وأصبح ضعيف الحركة، فلما اشتّد به الوعك وتضرّر بالكتمان كثيرا أفصح عن مرضه؛ فأشير إليه بدواء خفّف عنه قليلا، وأدّى إلى نشاط يسير، لكن سرعان ما عاوده المرض، وتزايد به الألم وصار يحس بشيء ثقيل على معدته، خلّفته عن صلاة عيد الأضحى، وهو الذي لم يترك جمعة ولا جماعة، وإن تمكّن من اليوم التالي من صلاة الجمعة، وبعدها تزايد به المرض، وعظُم الكرب واشتد الخطب فهرع النّاس كبارهم وصغارهم، من أمراء وقضاة وعلماء وطلبة أفواجا أفواجا لعيادته واستغاثوا مبتهلين الله في عافيته، وما كانت ليلة السبت من أواخر ذي الحجة بعد صلاة العشاء، حتى فارقت الرّوح الجسد وكان يوما عظيما على المسلمين، وشوهدت له جنازة لم تكن في وقته أحفل منها حيث مشى فيها من الخلق من لا يحصيهم إلاّ الله عزّوجل عددا، فقد ذكر ابن تغري بردي والسخاوي أنّه حزر من شهد جنازته فكانوا نحو الخمسين ألفا أو أكثر، فتزاحم على حمل نعشه الأمراء والكبراء، وقد قيل : إنه ما بعد جنازة شيخ الإسلام ابن تيمية أكثر جمعا من جنازة الحافظ ابن حجر. وحضر الصلاة عليه السلطان الملك الظاهر، ودفن بالقرافة، وصليّ عليه خارج وطنه صلاة الغائب لمحبة الناس إياه فرحمه الله تعالى رحمة واسعة[2].

---

[1] أبو الخير السخاوي، الضوء اللامع (38/2).

[2] المرجع نفسه (1185/3-1194) بتصرف.

المبحث الرابع: التعريف بكتاب فتح الباري لابن حجر

لقد صنف الحافظ ابن حجر الكتب المفيدة الجليلة، الشاهدة له بكل فضيلة وعلوّ مكانته بين العلماء، الدّالة على غزارة علمه المعربة عن حسن مقاصده، جمع فيها فأوعى وفاق أقرانه جنسا ونوعا[1] ومن أكثرها نفعا وشهرة وقبولا مصنّفه (فتح الباري شرح صحيح البخاري).

اسم الكتاب:

لقد اهتم الأئمة بشرح (صحيح البخاري) قديما وحديثا، فصنفوا له شروحا وكان أول من شرحه الإمام الخطابي، ثم توالت بعده شروح عديدة، لكنّ كتاب فتح الباري للحافظ ابن حجر حاز الصدارة وتربع على عرشها، وقد أعرب الحافظ عن اسم شرحه فقال:" فابتدأت في شرح متوسط، سميته فتح الباري بشرح صحيح البخاري "[2].

واشتهر بهذا الاسم وبه عرف، وذكر السخاوي أن ابن رجب قد سبق ابن حجر إلى هذه التسمية[3]، حيث أن ابن رجب شرح صحيح البخاري وسمى شرحه (فتح الباري)، غير أنه توفي قبل إكماله.

سبب ومدة تأليفه:

لقد دفعت الحافظ ابن حجر عدة عوامل لتأليف كتابه (فتح الباري) منها: أهمية صحيح البخاري لدى المسلمين، وكونه تُلقيّ بالقبول، كما يمكن القول أيضا أن الحافظ ابن حجر لم يجد شرحا يرقى إلى مقامه، ممّا دفع به إلى التصّدي لشرحه، استغرق في تأليفه أكثر من عشرين سنة، وكان قد ابتدئه في أوائل سنة 817 هـ، وانتهى منه أول يوم من رجب سنة 842 هـ سوى ما ألحق فيه بعد ذلك، فلم ينته، إلا قبيل وفاة المؤلِّف بيسير[4].

طريقة تأليفه:

ابتدأ الحافظ في تأليفه –في السنة المذكورة–على طريق الإملاء، ثم صار يكتب بخطه مداولة بين الطلبة شيئا فشيئا، والاجتماع في يوم من الأسبوع للمقابلة والمباحثة، وذلك بقراءة العلامة ابن

---

[1] انظر: أبو الفضل ابن فهد، لحظ الألحاظ ص213 بتصرف.

[2] أبو الفضل ابن حجر، انقضاض الاعتراض (7/1).

[3] أبو الخير السخاوي، الجواهر والدرر (675/21).

[4] المرجع نفسه (675/21).

خَضِر، فصار السفر لا يكمل منه إلاّ وقد قوبل وحرّر من ذلك الزمن اليسير، إلى أن انتهى في أول يوم من رجب سنة اثنتين وأربعين وثمانمائة سوى ما ألحق فيه بعد ذلك، فلم ينته، إلا قبيل وفاة المؤلف بيسير. وجاء بخط مؤلفه في ثلاثة عشر سفرا، وبيض في عشر، وعشرين، وثلاثين، وأزيد وأقل[1].

ثناء العلماء على هذا الكتاب:

لقد صرح العلماء بأن صحيح البخاري لم يحظ بشرح مثل شرح الحافظ لا قبله ولا بعده؛ فتوافقت أقوال العلماء قديماً وحديثاً على الثناء عليه، قال عنه ابن الشّحْنَة:" وألَّف في فنون الحديث كتبًا عجيبة، أعظمها شرح البخاري، وعندي أنه لم يَشرح البخاريّ أحدٌ قبله. فإنَّه أتى فيه بالعجائب والغرائب، وأوضحه غاية الإيضاح، وأجاب عن غالب الاعتراضات، ووجه كثيرًا ممَّا عَجَز غيرُه عن توجيهه"[2]. وقال عنه السخاوي: "وهو أجل تصانيفه مطلقا، وأنفعها للطالب مغربا ومشرقا، وأجلها قدرا، وأشهرها ذكرا، بحيث رأيت بخط مؤلفه قبل تمامه ما نصه: ولولا خشية الإعجاب، لشرحت ما يستحق أن يوصف به هذا الكتاب، لكن لله الحمد على ما أولى، وإياه أسأل أن يعين على إكماله منا وطولا"[3]. ونقل كذلك عنه بأن المؤلّف نفسه قال عن كتابه: "لست راضيا عن شيء من تصانيفي، لأني عملتها في ابتداء الأمر، ثم لم يتهيأ لي من يحررها معي، سوى (شرح البخاري)، و(مقدمته)، و(المشتبه)، و(التهذيب)، و(لسان الميزان)"[4].

---

[1] المرجع نفسه (675/21).

[2] المرجع نفسه (329/1).

[3] المرجع نفسه 675/21).

[4] المرجع نفسه 659/21).

الفصل الأول: تعقبات الحافظ ابن حجر على الإمام ابن حزم في علوم الإسناد.

ويتضمن مبحثين:

المبحث الأول: تعقباته في علم الجرح والتعديل.

لقد أكثر ابن حجر التعقب على ابن حزم في هذا الباب، إذ يرجع سبب ذلك لاختلافهما في منهج الحكم على الرجال، فابن حزم ظاهري لا يقبل حديث الراوي إلا إذا تيقن من ضبطه وعدالته بحيث لا يبقى فيه أدنى شيء يقدح فيه[1]، فقد صنفه بعض أهل العلم في قسم المتشددين في الحكم على الرجال مع شُعبة وأبي حاتم والنسائي والدارقطنيّ وغيرهم، بيد أنّ ابن حجر يعتبر عند بعضهم من المتساهلين ومن صور ذلك ما سيأتي ذكره فيما يتعلق بتحسين وتصحيح الروايات من خلال الاعتبار بالشواهد والمتابعات الذي يرفضه ابن حزم على الإطلاق.

ثم إن الباحث سيذكر أهم التعقبات، فليس القصد من هذه المباحث استيعاب كل التعقبات وإنما نماذج منها، فقد جمعنا في هذا الباب سبعة رواة خالف ابن حجر ابنَ حزم في الحكم عليهم وتعقبه فيهم.

1)إبراهيم بن طَهْمان الخُرَسَاني:

قال عنه الحافظ ابن حجر في مقدمة فتح الباري–هدي الساري– :"إبراهيم بن طَهْمان الخُرَسَاني أحد الأئمة، وثقه بن المبارك وبن معين والعِجلي وبن راهويه والجمهور، وقال بن عمار ضعيف، وقال صالح جزرة لما ذكر له قول بن عمار فيه، إنما وقع لابن عمار حديث من رواية المعافى بن عمران، عن إبراهيم بن طهمان، عن مُحَمَّد بن زياد، عن أبي هريرة ﷺ في أول جمعة جمعت، قال صالح وهذا غلط فيه من دون إبراهيم؛ لأن جماعة رووه عنه عن أبي جمرة، عن بن عباس ﷺ، وهو الصواب وكذا هو في تصنيفه وبن عمار لا يعرف حديث إبراهيم، قلت وكذا أخرجه البخاري في أواخر المغازي من حديث أبي عامر العقدي، عن بن طهمان عن أبي جَمْرة عن بن عباس، وقال صالح جزرة كان إبراهيم يميل إلى الإرجاء. وقال الدّارقطني ثقة إنما تكلموا فيه للإرجاء، وذكر الحاكم

[1] انظر، طه علي بوسريح، المنهج الحديثي عد الإمام ابن حزم (363-372)

أنه رجع عن الإرجاء، وأفرط بن حزم فأطلق أنه ضعيف وهو مردود عليه، وأكثر ما خرّج له البخاري في الشواهد وأخرج له الباقون"[1].

التحقيق في المسألة:

بعد البحث عن كلام ابن حزم حول الراوي إبراهيم بن طهمان في كتابه المحلى وباقي مؤلفاته، وجدت أنّه قد ذكره في أربعة مواضع في الكتاب الأول فقط، حيث صرّح في موضعين بتضعيفه وسكت عنه في الآخرين، ونذكر هنا كلامه المصرح فيه بتضعيفه لإبراهيم بن طَهْمَان:

1. قال في مسألة ما تجتنبه المعتدة من وفاة رقم (1996):"وههنا -آثار لا تصح، ننبه عليها- إن شاء الله تعالى لئلا يخطئ بها من لا يعرف. وههنا -: منها خبر من طريق إبراهيم بن طهمان حدثني بَدِيلٌ عن الحسن بن مسلم عن صفية بنت شَيبة عن أم سلمة عن النبي ﷺ قال «المتوفى عنها زوجها: لا تلبس المعصفر من الثياب ولا الممَشقة ولا الحُلي». قال أبو مُحَمَّد: في هذا الخبر ذكر الحلي، ولا يصح لأن إبراهيم بن طهمان ضعيف، ولو صح لقلنا به"[2].

2. وقال عند أول مسألة من كتاب المحاربين رقم (2256):" فنظرنا فيما احتج به من قال: إن المحارب لا يكون إلا مشركا أو مرتدا، فوجدناهم يذكرون: مَا نا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَبِيعٍ نا مُحَمَّدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ نا أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ النَّسَائِيّ، أَخْبَرَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ أَنَا أَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ طَهْمَانَ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ عن عائشة أم المؤمنين أن رسول الله - ﷺ - قال: «لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث خصال: زان محصن، يرجم، أو رجل قَتل متعمدا، فَيُقْتَلُ - أو رجل يخرج من الإسلام فيحارب الله ورسوله، فيُقتل أو يصلب أو ينفى من الأرض» . وبما ذكره ابن جريج آنفا من قوله: ما نعلم أحدا حارب رسول الله -ﷺ -إلا أشرك قال أبو مُحَمَّد -رحمه الله -: فنظرنا فيما احتجوا به من ذلك فوجدنا الخبر المذكور لا يصح؛ لأنه انفرد به إبراهيم بن طهمان -وليس بالقوي"[3].

---

[1] (388/1).

[2] المحلى بالآثار (10 / 63).

[3] المرجع نفسه (12 / 276).

لقد اعترض الحافظ ابن حجر على ما قاله ابن حزم في إبراهيم بن طهمان وتعقبه فيه، وكذلك على قول مُحَمَّد بن عمّار الموصِلي بذكره لقول صالح بن جزرة السابق.

ولكن: هل يوجد من ضعّف إبراهيم بن طهمان وتكلم فيه؟ أم أن ابن حزم تفرد بتضعيفه؟

بعد البحث وجدنا أن تضعيف ابن حزم لإبراهيمَ بن طهمان قد سبقه إليه آخرون من غير ابن عمار الموصلي، فقد قال الدارقطني عنه: "لا يحتج به"[1].

ونقل الدارقطني في كتابه السنن عن النيسابوري أنه قال: لمحمد بن يحي، إبراهيم بن طهمان يحتج بحديثه؟ قال لا[2].

وقال ابن حبان في كتابه الثقات:" أمره مشتبه لَه مدْخل في الثقَات ومدخل في الضعَفَاء وَقد روى أَحَاديث مستقيمة تشبه أحاديث الأثبات وَقد تفرد عَن الثقَات بأَشْيَاء معضلات"[3].

وذكر ابن أبي حاتم في كتابه الجرح والتعديل كلاما عنه فقال: "حدثنا عبد الرحمن نا أبي قال سألت يحيى بن معين عن إبراهيم ابن طهمان قال لا بأس به. حدثنا عبد الرحمن نا عبد الله بن أحمد بن حنبل فيما كتب إلي قال قال لي أبي إبراهيم بن طهمان ثقة في الحديث وهو أقوى حديثا من أبي جعفر الرازي كثيرا حدثنا عنه ابن مهدي. قال عبد الرحمن سمعت أبي يقول: إبراهيم بن طهمان صدوق حسن الحديث."[4].

بعدما أوردنا كلام الأئمة حول إبراهيم بن طهمان يظهر للباحث أن ابن حزم كان ظاهريا خالصا في كل فن من فنون الشريعة فلا يستغرب صنيعه بتضعيفه؛ لأن ابن حبان ذكر بأن له مدخل في الضعفاء، وابن حزم قد بنى منهجه على اليقين وترك الظن جملة وتفصيلا وقد فعل هذا مع كثير من الرواة يصف بعضهم بقوله " ضُعّف" على البناء على المجهول وبقوله "ليس بالقوي"، وترك الاحتجاج بحديثهم.

---

[1] ابن زريق، من تكلم فيه الدارقطني في كتاب السنن من الضعفاء والمتروكين والمجهولين ص27

[2] (57/4).

[3] (27/6).

[4] (107/2).

2) خُثَيْمَ بْنِ عِرَاك بن مَالك الغِفاري:

قال عنه الحافظ ابن حجر في مقدمة فتح الباري-هدي الساري-:" وثّقه النسائي وبن حبان والعقيلي وشذ الأزدي، فقال منكر الحديث وغفل أبو مُحَمَّد بن حزم فاتبع الأزدي، وأفرط فقال لا تجوز الرواية عنه، وما درى أن الأزدي ضعيف فكيف يقبل منه تضعيف الثقات، ومع ذلك فما روى له البخاري سوى حديث واحد"[1].

التحقيق في المسألة:

من الملاحظ أن ابن حزم ضعّف خُثَيْمَ بْنِ عِرَاك، وتعقبه ابن حجر في ذلك، فهل فسّر ابن حزم تضعيفه هذا؟

بعد البحث عن كلام لابن حزم في الراوي خُثَيْمَ بْنِ عِرَاك في كتبه، فقد ذكره في كتابه المحلى في موضعين:

الأول: عند كتاب الكفالة تحت عنوان ضمان الوجه، حيث ذكره من طريق ابنه إبراهيم بن خُثَيْمَ بْنِ عِرَاك بن مالك عن أبيه خُثَيْمَ عن عِرَاك عن أبي هريرة: «أن رسول الله -ﷺ-كفَل في ثُمة»[2]، حيث قال عند ردّ الحديث: "أما الخبر عن رسول الله -ﷺ-فباطل لأنه من رواية إبراهيم بن خثيم بن عراك، وهو وأبوه في غاية الضعف، لا تجوز الرواية عنهما، ومعاذ الله من أن يأخذ رسول الله -ﷺ-أحدا بتهمة، وهو القائل: «إياكم والظنّ فإن الظنّ أكذب الحديث» والتهمة ظنّ"[3].

الثاني: عند كتاب الحدود تحت عنوان السجن في التهمة، فذكره من طريق إبراهيم بن خثيم بن عراك عن أبيه عن جده عن أبي هريرة: «أن النبي -ﷺ-حَبَس في ثُمة احتياطا، أو قال: استظهارا: يوما وليلة»[4].

---

[1] (401-400/1).

[2] أخرجه البزّار في مسنده، (14 / 398) رقم(8145).

[3] (409/6).

[4] (23/12).

لم يذكر ابن حزم كلاما حوله في هذا الموضع مع أنه قال في ابنه: "إبراهيم بن خثيم ضعيف، وبَهْز بن حكيم ليس بالقوي، وحديث عراك مرسل"[1].

فبعد تتبعنا لكلام ابن حزم في هذا الراوي ومن خلال ما ذكرناه، فإننا لم نجد تعليلا منه في تضعيفه له إلاّ قوله السابق: ومعاذ الله من أن يأخذ رسول الله -ﷺ-أحدا بتهمة، وهو القائل: «إياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث» والتهمة ظن.

ونجد أن الذين عدّلوا خثيم بن عراك هم نقّاد كُثر أثبات ثقات كما نقلناه سابقا، ولا يقبل جرح جارحٍ إلا ببيان وتفسير، وهذا ما لم نجده عند ابن حزم ولا عند الأزدي رحمهما الله.

3) دَاوُد بن رَشِيد أَبُو الْفضل الخَوَارِزْمِي:

قال عنه الحافظ ابن حجر في مقدمة فتح الباري-هدي الساري-:"داود بن رَشِيد أبو الفضل الخوارزمي نزيل بغداد أحد الثقات وثقه بن معين وغيره وروى عنه مسلم وأبو داود وبن ماجة وروى له البخاري حديثا واحدا بواسطة وكذا النسائي وغفل بن حزم فقال في الاتصال وفي المحلي في كتاب الحدود منه أنه ضعيف فكأنه اشتبه عليه"[2].

التحقيق في المسألة:

ذكر ابن حزم روايات مختلفة في عدّة مواضع من كتابه المحلى، جاءت من طريق داود بن رَشِيدٍ، ولم يصرح فيها بتضعيفه لداود إلاّ في موضع واحد.

من بين هذه المواضع:

1. مسألة كراء الأرض رقمها (1329)، حيث قال ابن حزم: " ومن طريق ابن الجهم نا داود بن رَشِيدٍ نا الوليد بن مسلم نا الأوزاعي قال: كان عطاء، ومكحول، ومجاهد، والحسن البصري يقولون:" لا تصلح الأرض البيضاء بالدراهم ولا بالدنانير ولا معاملة إلا أن يزرع الرجل أرضه أو يمنحها "[3].

نلحظ أنه لم يتكلم عليه بشيء.

---

[1] (25/12).

[2] (401/1).

[3] (46/7).

2. عند المسألة رقم (462):""كل حدث ينقض الطهارة بعمد أو نسيان ينقض الصلاة"، حيث قال "احتج من قال بالبناء بأثرين ضعيفين -: أحدهما -من طريق أبي الجهم عن أبي بكر المطوعي عن داود بن رَشِيد عن إسماعيل بن عياش عن ابن جريج عن أبيه، وابن أبي مُلَيْكَةَ عن عائشة عن النبي -ﷺ -إذا قاء أحدكم أو قلس فليتوضأ وليبن على ما صلى ما لم يتكلم[1]... ومن طريق عبد الرحمن بن زياد بن أنعم وكلاهما لا حجة فيه؛ لأن إسماعيل بن عياش ضعيف، لا سيما فيما روى عن الحجازيين فمتفق على أنه ليس بحجة"[2].

ففي هذا الموضع ضعّف ابن حزم الحديث بإسماعيل بن عياش، ولم يذكر داود بن رَشيد هنا بجرح ولا تعديل.

3. المسألة رقم(2166)، ذكر رواية:"من طريق داود بن رشيد عن سيف بن هارون عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن جرير بن عبد الله قال: «بايعنا رسول الله -ﷺ-على ما بايعت النساء، فمن مات منّا ولم يأت بشيء منهن: ضمن له الجنة، ومن مات منا وأتى بشيء فأقيم عليه الحدّ :فحسابه على الله تعالى»"[3].

قال أبو مُحَمَّد تعقيبا على هذا الحديث: "وأما حديث جابر -فساقط لأنه من رواية داود بن رَشيد -وهو ضعيف"[4]، فهذا هو الموضع الذي ذكر فيه ابن حزم تضعيفه لداود بن رشيد، ولنقف وقفة على هذا التضعيف في هذا الموضع دون المواضع الأخرى، وهل له سلف في ذلك؟

فنقول وبالله التوفيق، أنّ ابن حزم قد توفي عند وصوله في محلاه إلى المسألة رقم(2023) كما ذكر ذلك المحققون، فقد قال أحمد شاكر في حاشية تحقيقه للمحلى عند آخر المسألة رقم (2023):" إلى هنا انتهى المجلد الخامس من كتاب المحلى من دار الكتب المصرية، ووجد في آخر هذه النسخة: تم الجزء الخامس من كتاب المحلى شرح المجلى وبتمامه انتهى تأليف الإمام الحافظ ...

---

[1] أخرجه ابن ماجه (1 /385) رقم (1221) والدارقطني في سننه (1 / 280) رقم (563) والبيهقي في السنن الكبرى (1 / 222) رقم (669).

[2] انظر(3/66-67) بتصرف.

[3] (12/14).

[4] المرجع نفسه.

ابن حزم، وفيها أيضاً بعد ذلك: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، رب يسر وأعن ...، مسألة من كتاب الإيصال تكملة لما انتهى إليه أبو مُحَمَّد من كتاب المحلى... وفي الحاشية أيضا: (من هنا إلى آخر الجزء مختصر من كتاب الإيصال لأبي مُحَمَّد ابن حزم اختصره ولده أبو رافع، وكمل به كتاب المحلى على ما ذكر عنه) فظاهر هذه العبارة أن باقي الكتاب، وهو آخر المجلد العاشر، والمجلد الحادي عشر من مختصر الإيصال "[1]، فتمّت بذلك كل المسائل.

وبعد البحث خلُص الباحث إلى ما يلي:

ابن حجر قال بأن ابن حزم ضعف داود بن رشَيد في (الإيصال) وفي كتاب الحدود من كتاب المحلى، ورقم المسألة المذكورة في الحدود (2166)! والمحلى من آخر ما ألفه ابن حزم ولم يكمله كما نبهنا عليه سابقا، وإنما قام ابنه بتكملته من خلال كتاب والده الإيصال والمسألة التي ضعّف فيها ابن حزم داود بن رشيد هي مما نقله ابنه من (الإيصال)، والناظر فيما ذكره ابن حزم في المسائل الأخرى التي جاءت من رواية داود بن رشيد، ولم يضعفه فيها قد يخلص إلى هذه النتيجة، وهي أن ابن حزم يكون قد تراجع عن تضعيفه من حيث أنه ذكره في المحلى قبل المسألة رقم (2023) مما كتبه في أواخر حياته، غير أنّه يبقى ثمة إشكال فيما ذكره الحافظ من أن داود بن رشيد، قد اشتبه على ابن حزم وقد يدفع هذا بما ذكرناه سابقا.

4) سعيد بن أبي هِلَال اللَّيْثِي أَ بُو الْعَلَاء الْمصْرِي:

قال عنه الحافظ ابن حجر في مقدمة فتح الباري–هدي الساري–:" سعيد بن أبي هِلَال اللَّيْثِي أبو العلاء المصري أصله من المدينة ونشأ بها ثم سكن مصر وثقه بن سعد والعجلي وأبو حاتم وبن خزيمة والدارقطني وبن حبان وآخرون وشذ الساجي فذكره في الضعفاء ونقل عن أحمد بن حنبل أنه قال ما أدري أي شيء حديثه يخلط في الأحاديث وتبع أبو مُحَمَّد بن حزم[2] الساجي فضعف سعيد بن أبي هلال مطلقا ولم يصب في ذلك والله أعلم احتج به الجماعة"[3].

---

[1] انظر (401/10) (الطبعة المنيرية) بتصرف.

[2] انظر المحلى بالآثار (2 / 35)، رقم المسألة (285)، الفصل في الملل والأهواء والنحل (2 / 95).

[3] (406/1).

التحقيق في المسألة:

أورد ابن حزم روايات سعيد بن أبي هِلال، في خمسة مواضع من كتابه المحلى، وفي موضع واحد من كتابه الفصل في الملل والأهواء والنحل، وقد ضعفه مرتين مرة في المحلى ومرة في الكتاب الثاني، وسكت عنه في المواضع الأخرى، أما التي ذكره فيها وضعفه، فعند المسألة رقم (285) من كتابه المحلى عند الحديث عن صلاة الركعتين بعد العصر، ذكره من طريق ابن أيمن: "ثنا قاسم بن يونس ثنا أبو صالح عبد الله بن صالح ثنا الليث ثنا خالد بن يزيد عن سعيد بن أبي هِلال عن عبد الله بن بَابِيٍّ مولى عائشة أم المؤمنين أن موسى بن طلحة أخبره أن معاوية لما حج دخلنا عليه، فسأل ابن الزبير عن الركعتين بعد العصر اللتين صلاهما رسول الله – ﷺ – فقال: أخبرتنيه عائشة؛ فأرسل معاوية المسور بن مخرمة إلى عائشة: هل صلاهما رسول الله – ﷺ –[عندك] ؟ قالت: لا، ولكن أخبرتني أم سلمة أنه صلاهما عندها؟ فأرسل معاوية المسور إلى أم سلمة يسألها فقالت: «دخل عليَّ رسول الله –ﷺ –بعد العصر فصلى ركعتين فقلت: يا رسول الله لقد رأيتك اليوم صليت صلاة ما رأيتك تصليها؟ فقال: شغلني خصم فكانت ركعتين وكنت أصليهما قبل العصر فأحببت أن أصليهما الآن؟ قالت: لم أر رسول الله –ﷺ –صلاهما قبل ذلك اليوم، ولا بعده»"[1].

قال أبو مُحَمَّد: "وأما خبر موسى بن طلحة فلا حجة لهم فيه؛ لوجوه: أولها –ضعف سنده؛ لأنه من طريق أبي صالح كاتب الليث، وهو ضعيف وفيه سعيد بن أبي هلال، وليس بالقوي ولم يذكر فيه موسى بن طلحة سماعا من أم سلمة، ولا من عائشة –رضي الله عنهما –"[2].

ثم علق عليه أحمد شاكر فقال " قال ابن حجر وقال ابن حزم ليس بالقوي ولعله اعتمد على قول الإمام أحمد فيه"[3]، فنلحظ أن ابن حزم ضعف حديث عائشة ليس لأجل سعيد هذا فقط بل كذلك بكاتب الليث عبد الله بن صالح.

وعند كلامه عن إطلاق لفظ الصفات لله تعالى، في كتابه الفَصل في المِلل والأهواء والنِّحل حيث قال ابن حزم: "فإن اعترضوا بالحديث الذي رويناه من طريق عبد الله بن وهب عن عمرو بن

---

[1] (30/2-31).

[2] (35/2).

[3] (320/3) (الطبعة المنيرية).

الحارث عن سعيد بن أبي هلال عن أبي الرجاء مُحَمَّد بن عبد الرحمن عن أمه عَمْرة عن عائشة ﵂ في الرجل الذي كان يقرأ قل هو الله أحد في كل ركعة مع سورة أخرى وأن رسول الله ﷺ أمر أن يسأل عن ذلك فقال هي صفة الرحمن فأنا أحبها فأخبره عليه السلام أن الله يحبه، فالجواب وبالله تعالى التوفيق إن هذه اللفظة انفرد بها سعيد بن أبي هلال وليس بالقوي قد ذكره بالتخليط يحيى وأحمد بن حنبل وأيضا فإن احتجاج خصومنا بهذا لا يصوغ على أصولهم لأنه خبر واحد لا يوجب عندهم العلم وأيضا فلو صح لما كان مخالفا لقولنا لأننا إنما أنكرنا قول من قال إن أسماء الله تعالى مشتقة من صفات ذاته"[1].

وأمّا عن المواضع التي سكت ولم يضعفه فيها ابن حزم فهي كالتالي:

-مسألة إطالة الخطبة الجمعة رقم (528)[2].

-مسألة ميراث المسلم الكافر والكافر المسلم (1745)[3].

-مسألة كان الأب والأم محتاجين إلى خدمة الابن أو الابنة رقم (2016)[4].

-مسألة هل يقتل شارب الخمر بعد أن يحد فيها ثلاث مرات رقم (2287)[5].

فعند قراءتنا لهذه المواضع نستغرب من سكوت ابن حزم، فما هي الأسباب التي دفعته من تضعيفه في موضعين من كتابين مختلفين؟، والسكوت عليه في باقي المواضع!

ففي كتابه الفصل ذكر أنّ أحمد ضعفه وكذا يحي بن معين حيث وصفه بقوله أنّه اختلط، أما قول الإمام أحمد فهو ثابت عنه كما ذكر ذلك تلميذه الأثرم عند سؤال له في كتابه[6]، ومما ينبغي التنبّه له هو ما عزاه ابن حزم لابن معين الذي دفعنا للبحث عن مظانه، فلم أجده في حدود بحثي -والله أعلم-.

---

[1] (95/2).

[2] (267/3).

[3] (341/8).

[4] (162/10).

[5] (372/12).

[6] (45-46).

وممن نقل قول الإمام أحمد من المعاصرين الشيخ الألباني حيث قال:" على ضعف في سعيد بن أبي هلال لاختلاطه"[1]، وقال في كتابه الرد على التعقيب الحثيث: "ولكن هذا لا يلزمنا نحن الإعراض عن حكم الإمام باختلاطه، لأمرين اثنين تقررا في علم الأصول: الأول من علم حجة على من لم يعلم، الثاني الجرح مقدم على التعديل"[2].

فكما ذكرت سالفا أن ابن حزم كان ظاهريا متمسكا باليقين متخليا عن كل ما يشوبه الظن، فعدم احتجاجه بأمثال سعيد بن أبي هلال لا يستغرب من صنيعه، فهو يعتقد جازما أن سعيداً هذا قد اختلط.

5) طَلْق بن غَنَّام الْكُوفِي:

قال عنه الحافظ ابن حجر في مقدمة فتح الباري-هدي الساري-:"طَلْق بن غَنَّام الكوفي من كبار شيوخ البخاري وثقه بن سعد والعِجْلِي وعثمان بن أبي شيبة وبن نمير والدارقطني وقال أبو داود صالح، وشذّ ابن حزم فضعّفه في المحلي[3] بلا مستند واحتج به أصحاب السنن"[4].

التحقيق في المسألة:

لقد ذكر ابن حزم طَلْق بن غنّام مرّة واحدة في المحلى في مسألة غَصَبَ آخَرَ مَالًا فَمَاتَ وَلَمْ يَشْهَدْ لَهُ بِهِ رقم (1284)[5]، بحيث ذكره في سياق الرد على المخالفين وأورد رواية طلق بن غنام عن شَرِيكٍ، وقَيْس هو ابن الربيع عن أبي حُصَيْنٍ عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي-ﷺ-قال: «أدّ الأمانة إلى من ائتمنك ولا تخن من خانك»، ثم ضَعّف الحديث بطلق بن غنام وبقيس بن الربيع.

ويجب التّنبّه لكلام ابن حجر السابق الذي يتضمن توثيق جمهور النقاد له، إلاّ أن ابن أبي حاتم في كتابه الجرح والتعديل بعد سياقه لمشايخه وتلاميذه لم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا[6]، وقد قال

---

[1] أبو بكر بن أبي عاصم، ظلال الجنة في تخريج السنة (183/1).

[2] ص 25.

[3] (493/6).

[4] (411/1).

[5] (493/6).

[6] انظر(491/4-492).

الألباني: "وقول ابن حزم فيه–أي في طلق ابن غنام–: ضعيف مردود لشذوذه، ولأنه جرح غير مفسر. ثم استدركت–أيّ الألباني–فقلت: لعل وجهه أن طلقا لم يثبت عند أبي حاتم عدالته، فقد أورده ابنه في (الجرح والتعديل) وحكى عن أبيه أسماء شيوخه، والرواة عنه، ثم لم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا، وذلك مما لا يضره، فقد ثبتت عدالته بتوثيق من وثقه، لاسيما وقد احتج به الإمام البخاري في صحيحه"[1].

والراجح الذي يبدو أنه ثقة بتوثيق جمهور الحفّاظ له وسكوت ابن أبي حاتم ليس دليلا على تضعيفه، ولا يلتفت إلى قول ابن حزم فيه، فكيف وقد خالف الجمهور مع عدم ذكر سبب تضعيف.

6) عامر بْن وَاثِلة أَ بُو الطُّفَيْل:

قال عنه الحافظ ابن حجر في مقدمة فتح الباري–هدي الساري–:" عامر بن وَاثِلة أبو الطفيل الليثي المكي أثبت مسلم وغيره له الصحبة وقال أبو عليّ بن السَّكَن روى عنه رؤيته لرسول الله ﷺ من وجوه ثابتة ولم يرو عنه من وجه ثابت سماعه وروى البخاري في التاريخ الأوسط عنه أنه قال أدركت ثمان سنين من حياة النبي ﷺ وقال بن عديّ له صحبة وكان الخوارج يرمونه باتصاله بعلي وقوله بفضله وفضل أهل بيته وليس بحديثه بأس وقال بن المديني قلت لجرير أكان مغيرة يكره الرواية عن أبي الطفيل قال نعم وقال صالح بن أحمد بن حنبل عن أبيه مكي ثقة وكذا قال بن سعد وزاد كان متشيعا قلت أساء أبو مُحَمَّد بن حزم فضعف أحاديث أبي الطفيل وقال كان صاحب راية المختار الكذّاب وأبو الطفيل صحابي لا شك فيه ولا يؤثر فيه قول أحد ولا سيما بالعصبية والهوى ولم أر له في صحيح البخاري سوى موضع واحد في العلم رواه عن علي وعنه معروف بن خَرَّبوذ وروى له الباقون"[2].

التحقيق في المسألة:

بعد البحث عن كلام ابن حزم في المحلى حول تضعيف أبا الطفيل عامر بْن واثلة وجدناه يقول: "عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الطفيل عن مُعاذ بن جبل –: «أن النبي –ﷺ –كان في غزوة

---

[1] أبو عبد الرحمن الألباني، إرواء الغليل، باب الوديعة، رقم(1544) (382/5).

[2] (412/1).

تبوك إذا ارتحل قبل أن تزيغ الشمس أخّر الظهر حتى يجمعها إلى العصر؛ فيصليهما جميعا وإذا ارتحل بعد زيغ الشمس صلى الظهر والعصر جميعا ثم سار، وكان إذا ارتحل قبل المغرب أخّر المغرب حتى يصليها مع العشاء، وإذا ارتحل بعد المغرب عجل العشاء فصلاها مع المغرب.» -: فإن هذا الحديث أردى حديث في هذا الباب لوجوه -: أولها: أنه لم يأت هكذا إلا من طريق يزيد بن أبي حبيب عن أبي الطفيل، ولا يعلم أحد من أصحاب الحديث ليزيد سماعا من أبي الطفيل؟ والثاني: أن أبا الطفيل " صاحب راية المختار " وذكر: أنه كان يقول بالرجعة "[1].

فنلاحظ من خلال إيرادنا لكلام ابن حزم أنه قال عن أبي الطفيل: صاحب راية المختار ولم يذكر وصف الكذّاب، بل ذكر وصف الكافر في موضع آخر عن غير أبي الطفيل عند مسألة المسح على ما لبس في الرجلين مما يبلغ فوق الكعبين رقم (212) من كتاب الطهارة حيث قال: "رواه أبوعبد الله الْجَدَلِيُّ صاحب راية الكافر المختار ولا يعتمد على روايته "[2].

وقد علّق أبو الأشبال أحمد شاكر على كلام ابن حزم السابق في أبي الطفيل بقوله: "أبو الطفيل عامر بن واثلة من ثقات التابعين الفضلاء وما رماه أحدٌ بالرجعة وما أسند المؤلف هذا عمن يوثق عنه"[3]، قلت: ولا شكّ أنه أخطأ في قوله أنّه من ثقات التابعين بل هو من الصحابة كما بيّن ذلك ابن حجر.

إنّ ابن حزم لم يضعف أحاديث أبي الطفيل كما ادعاه الحافظ ابن حجر بل ذكره في العديد من كتبه ولم يضعفه، منها: (الإحكام في أصول الأحكام) تحت الباب الثاني عشر[4] والثالث عشر[5]، في كتابه جَمْهَرة أنساب العرب[6]، وفي (حجة الوداع) تحت الفصل الثاني[7] وفي الباب الثامن[1]، وكذلك أورد روايات عديدة عنه في المحّلى-سبعة مواضع-لم يقل فيها شيئا، منها:

---

[1] (207/2).

[2] (326/1).

[3] (174/3) (الطباعة المنيرية).

[4] انظر (18/3).

[5] انظر (10/5).

[6] انظر (183/1).

[7] ص (156).

-مسألة أكْل ما ذُبح أو نُحر فخرا أو مباهاة رقم (1008)، قال:" وروينا من طريق أحمد بن شعيب أنا قتيبة نا يحيى هو ابن سعيد القطان -عن منصور بن حيان عن عامر بن واثلة أن علي بن أبي طالب قال: " إن رسول الله -ﷺ-قال له: «لعن الله من لعن والده، ولعن الله من ذبح لغير الله، ولعن الله من آوى محدثا، ولعن الله من غير منار الأرض» ...وكل ما في هذا الباب فهو برهان على صحة قولنا في الباب الذي قبله من تحريم ذبيحة السارق، والغاصب، والمتعدي"[2].

-مسألة ميراث الجدة رقم (1729)، قال: "ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن بلال بن أبي بُردة أن أبا موسى الأشعري كان يورث الجدة مع ابنها -وقضى بذلك بلال -وهو أمير على البصرة - وهو قول عامر بن واثلة"[3]، بحيث ذكره في سياق الاستئناس بمن قال أنّ الجدة ترث مع ابنها.

-مسألة أسقطت الحامل المطلقة أو المتوفى عنها زوجها رقم (1991)، قال: "ومن طريق مسلم أنا أبو الطاهر أحمد بن عمر بن السرح أنا ابن وهب أنا عمرو بن الحارث عن أبي الزُبير المكي أن عامر بن واثلة حدثه أنه سمع حذيفة بن أُسَيْد الغفاري يقول: سمعت رسول الله -ﷺ -يقول «إذا مر بالنطفة ثنتان وأربعون ليلة بعث الله إليها ملكا فصورها وخلق سمعها وبصرها وجلدها ولحمها وعظامها ثم قال: يا رب أذكر أم أنثى؟» وذكر باقي الخبر"[4].

-مسألة التعريف بالمنافقين والمرتدين رقم (2203).

قال: " ومن طريق مسلم نا زهير بن حرب أنا أحمد الكوفي نا الْوَلِيدُ بْنُ جُمَيْعٍ نا أبو الطفيل قال: «كان بين رجل من أهل العَقبة وبين حذيفة ما يكون بين الناس فقال: أنشدك الله، كم كان أصحاب العقبة؟ فقال له القوم: أخبره إذ سألك؟ قال -يعني حذيفة -: كنا نخبر أنهم أربعة عشر، فإن كنت فيهم فقد كان القوم خمسة عشر، وأشهد بالله أن اثنيْ عشر منهم حزب لله ولرسوله، ويوم

---

[1] ص (263).

[2] انظر (94/6) بتصرف.

[3] (303/8).

[4] (48/10).

يقوم الأشهاد، وعذر ثلاثة، وعذر ثلاثة؟ قالوا: ما سمعنا منادي رسول الله -ﷺ -ولا علمنا بما أراد القوم؟»"[1].

-مسألة المستأجرة للزنى أو للخدمة والمخدمة رقم (2213).

قال: " وبه -إلى عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة عن الوليد بن عبد الله -وهو ابن جُمَيْع -عن أبي الطفيل أن امرأة أصابها الجوع فأتت راعيا فسألته الطعام؟ فأبى عليها حتى تعطيه نفسها، قالت: فحثى لي ثلاث حثيات من تمر وذكرت أنها كانت جهدت من الجوع، فأخبرت عمر، فكبر وقال: مَهْر مهر مهر -ودرأ عنها الحد؟"[2].

إنّنا نلحظ أنّ ابن حزم لم يضعف أبا الطفيل في كل المسائل التي ذكرنا، بل حتى قوله إنه كان يقول بالرجعية، فليس صريحا في تضعيفه وإنما هو تشكيك لا غير.

فالذي يبدو أنّ ابن حجر أخطأ في حق ابن حزم، ولا ندري أين وجد ابن حجر تضعيف ابن حزم، وقد قال: "صالح بن أحمد عن أبيه-أحمد بن حنبل-: أبو الطفيل مكي ثقة"[3].

7) عبد الله بن الْعَلَاء بن زَبْر الدِمَشْقِي:

قال عنه الحافظ ابن حجر في مقدمة فتح الباري-هدي الساري-:"عبد الله بن الْعَلَاء بن زَبْر الربعي الدمشقي وثقه بن معين ودُحيم وأبو داود وبن سعد ويعقوب بن شيبة والفَلاّس والدارقطني وجمهور الأئمة وقال أحمد بن حنبل مقارب الحديث وشذّ أبو مُحَمَّد بن حزم فقال ضعيف قلت له في البخاري حديثان أحدهما في تفسير سورة الأعراف بمتابعة زيد بن واقد كلاهما عن بُسْر بْن عُبَيْدِ الله والآخر في الجزية وروى له أصحاب السنن"[4].

التحقيق في المسألة:

بعد البحث عن المواضع التي ذكره ابن حزم فيها وجدته في ثلاثة مواضع من كتابه المحلى وهي كالتالي:

---

[1] (156/12).

[2] (196/12).

[3] أبو عبد الله مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (154/7).

[4] (415/1).

1. عند مسألة الأكل في آنية أهل الكتاب رقم (1024).

قال –رحمه الله–:" وتعلق قوم قد خالفوا هذا الخبر الثابت بخبر رويناه من طريق أبي داود السجستاني نا نصر بن عاصم الأنطاكي نا مُحَمَّد بن شعيب نا عبد الله بن العلاء بن زبر عن أبي عبد الله مسلم بن مشكم «عن أبي ثعلبة الخشني: أنه سأل رسول الله –ﷺ –؟ قال: إنا نجاور أهل الكتاب وهم يطبخون في قدورهم الخنزير، ويشربون في آنيتهم الخمر؟ فقال رسول الله –ﷺ –إن وجدتم غيرها فكلوا فيها واشربوا، وإن لم تجدوا غيرها فَارْحَضُوهَا بالماء وكلوا واشربوا»، قال أبو مُحَمَّد: هذا خبر لا يصح، لأن فيه عبد الله بن العلاء بن زبر وليس بمشهور ومسلم بن مشكم وهو مجهول"[1].

وقال عنه ابن حجر:" ونقل الذهبي في الميزان أن بن حزم نقل عن ابن معين أنه ضعفه قال شيخنا[2] في شرح الترمذي لم أجد ذلك عن ابن معين بعد البحث ووقع في المحلي لابن حزم في الكلام على حديث أبي ثعلبة في آنية أهل الكتاب عبد الله بن العلاء ليس بالمشهور وهو متعقب بما تقدم"[3].

بعد البحث عن كلام الذهبي في كتب ابن حزم، لم نعثر هذا العزو المذكور–بأنّ يحيى ابن معين ضعفه–فلا ندري أين وقف عليه الحافظ الذهبي.

بل إنّ الصحيح توثيق ابن معين له كما نقل الخطيب البغدادي في كتابه التاريخ قال: "أخبرنا أبو بكر أحمد بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد الأشناني قال: سمعت أحمد بن مُحَمَّد ابن عبدوس الطرائفي يقول: سمعت عثمان بن سعيد الدارمي يقول: سألت يحيى بن معين. قلت: فعبد الله بن العلاء بن زبر؟ فقال: ثقة"[4].

2.عند مسألة الإجارة على تعليم القرآن وعلى تعليم العلم رقم (1307).

قال –رحمه الله–:" وقال أبو حنيفة، والحسن بن حَيّ: لا تجوز الأجرة على تعليم القرآن، واحتج له مقلدوه بخبر رويناه من طريق قاسِم بن أَصَبغ نا عبد الله بن رَوْحٍ نا شَبَابَةُ – هو ابن وَرْقَاء – نا أبو زيد عبد الله بن العلاء الشامي نا بشر بن عبيد الله عن أبي إدريس الخولاني قال: «كان عند أُبي

---

[1] (6/104-105).

[2] يقصد به الحافظ العراقي.

[3] تهذيب التهذيب (5/350-351).

[4] (11/188).

بن كعب ناس يقرئهم من أهل اليمن فأعطاه أحدهم قوسا يتسلحها في سبيل الله تعالى فقال له رسول الله – ﷺ –: أتحب أن تأتي بها في عنقك يوم القيامة نارا». قال أبو مُحَمَّد: أما الأحاديث في ذلك عن رسول الله – ﷺ – فلا يصح منها شيء. أما حديث أبي إدريس الخولاني أن أُبي بن كعب فمنقطع، لا يعرف لأبي إدريس سماع مع أُبيّ"[1].

قلت: فابن حزم ضعّف الحديث بالانقطاع، ولم يتكلم عن عبد الله بن العلاء لا تجريحا ولا تعديلا.

3.عند مسألة كل ما له نصف قل أو كثر جاز أن يكون صداقا رقم (1851).

قال –رحمه الله–:"وبالخبر الذي رويناه من طريق «أبي بن كعب أنه علم رجلا القرآن فأهدى إليه فرسا، فقال له رسول الله –ﷺ–أتحب أن تأتي الله في عنقك يوم القيامة نار» ثم قال بعدها: وأما حديث أُبي بن كعب: فإن أحد طرقه في روايته الأسود بن ثَعْلبة –وهو مجهول –لا يدري من هو. والأخرى: من طريق أبي زيد عبد الله بن العلاء –وهو مجهول –لا يدري من هو. والثالثة: من طريق بقية –وهو ضعيف –فسقطت كلها"[2].

هذا الذي وقفت عليه من خلال تتبعي، فهل ابن حزم انفرد بتضعيفه لعبد الله بن العلاء؟

فالناظر في كلام الإمام أبي حاتم الرازي الذي ذكره في عبد الله بن العلاء فقال: "يكتب حديثه، وَقَال فِي موضع آخر هُوَ أحب إلي من أبي معيد حفص بن غيلان.

نستخلص منه أن ابن حزم لم يشذ في تضعيفه لعبد الله بن العلاء، فقوله يكتب حديثه قد اختلف في تفسيره ولا بأس بذكر بعض أقوال أهل العلم حتى يتبين لنا من خلالها أن قول أبي حاتم في الراوي يكتب حديثه هو للضعف أقرب منه للتعديل.

فقد قال الذهبي في كتابه السير:" قد علمت بالاستقراء التام أن أبا حاتم الرازي إذا قال في رجل: يكتب حديثه، أنه عنده ليس بحجة"[3]، وقال في كتابه ميزان الاعتدال:" وقال أبو حاتم: يكتب حديثه، مع أن قول أبي حاتم هذا ليس بصيغة توثيق ولا هو بصيغة إهدار"[4].

---

[1] انظر(7/19-21) بتصرف.

[2] انظر(9/96-97) بتصرف.

[3] (6/360).

[4] (4/345).

وقال الشيخ أبو غُدّة رحمه الله في هامش (الرفع والتكميل) عن قول أبي حاتم السابق-أي الذي في الميزان-:" ليس بصيغة توثيق لأن من قيل فيه ذلك ضعيف نازل عن رتبة الاحتجاج بحديثه، (ولا هو بصيغة إهدار) لأنه ليس ضعيفا جداً بحيث لا يصلح حديثه للمتابعات والشواهد، بل يكتب حديثه لصلاحيته لذلك فهو بمثابة قولهم في هذه المرتبة يعتبر به "[1].

وبعد هذه النقول، نستطيع أن نقول أ ن ابن حزم لم يشذ في قوله، ولم يتفرد به، بل سبقه إلى ذلك الإمام أبو حاتم، إلاّ أنّ قول ابن حزم في عبد الله بن العلاء مجهول وليس بالمشهور يقتضي عنده على منهجه ترك أحاديثه حتى في المتابعات والشواهد بخلاف أبي حاتم رحمهما الله.

[1] ص 164.

المبحث الثاني: تعقباته في مسائل الاتصال والانقطاع.

المسألة الأولى: حديث البخاري المعلق في المعازف.

قال ابن حجر في فتح الباري: "وأما دعوى بن حزم التي أشار إليها فقد سبقه إليها بن الصلاح في علوم الحديث فقال التعليق في أحاديث من صحيح البخاري قطع إسنادها وصورته صورة الانقطاع وليس حكمه حكمه ولا خارجا ما وجد ذلك فيه من قبيل الصحيح إلى قبيل الضعيف ولا التفات إلى أبي مُحَمَّد بن حزم الظاهري الحافظ في رد ما أخرجه البخاري من حديث أبي عامر وأبي مالك الأشعري عن رسول الله ﷺ ليكونن في أمتي أقوام يستحلون الحرير والخمر والمعازف الحديث[1]. من جهة أن البخاري أورده قائلا قال هشام بن عمار وساقه بإسناده فزعم بن حزم أنه منقطع فيما بين البخاري وهشام وجعله جوابا عن الاحتجاج به على تحريم المعازف وأخطأ في ذلك من وجوه والحديث صحيح معروف الاتصال بشرط الصحيح والبخاري قد يفعل مثل ذلك لكونه قد ذكر ذلك الحديث في موضع آخر من كتابه مسندا متصلا وقد يفعل ذلك لغير ذلك من الأسباب التي لا يصحبها خلل الانقطاع"[2].

التحقيق في المسألة:

لقد اشتهر قول ابن حزم في هذه المسألة ودعواه انقطاع السند بسبب عدم اتصاله ما بين البخاري وهشام بن عمار، فأُلفت الرسائل والكتب بين مؤيّد لابن حزم ومعارض له، وقلّ من كتب فيها ولم يذكر ابن حزم أو يتعرض لقوله، ولذا الوقوف عليها وتحريرها من المهم بمكان.

فالمتتبع لأقوال العلماء المتقدمين والمتأخرين في هذا الحديث، يجد أنّ ابن حزم لم ينفرد بتضعيفه لهذه الرواية؛ معللا إيّاها بالانقطاع فهذا الإمام الذهبي لما ساق هذا الحديث الذي علّقه البخاري في صحيحه قال: "أخرجه البخاري عن هشام عن غير سماع"[3]، يعني وجود انقطاع بين البخاري وهشام لعدم ذكر صيغة التحديث.

---

[1] نقله ابن حجر هكذا عن ابن الصلاح دون لفظة "الحر" الثابتة في رواية البخاري.

[2] (10/64-63).

[3] تذكرة الحفاظ (4/88).

وقال السخاوي: "قد حكم عبد الحق وابن العربي السُّني بعدم اتصاله، وقال الذهبي حكمه الانقطاع، ونحوه قول أبي نعيم: أخرجه البخاري بلا رواية، وهو مقتضى كلام ابن منده حيث صرح بأن (قال) تدليس"[1].

لنذكر رواية البخاري في صحيحه كاملة ثم نذكر الإشكالات الواردة عليها.

قال البخاري في صحيحه:" باب ما جاء فيمن يستحل الخمر ويسميه بغير اسمه، وقال هشام بن عمار: حدثنا صدقة بن خالد، حدثنا عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، حدثنا عَطِيَّةُ بْنُ قَيْسٍ الْكِلَابِيُّ، حدثنا عبد الرحمن بن غُنم الأشعري، قال: حدثني أبو عامر أو أبو مالك الأشعري، والله ما كذبني: سمع النبي ﷺ يقول: ليكونن من أمتي أقوام، يستحلون الحر والحرير، والخمر والمعازف، ولينزلن أقوام إلى جنب علم، يَرُوحُ عليهم بسارحة لهم، يأتيهم -يعني الفقير-لحاجة فيقولون: ارجع إلينا غدا، فيبيتهم الله، ويضع العلم، ويمسخ آخرين قردة وخنازير إلى يوم القيامة "[2].

هذه الرواية هي عمدة القائلين بتحريم المعازف، ضعفها ابن حزم بحجة الانقطاع ما بين البخاري وشيخه هشام بن عمار حيث قال في كتابه المحلى: "وهذا منقطع لم يتصل ما بين البخاري وصدقة بن خالد ولا يصح في هذا الباب شيء أبدا، وكل ما فيه فموضوع، ووالله لو أُسند جميعه أو واحد منه فأكثر من طريق الثقات إلى رسول الله -ﷺ -لما ترددنا في الأخذ به"[3]، ترد لنا إشكالات مهمة وهي:

- ما هو الحديث المعلق عند المحدثين؟ ولماذا قال ابن حزم أن الرواية منقطعة؟
- لماذا علق البخاري حديث المعازف ولم يسنده؟
- وهل حقا أن ابن حزم شذّ بتضعيفه لهذا الحديث؟
- هل هذه الرواية قد وصلها البخاري في موضع آخر من كتابه كما هي عادته؟
- وهل رواة هذا الحديث ثقات ليس فيهم شيء؟ أو أن لابن حزم فيه تضعيف لأحدهم؟

كل هذه هي الإشكالات سنحاول الإجابة عليها والتفصيل فيها، بإذن الله تعالى.

---

[1] فتح المغيث (79/1).

[2] (106/7) رقم الحديث(5590).

[3] (565/7).

الحديث المعلّق قال في حدّه ابن الصلاح: "وهو الذي حُذف من مبتدأ إسناده واحد أو أكثر، وأغلب ما وقع ذلك في كتاب البخاري، وهو في كتاب مسلم قليل جدا، ففي بعضه نظر"[1].

وقال السيوطي في باب المعلق:"مَا أَوَّلُ الإِسْنَادِ مِنْهُ يُطْلَقُ...وَلَوْ إِلَى آخِرِهِ مُعَلَّقُ"[2].

قال الاثيوبي في شرحه لهذا البيت:" والمعنى أن ما حُذف من أول سنده شيء من رواته سواء كان الساقط واحداً أم أكثر، ولو لم يبق من رواته أحد، كما أشار إليه بقوله (ولو إلى آخره) أي ولو كان الحذف من أول السَّند إلى آخره بأن اقتصر على الرسول ﷺ في المرفوع وعلى الصحابي في الموقوف فهذا النوع يسمى معلقاً"[3].

وقال ابن حجر العسقلاني: "فالسقط إما أن يكون من مبادئ السند من مصنف أو من آخره بعد التابعي، أو غير ذلك. فالأول: المعلق"[4].

هذه التعاريف متوافقة في المعنى ومتقاربة في اللفظ، إلاّ أنه يكاد أن يكون قد أطبق عليها العلماء، ولما يذكرون بعض روايات البخاري فإنهم يصفونها بالتعليق، فمن جملة أقوالهم مثلا: ما قاله أبو عبد الله الحَمِيدي في (الجمع بين الصحيحين): "أخرجه تعليقاً"[5]، والمزي في (تهذيبه): "وأخرج البخاريّ تعليقاً"[6]، والعراقي في (تخريج أحاديث الإحياء): "صورته عند البخاري صورة التعليق"[7]، وابن حجر حجر في (تغليق التعليق): "هكذا وقع في جميع الروايات معلقاً"[8].

نلاحظ أنه توجد روايات للبخاري توصف بأنها معلقة، فإذا كان كذلك فهذا دليل على وجود حذف وسقط في السند، فقول البخاري:(وقال هشام بن عمار) هو تعليق يدل على وجود حذف راو ما بين البخاري وهشام بن عمار، فلماذا لم يقل البخاري حدثنا أو أخبرنا وغيرها من صيغ

---

[1] مقدمة ابن الصلاح ص 24.

[2] ألفية السيوطي ص 17 رقم البيت 154.

[3] شرح الاثيوبي على ألفية السيوطي (142/1).

[4] نخبة الفكر (722/4).

[5] (466/3).

[6] (13/34).

[7] (742/1).

[8] (17/5).

التحمل التي تدل على التلقي مباشرة دون واسطة؟ وعادة البخاري أنه يورد صيغة السماع عن شيوخه في الروايات المسندة ومنهم هشام بن عمار، كقوله: "حدثنا هشام بن عمار، حدثنا يحيى بن حمزة، حدثنا الزبيدي، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله، أنه سمع أبا هريرة ﷺ، عن النبي ﷺ، قال: كان تاجر يداين الناس، فإذا رأى معسرا قال لفتيانه: تجاوزوا عنه، لعل الله أن يتجاوز عنا، فتجاوز الله عنه"[1]. وكقوله: "حدثني هشام بن عمار، حدثنا صدقة بن خالد، حدثنا زيد بن واقد، عَنْ بُسْرِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، عن عائذ الله أبي إدريس، عن أبي الدرداء ﷺ، قال: كنت جالسا عند النبي صلى الله عليه وسلم، إذ أقبل أبو بكر آخذا بطرف ثوبه..."[2].

فلماذا لم يسند حديث المعازف كما أسند هاتين الروايتين؟ مع أنّنا لم نجد لهذه الرواية ذكرا في مواطن أخرى من كتابه كما هي عادته في التعليقات، قال الحافظ ابن حجر في مقدمة الفتح (الفصل الرابع في بيان السبب في إيراده للأحاديث المعلقة مرفوعة وموقوفة): فأما المعلق من المرفوعات فعلى قسمين أحدهما ما يوجد في موضع آخر من كتابه هذا موصولا وثانيهما ما لا يوجد فيه إلا معلقا... والثاني وهو ما لا يوجد فيه إلا معلقا فإنه على صورتين إما أن يورده بصيغة الجزم وإما أن يورده بصيغة التمريض... فالصيغة الأولى يستفاد منها الصحة إلى من علق عنه لكن يبقى النظر فيمن أبرز من رجال ذلك الحديث فمنه ما يلتحق بشرطه ومنه ما لا يلتحق أما ما يلتحق فالسبب في كونه لم يوصل إسناده إما لكونه أخرج ما يقوم مقامه فاستغنى عن إيراد هذا مستوفى السياق ولم يهمله بل أورده بصيغة التعليق طلبا للاختصار وإما لكونه لم يحصل عنده مسموعا أو سمعه وشك في سماعه له من شيخه أو سمعه من شيخه مذاكرة فما رأى أنه يسوقه مساق الأصل وغالب هذا فيما أورده عن مشايخه... وقد استعمل المصنف هذه الصيغة فيما لم يسمعه من مشايخه في عدة أحاديث فيوردها عنهم بصيغة (قال فلان) ثم يوردها في موضع آخر بواسطة بينه وبينهم... ولكن ليس ذلك مطردا في كل ما أورده بهذه الصيغة لكن مع هذا الاحتمال لا يجمُل حمل جميع ما أورده بهذه الصيغة على أنه سمع ذلك من شيوخه ولا يلزم من ذلك أن يكون مدلسا عنهم فقد صرح الخطيب وغيره بأن لفظ قال لا يحمل على السماع إلا ممن عرف من عادته أنه لا يطلق ذلك

---

[1] (58/3) رقم الحديث (2078).

[2] (5/5) رقم الحديث (3661).

إلا فيما سمع فاقتضى ذلك أن من لم يعرف ذلك من عادته كان الأمر فيه على الاحتمال والله تعالى أعلم[1].

قال بدر الدين العيني:" والظاهر أنه أخذ هذا الحديث عن هشام هذا مذاكرة. والحديث صحيح وإن كانت صورته صورة التعليق، وقد تقرر عند الحفاظ أن الذي يأتي به البخاري من التعاليق كلها بصيغة الجزم يكون صحيحا إلى من علقه عنه، ولو لم يكن من شيوخه. فإن قلت: قال ابن حزم: هذا الحديث منقطع فيما بين البخاري وصَدَقة بن خالد والمنقطع لا تقوم به حجة. قلت: وهم ابن حزم في هذا، فالبخاري إنما قال: قال هشام بن عمار: حدثنا صدقة ولم يقل: قال صدقة بن خالد"[2].

وقد أخرجه ابن حبان في (صحيحه) موصولا حيث قال:" أخبرنا الحُسيْن بن عبد الله القَطّان، قال: حدثنا هشام بن عمار، قال: حدثنا صدقة بن خالد، قال: حدثنا ابن جابر، قال: حدثنا عطية بن قيس، قال: حدثنا عبد الرحمن بن غُنْم، قال: حدثنا أبو عامر، وأبو مالك الأشعريان سمعا رسول الله ﷺ، يقول: «ليكونن في أمتي أقوام يستحلون الحرير والخمر والمعازف»"[3].

وكذلك الطبراني في مسند الشاميين قال: "حدثنا مُحَمَّد بن يزيد بن عبد الصمد الدمشقي، ثنا هشام بن عمار، ثنا صدقة بن خالد، ثنا ابن جابر، حدثني عطية بن قيس الكلابي، حدثني عبد الرحمن بن غنم، حدثني أبو عامر أو أبو مالك، والله ما كذبني أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: ليكونن في أمتي أقوام يستحلون الحرير والخمر والمعازف، وَلَيُنْزِلَنَّ أَقْوَامٌ إِلَى جَنْبِ عَلَمٍ يَرُوحُ عَلَيْهِمْ سَارِحَةٌ لهم فَيَأْتِيهُمْ رجل لحاجته فيقولون له: ارجع إلينا غدا فَيُبَيِّتُهُمُ الله ويصبحون قردة وخنازير إلى يوم القيامة"[4].

---

[1] انظر (17/1) بتصرف.

[2] عمدة القاري (175/21) رقم الحديث (5590).

[3] (154/15) كتاب التاريخ، باب إخباره ﷺ عما يكون في أمته من الفتن والحوادث، ذكر الإخبار عن استحلال المسلمين الخمر والمعازف في آخر الزمان، رقم (6754).

[4] (334/1) مسند عبد الرحمن بن زياد بن جابر، مسند ابن جابر عن عطية بن قيس الكلابي، رقم (588).

وقد صحح الحديث جماعات من أهل العلم من القدامى والمعاصرين منهم: ابن الصلاح كما ذكر ذلك عنه ابن كثير في (الباعث الحثيث) قال:" أخطأ ابن حزم من وجوه، فإنه ثابت من حديث هشام بن عمار"[1]، وابن رجب في (نزهة الأسماع):" فالحديث صحيح محفوظ عن هشام بن عمار"[2]، وقال الهيثمي في (الزواجر عن اقتراف الكبائر) قال: وصح من طرق خلافا لما وهم فيه ابن حزم بأسانيد صحيحة لا مطعن فيها وصححه جماعة آخرون من الأئمة كما قاله بعض الحفاظ[3].

وقد أجاب ابن القيم على دعوى ابن حزم في كتابه (إغاثة اللهفان)، لما عقد فصلا في بيان تحريم رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الصريح لآلات اللهو والمعازف، تحت الباب الثالث عشر في مكايد الشيطان التي يكيد بها ابن آدم، بعدما ساق رواية البخاري، قال: "ولم يصنع من قدح في صحة هذا الحديث شيئاً، كابن حزم، نصرة لمذهبه الباطل في إباحة الملاهي، وزعم أنه منقطع، لأن البخاري لم يصل سنده به. وجواب هذا الوهم من وجوه: أحدها: أن البخاري قد لقى هشام بن عمار وسمع منه، فإذا قال "قال هشام" فهو بمنزلة قوله "عن هشام".

الثاني: أنه لو لم يسمع منه فهو لم يستجز الجزم به عنه، إلا وقد صح عنه أنه حدث به. وهذا كثيرا ما يكون لكثرة من رواه عنه عن ذلك الشيخ وشهرته. فالبخاري أبعد خلق الله من التدليس.

الثالث: أنه أدخله في كتابه المسمى بالصحيح محتجاً به، فلولا صحته عنده لما فعل ذلك.

الرابع: أنه علقه بصيغة الجزم، دون صيغة التمريض، فإذا توقف في الحديث أو لم يكن على شرطه يقول: ويروى عن رسول الله ﷺ ويذكر عنه، نحو ذلك: فإذا قال: قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقد جزم وقطع بإضافته إليه.

الخامس: أنا لو أضربنا عن هذا كله صفحاً فالحديث صحيح متصل عند غيره"[4].

وكذلك قال في (روضة المحبين) تحت الباب التاسع:" وأما أبو مُحَمَّد فإنه على قدر يبسه وقسوته في التمسك بالظاهر وإلغائه للمعاني والمناسبات والحكم والعلل الشرعية انماع في باب العشق والنظر

---

[1] ص 35

[2] ص 40.

[3] انظر (337/2).

[4] (457-456/1).

وسماع الملاهي المحرمة فوسع هذا الباب جدا وضيق باب المناسبات والمعاني والحكم الشرعية جدا وهو من انحرافه في الطرفين حين رد الحديث الذي رواه البخاري في صحيحه في تحريم آلات اللهو بأنه معلق غير مسند وخفي عليه أن البخاري لقي من علقه عنه وسمع منه وهو هشام بن عمار وخفي عليه أن الحديث قد أسنده غير واحد من أئمة الحديث غير هشام بن عمار فأبطل سنة صحيحة ثابتة عن رسول الله ﷺ لا مطعن فيها بوجه"[1].

فالذي يظهر والله أعلم بعد هذا البيان، أنّ رواية البخاري متصلة وأن ابن حزم قد تناقض كما أخبر بذلك ابن حجر عنه بعدما ساق كلامه في (النكت) فقد قال ابن حزم:" وإذ علمنا أن الراوي العدل قد أدرك من روى عنه من العدول فهو على اللقاء والسماع لأن شرط العدل القبول والقبول يضاد تكذيبه في أن يُسند إلى غيره ما لم يسمعه منه إلا أن يقوم دليل على ذلك من فعله وسواء قال حدثنا أو أنبأنا أو قال عن فلان أو قال قال فلان كل ذلك محمول على السماع منه ولو علمنا أن أحدا منهم يستجيز التلبيس بذلك كان ساقط العدالة في حكم الناس وحكم العدل الذي قد تبنت عدالته فهو على الورع والصدق لا على الفسق والتهمة وسوء الظن المحرم بالنص حتى يصح خلاف ذلك ولا خلاف في هذه الجملة بين أحد من المسلمين"[2]، فعقّب عليه بقوله:" فيتعجب منه مع هذا في رده حديث المعازف ودعواه عدم الاتصال فيه"[3]، قلت: إنّ الإمام البخاري غنيّ عن التعريف، وقد قال ابن عبد الهادي عن ابن حزم: "وهو كثير الوهم في الكلام على تصحيح الحديث وتضعيفه، وعلى أحوال الرواة"[4]. ولا ننسى أن ابن حزم قد قال في الترمذي صاحب السنن أنه مجهول، قال الذهبي:" ولا التفات إلى قول أبي مُحَمَّد بن حزم فيه في الفرائض من كتاب الايصال إنه مجهول، فإنه ما عرفه ولا درى بوجود الجامع ولا العلل اللذين له"[5].

---

[1] ص130-131.

[2] الإحكام في أصول الأحكام (21/2).

[3] (603/2).

[4] طبقات علماء الحديث (349/2).

[5] ميزان الاعتدال (678/3).

هذا من جهة الاتصال، أما من جهة الرواة فنجد أن ابن حزم قد قال في (رسالته في الغناء الملهي أمباح هو أم محظور): "وفي سند الحديث " أبو عامر " أو " أبو مالك " ولا يدري من هو"[1]، فإعلاله الحديث باختلاف اسم الصحابي، هذا بنفسه ليس بعلة، لأن الصحابة كلهم عدول، وعند البحث حول قول ابن حزم في رواة الحديث وجدت في كتابه المحلى يقول على عطية بن قيس بأنه مجهول، حيث قال:" عطية بن قيس وهو مجهول"[2]، لكنه لم يذكر في كتبه إعلاله هذا الحديث بسبب جهالة هذا الراوي، ولنقف قليلا عند هذا الراوي حتى نرى أقوال أهل العلم فيه:

قال الهيثم بن عمران عن عبد الواحد بن قيس السلمي: "كان الناس يصلحون مصاحفهم على قراءة عطية بن قيس وهم جلوس على درج الكنيسة من مسجد دمشق قبل أن يهدم"[3].

وقال المفضل بن غسان الغلابي: "قال غير أبي زكريا، يعني: يحيى بن معين –من علمائنا: إن عطية بن قيس، وعبد الله بن عامر اليحصبي كانا عالمي جند دمشق يقرئان الناس القرآن"[4].

قال ابن سعد: "وكان معروفا، وله أحاديث"[5].

قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: "سئل أبي عن عطية بن قيس، فقال: صالح الحديث "[6].

وروى له البخاري حديث المعازف في صحيحه معلقا.

ذكره ابن حبان في كتابه الثقات[7].

قال البزار: "ليس به بأس"[8].

قال ابن حجر: "ثقة مقرئ"[9].

---

[1] رسائل ابن حزم (424/1).

[2] (218/1).

[3] أبو الحجاج المزي، تهذيب الكمال (154/20-155).

[4] المرجع نفسه.

[5] المرجع نفسه.

[6] ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (384/6).

[7] (260/5).

[8] أبو بكر البزار، مسند البزار (40/10) رقم الحديث (4101).

[9] تقريب التهذيب ص393.

والآن نأتي على تفصيل أكثر على هذه الأقوال:

فقول أبو حاتم صالح الحديث فقد أفصح وبيّن مراده ابنه عبد الرحمان في كتابه الجرح والتعديل قائلا: "وإذا قيل صالح الحديث فإنه يكتب حديثه للاعتبار"[1].

وقد علّق الألباني على هذا النص قائلا: "فهذا نص منه على أن كلمة (صالح الحديث) مثل قولهم (لين الحديث) يكتب حديثه للاعتبار والشواهد. ومعنى ذلك أنه لا يحتج به. فهذه العبارة من ألفاظ التجريح، لا التعديل عند أبي حاتم، خلافاً لما يدل عليه كلام السيوطي في التدريب "[2].

وأمّا باقي أقوال الأئمة فلا يوجد كلام صريح أو تجريح يقدح في عدالة الراوي وضبطه والذي خلُص إليه ابن حجر أنّه ثقة، فلا يمكن إعلال الحديث من خلال هذا الراوي، فلا عبرة بتجهيل ابن حزم له.

---

[1] (37/2).

[2] سلسلة الأحاديث الضعيفة (112/3).

المسألة الثانية: قول أنس بن مالك في الغيبيات، هل له حكم الرفع؟

قال ابن حجر في فتح الباري: "وأخرج أيضا من وجه آخر عن بن سيرين عن أنس بن مالك فذكره ومثله لا يقال بالرأي فيكون له حكم المرفوع وأغرب بن حزم فقال أنس بن مالك لم يدرك نوحا فيكون منقطعا"[1].

التحقيق في المسألة:

ذكر الحافظ ابن حجر قوله هذا عند شرحه لحديث أبي جويرية رقم (5598) تحت بَابُ البَاذَقِ، وَمَنْ نَهَى عَنْ كُلِّ مُسْكِرٍ مِنَ الأَشْرِبَةِ في كتاب الأشربة، حيث قال:" حدثنا مُحَمَّد بن كثير، أخبرنا سفيان، عن أبي الجويرية، قال: سألت ابن عباس، عن الباذق فقال: سبق مُحَمَّد ﷺ الباذق: «فما أسكر فهو حرام» قال: الشراب الحلال الطيب، قال: «ليس بعد الحلال الطيب إلا الحرام الخبيث»"[2]، بعدما ساق أثر أنس الذي أخرجه النسائي في سننه من كتاب الأشربة:" أخبرنا إسحاق بن إبراهيم، قال: حدثنا وكيع، قال: حدثنا سعْد بن أوس، عن أنس بن سيرين، قال: سمعت أنس بن مالك يقول: إن نوحا ﷺ نازعه الشيطان في عود الكرم، فقال: هذا لي، وقال: هذا لي، فاصطلحا على، أن لنوح ثلثها، وللشيطان ثلثيها "[3]، قال ابن حجر: "ومثله لا يقال بالرأي فيكون له حكم المرفوع"[4].

لقد نقل ابن حجر قول ابن حزم المتقدم، عند مسألة ما أسكر كثيره رقم (1099) في كتاب الأشربة وما يحل منها وما يحرم[5]، لما أتى على أقوال المخالفين ممن ذهبوا إلى إباحة ما طبخ من عصير العنب حتى ذهب ثلثاه وبقي ثلثه، أسكر بعد ذلك أم لم يسكر، فقال: واحتجوا في هذا بخبر عن ابن سيرين في مقاسمة نوح –عليه السلام –إبليس الزَّرَجُون[6]: لإبليس الثلثان، ولنوح الثلث. ومن

---

[1] (63-64/10).

[2] صحيح البخاري (107/7).

[3] (330/8) رقم(5726).

[4] فتح الباري (63/10).

[5] المحلّى (200/6).

[6] الزرجون الخمر، وأصله بالفارسية: زركون أي: لون الذهب، ذكره ابن قتيبة عن الأصمعي في غريب الحديث (340/2).

طريق أنس بن مالك مثل هذا. قال أبو مُحَمَّد-أي ابن حزم-: لم يدرك أنس، ولا ابن سيرين نوحا بلا شك، ولا ندري ممن سمعاه، ولو سمعه أنس من النبي -ﷺ -ما استحل كتمان اسمه -فسقط الاحتجاج بهذا[1].

لقد قال ابن حجر على قول ابن حزم المتقدم أنه أغرب فيه لأن المعروف عند أهل العلم أن قول الصحابي فيما يتعلق بالأخبار الماضية مثل قصص الأنبياء والأمم السابقين ونحو ذلك له حكم الرفع -عند الجمهور من المحدثين والفقهاء والأصوليين -إذا توفرت فيه شروط كما أخبر بذلك ابن حجر في النزهة فقال: "ومثال المرفوع من القول حكما لا تصريحا: أن يقول الصحابي - الذي لم يأخذ عن الإسرائيليات -ما لا مجال للاجتهاد فيه، ولا تعلق ببيان لغة أو شرح غريب؛ كالإخبار عن الأمور الماضية من بدء الخلق وأخبار الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، أو الآتية كالملاحم والفتن وأحوال يوم القيامة، وكذا الإخبار عما يحصل بفعله ثواب مخصوص أو عقاب مخصوص، وإنما كان له حكم المرفوع؛ لأن إخباره بذلك يقتضي مخبرا له، ولا مجال للاجتهاد فيه يقتضي موقفا للقائل به، ولا موقف للصحابة إلا النبي ﷺ، أو بعض من يخبر عن الكتب القديمة، فلهذا وقع الاحتراز عن القسم الثاني، وإذا كان كذلك؛ فله حكم ما لو قال: قال رسول الله ﷺ؛ فهو مرفوع؛ سواء كان مما سمعه منه أو عنه بواسطة"[2]، وأشار إلى هذه الشروط كذلك السخاوي في فتح المغيث[3] والسيوطي في التدريب[4].

فبعد تطبيقنا لهذه الشروط على أنس بن مالك ﷺ وجدناه أن لا يروي الإسرائيليات وهذا بعد البحث في تراجمه، وكلامه في الحديث ليس له تعلق ببيان لغة أو شرح غريب أو تفسير وهو مما لا مجال للرأي فيه ولا سبيل للعقل العادي غير موحى إليه أن يكتشف هذا الغيب، فهو له تعلق بالإخبار عن الأمور الماضية، فمثل هذا الحديث يصح أن يقال إنه موقوف له حكم المرفوع، فيكون إذن تلقاه عن رسول الله -ﷺ -إما مباشرة أو بواسطة غيره من الصحابة.

---

[1] المرجع نفسه، نفس الصفحة.

[2] (1/106-107).

[3] انظر (1/161-166).

[4] انظر (212-213).

الفصل الثاني: تعقبات الحافظ ابن حجر على الإمام ابن حزم في متن الأحاديث.

ويتضمن مبحثين:

المبحث الأول: تعقباته في ناسخ الحديث ومنسوخه.

المسألة الأولى: دعوى نسخ إباحة الصلاة في مرابض الغنم.

قال ابن حجر في فتح الباري: "وقال بن حزم هذا الحديث منسوخ لأن فيه أن ذلك كان قبل أن يبنى المسجد فاقتضى أنه في أول الهجرة وقد صح عن عائشة أنّ النبي ﷺ أمرهم ببناء المساجد في الدور وأن تُطيب وتُنظف رواه أحمد وأبو داود وغيرهما وصححه بن خزيمة وغيره ولأبي داود نحوه من حديث سُمرة وزاد وأن نُطهرها قال وهذا بعد بناء المسجد وما ادعاه من النسخ يقتضي الجواز ثم المنع وفيه نظر لأنّ إذنه ﷺ في الصلاة في مرابض الغنم ثابت عند مسلم من حديث جابر بن سَمُرة نعم ليس فيه دلالة على طهارة المرابض لكن فيه أيضا النهي عن الصلاة في معاطن الإبل فلو اقتضى الإذن الطهارة لاقتضى النهي التنجيس ولم يقل أحد بالفرق لكن المعنى في الإذن والنهي بشيء لا يتعلق بالطهارة ولا النجاسة وهو أن الغنم من دواب الجنة والإبل خلقت من الشياطين والله أعلم"[1].

التحقيق في المسألة:

أورد الحافظ ابن حجر كلامه هذا، عند شرحه لحديث أنس رقم (234) تحت باب أبوال الإبل والدواب والغنم، في كتاب الوضوء، حيث قال:" حدثنا آدم، قال: حدثنا شعبة، قال: أخبرنا أبو التياح يزيد بن حميد، عن أنس قال: «كان النّبي ﷺ يصلي، قبل أن يبنى المسجد، في مرابض الغنم»"[2]، وزعم فيه أنّ ابن حزم يقول بأنّ الحديث منسوخ، فهل هذا الحديث الذي قال عنه ابن حزم أنّه منسوخ أم أنه عنى حديثا آخر؟

بعد البحث عن مظان كلام ابن حزم والتأمل فيه، وجدته قد ذكر حديثين في المحلى في سياق كلامه عن البول كله من كل حيوان حرام أكله: أحدهما حديث أنس هذا الذي احتج به أصحابه

---

[1] (342/1).

[2] صحيح البخاري (56/1).

من أهل الظاهر على طهارة أبوال الحيوان وتعقّبهم فيه، والثاني حديث ابن مسعود قال فيه: "كَانَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -يُصَلِّي عِنْدَ الْبَيْتِ وَمَلَأٌ مِنْ قُرَيْشٍ جُلُوسٌ وَقَدْ نَحَرُوا جَزُورًا لَهُمْ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: أَيُّكُمْ يَأْخُذُ هَذَا الْفَرْثَ بِدَمِهِ ثُمَّ يُمْهِلُهُ حَتَّى يَضَعَ وَجْهَهُ سَاجِدًا فَيَضَعُهُ عَلَى ظَهْرِهِ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: فَانْبَعَثَ أَشْقَاهَا فَأَخَذَ الْفَرْثَ، فَأَمْهَلَهُ، فَلَمَّا خَرَّ سَاجِدًا وَضَعَهُ عَلَى ظَهْرِهِ، فَأُخْبِرَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -وَهِيَ جَارِيَةٌ فَجَاءَتْ تَسْعَى فَأَخَذَتْهُ مِنْ ظَهْرِهِ، فَلَمَّا فَرَغَ مِنْ صَلَاتِهِ قَالَ: اللَّهُمَّ عَلَيْكَ بِقُرَيْشٍ"[1].

ونلحظ أن ابن حزم لم يصرح بالنسخ كما ذكر ذلك الحافظ بل أبطل الاحتجاج به على طهارة أبوال الغنم من وجوه متعددة، ثمّ بعدها قال: "وقد رويناه من طريق البخاري عن سليمان بن حرب عَنْ شُعْبَةَ عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ عَنْ أَنَسٍ «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -يُصَلِّي فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ قَبْلَ أَنْ يُبْنَى الْمَسْجِدُ» فصح أن هذا كان في أول الهجرة قبل ورود الأخبار باجتناب كل نجو وبول"[2].

فأين قول ابن حزم عن الحديث بأنه منسوخ؟

فالقول بأن الحديث منسوخ يعني أنّ الصلاة في مرابض الغنم كانت مباحة ثم حُرِّم ذلك، وهذا ما لم يقله ابن حزم وإنما كان الأصل في الأشياء الإباحة ثم جاء شرعٌ زائدٌ وحكم جديد ورد فيه تحريم شيء لم يكن محرما من قبل، كتحريم كل ذي ناب من السباع فإنه لم يكن محرما في بداية التشريع الإسلامي، فالقضية تتعلق بأن تحريم البول والنجو لم يكن في أول الهجرة ثم ورد الأمر باجتنابها وهذا ليس من النسخ في شيء، والله أعلم.

ولعلّ ابن حجر لفت انتباهه قول ابن حزم عن رواية ابن مسعود أنها منسوخة، فظن أنه يتحدث عن رواية أنس بن مالك، لأنّه قال في رواية ابن مسعود التي نقلناها سابقا: "وأيضا فإن شعبة وسفيان وزكريا بن أبي زائدة رووا كلهم هذا الخبر عن الذي رواه عنه علي بن صالح وهو أبو إسحاق عن عمرو بن ميمون عن ابن مسعود، فذكروا أن ذلك كان سلى جزور، وهم أوثق وأحفظ من علي بن صالح، وروايتهم زائدة على روايته، فإذا كان الفرث والدم في السلى فهما غير طاهرين، فلا حكم

---

[1] (171/1) رقم المسألة(137).

[2] (173/1).

لهما، والقاطع ههنا أن هذا الخبر كان بمكة قبل ورود الحكم بتحريم النجو والدم، فصار منسوخا بلا شكّ وبطل الاحتجاج به بكل حال"[1].

ولعلّ لقائل أنّ يقول: ما ما الفرق بين كلامه هنا وكلامه عن رواية أنس؟

فالجواب هو أنّ الصلاة في مرابض الغنم كانت مباحة ولا يفهم من ذلك أنهم كانوا يصلون فيها مع وجود البول والنجو حتى يستدلوا بها على إباحتهما، بخلاف صلاته ﷺ وعلى رأسه سلى جزور الذي نحرته قريش والسلى معلوم بأنّ فيه دم وفرث.

فهذا ثابت قطعا أنه قد صلى مع وجود النجاسة ثم بعدها حُرّم النجو والدم، وجاء الأمر باجتناب النجاسة في الصلاة فصار الحكم الأول منسوخا.

بخلاف الصلاة في مرابض الغنم، لم يثبت أنه صلى فيها مع وجود النجاسة، ثم بعدها نُسخ الحكم فصارت الصلاة محرمة.

المسألة الثانية: نسخ اشتراط الولاء لغير المعتق.

قال ابن حجر في فتح الباري: "وأغرب بن حزم فقال كان الحكم ثابتا بجواز اشتراط الولاء لغير المعتق فوقع الأمر باشتراطه في الوقت الذي كان جائزا فيه ثم نُسخ ذلك الحكم بخطبته ﷺ وبقوله إنما الولاء لمن أعتق ولا يخفى بُعْد ما قال وسياق طرق هذا الحديث تدفع في وجه هذا الجواب والله المستعان"[2].

التحقيق في المسألة:

أورد الحافظ ابن حجر هذا الكلام، عند شرحه لحديث عائشة رقم (2563) تحت باب استعانة الْمُكَاتَبِ وسؤاله الناس في كتاب الْمُكَاتَبِ، حيث قال: "حدثنا عبيد بن إسماعيل، حدثنا أبو أسامة، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة ﵂، قالت: جاءت بريرة، فقالت: إني كاتبت أهلي على تسع أواق في كل عام أوقية، فأعينيني، فقالت عائشة: إن أحب أهلك أن أعدها لهم عَدَّة واحدة وأعتقك، فعلت، ويكون ولاؤك لي، فذهبت إلى أهلها فأبوا ذلك عليها، فقالت: إني قد عرضت ذلك عليهم فأبوا، إلا أن يكون الولاء لهم، فسمع بذلك رسول الله ﷺ، فسألني

---

[1] (172/1).

[2] (192/5).

فأخبرته، فقال: «خذيها، فأعتقيها، واشترطي لهم الولاء، فإنما الولاء لمن أعتق»، قالت عائشة: فقام رسول الله ﷺ في الناس، فحمد الله، وأثنى عليه، ثم قال: أما بعد، فما بال رجال منكم يشترطون شروطا ليست في كتاب الله، فأيما شرط ليس في كتاب الله، فهو باطل، وإن كان مائة شرط، فقضاء الله أحق وشرط الله أوثق، ما بال رجال منكم يقول أحدهم: أعتق يا فلان ولي الولاء، إنما الولاء لمن أعتق"[1].

لقد أخرجه البخاري في مواضع عديدة من صحيحه، حيث رواه في كتابه في ستّة وعشرين موضعا، بعضها مطول والآخر مختصر، فكما قال أبو عمر بن عبد البرّ: "قد أكثر الناس في تشقيق معاني الأحاديث المروية في قصة بريرة وتفتيقها وتخريج وجوهها فلمحمد بن جرير في ذلك كتاب ولمحمد بن خزيمة في ذلك كتاب ولجماعة في ذلك أبواب"[2]، وقال الإمام ابن الملقن: "فقد روى حديث بريرة عن عائشة أكثر من اثنتين وعشرين مرة، لإبراز أحكام وقواعد جديدة منه في كل مرة يرويه"[3].

قام ابن حزم بذكر هذا الحديث احتجاجا على جواز اشتراط الولاء لغير المعتِق، وذلك قبل تحريم الاشتراط عند مسألة، كل شرط وقع في بيع منهما أو من أحدهما برضا الآخر رقم (1447)[4] من كتاب البيوع، حيث ذكر روايتين له:

الأولى: من طريق يحيى بن بُكَيْرٍ أنا الليث بن سعد عن هشام بن عروة عن عروة عن عائشة.

والثانية: من طريق البخاري أنا أبو نعيم أنا عبد الواحد بن أيمن أنا أبي قال: دخلت على عائشة ﵂ فقالت: دخلت بريرة... وكذلك أخرجه البخاري في باب إذا قال المكاتب: اشتري وأعتقني، فاشتراه لذلك تحت رقم(2565) نفس الكتاب السابق[5].

وحجة ابن حزم في إيراده طريق البخاري عن شيخه أبي نُعيم هي قوله رحمه الله: "فالقول في هذا الخبر هو على ظاهره دون تزيد، ولا ظن كاذب، مضاف إلى رسول الله – ﷺ – ولا تحريف اللفظ،

---

[1] صحيح البخاري (3/ 152).

[2] التمهيد (3/ 48-49).

[3] التوضيح لشرح الجامع الصحيح (1/ 94).

[4] (326/7).

[5] (153/3).

وهو إن اشترط الولاء على المشتري في المبيع للعتق كان لا يضر البيع شيئا، وكان البيع على هذا الشرط جائزا حسنا مباحا، وإن كان الولاء مع ذلك للمعتق، وكان اشتراط البائع الولاء لنفسه مباحا غير منهي عنه، ثم نَسخ الله عز وجل ذلك وأبطله، إذ خطب رسول الله – ﷺ – بذلك – كما ذكرنا – فحينئذ حرم أن يشترط هذا الشرط أو غيره جملة، إلا شرطا في كتاب الله تعالى، لا قبل ذلك أصلا – وقد قال تعالى: [وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ][1] وقال تعالى: [النَّبِيُّ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ][2] برهان ذلك –: أنه –عليه السلام –قد أباح ذلك، وهو –عليه السلام –لا يبيح الباطل، ولا يغر أحدا ولا يخدعه –فإن قيل: فهلا أجزتم البيع بشرط العتق في هذا الحديث؟

قلنا: ليس فيه اشتراطهم عتقها أصلا ولو كان لقلنا به، وقد يمكن أنهم اشترطوا ولاءها إن أعتقت يوما ما، أو إن أعتقتها، إذ إنما في الحديث أنهم اشترطوا ولاءها لأنفسهم فقط، ولا يحل أن يزاد في الأخبار شيء، لا لفظا ولا معنى، فيكون من فعل ذلك كاذبا، إلا أننا نقطع ونبت أن البيع بشرط العتق لو كان جائزا لنص رسول الله –ﷺ –عليه وبينه، فإذ لم يفعل فهو شرط ليس في كتاب الله فهو باطل، ولا فرق بين البيع بشرط العتق وبين بيعه بشرط الصدقة، أو بشرط الهبة؛ أو بشرط التدبير –وكل ذلك لا يجوز"[3].

هذا هو كلام الإمام ابن حزم بحروفه، نقلته لأهميته في إثبات قول ابن حجر أنه أغرب في قوله– السابق–: أن الحكم نسخ بخطبته ﷺ وبقوله إنما الولاء لمن أعتق.

فقول الحافظ: "ولا يخفى بُعد ما قال وسياق طرق هذا الحديث تدفع في وجه هذا الجواب"[4]، صحيح لا غبار عليه لأنّه ذكر سبب بُعد قوله، وهو طرق الحديث التي ساقها البخاري في صحيحه كلّها تدفع ذلك، لكن يرد علينا إشكال وهو وجود روايتين فقط في صحيح البخاري فيهما زيادة

---

[1] سورة الأحزاب: 36

[2] سورة الأحزاب: 6

[3] المحلى (326/7).

[4] فتح الباري (192/5).

أحدهما وهي قوله ﷺ: "اشتريها، وأعتقيها، ودعيهم يشترطون ما شاءوا"[1]، والأخرى "اشتريها، فأعتقيها وليشترطوا ما شاءوا"[2]، فلعلّ ابن حزم فهم الاشتراط بأنّه كان مباحا، ثم في نفس الوقت صار الحكم منسوخا بقوله ﷺ في تتمة الحديث "كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل" كما هي عادته في فهم النصوص وهو الاعتماد على ظاهرها وهذا معروف عنه، والجواب على هذا قد ذكره شرّاح الحديث حيث قالوا[3]: "أنّه ﷺ كان أعلم الناس بأن اشتراط البائع الولاء باطل، وهذا لا يخفى على أهل بريرة، فلما أرادوا أن يشترطوا ما تَقَدَّم لهم عُلم بطلانه فكأنه قيل: اشترطي لهم فسيعلمون أنه لا ينفعهم ما يشترطون، ويؤيد هذا أنه وبّخهم في خطبته بأنهم يشترطون ما ليس في كتاب الله إشارة إلى أنه سبق منه بيان حكم الله بإبطاله، إذ لو لم يُقدِّم بيانَ ذلك لبدأ ببيان الحكم في الخطبة لا بتوبيخ الفاعل؛ لأنه كان باقيا على البراءة الأصلية، وقال الشافعي: لما كان مَنِ اشْتَرَطَ خِلَافَ ما قضى الله ورسوله عاصيا وكان في المعاصي حدود وأدب، كان من أدب العاصين أن تعطل عليهم شروطهم ليرتدعوا عن ذلك ويرتدع غيرهم، وذلك من أيسر الأدب.

وقوله في الحديث (اشترطي) لعائشة قيل في أمره هذا معان عدّة، منها:

أنّه للإباحة على جهة التنبيه على أنه لا ينفعهم، فوجوده وعدمه سواء كأنه قال: اشترطي أو لا تشترطي، ويؤيده ما جاء في إحدى الروايات عند البخاري: (اشتريها ودعيهم يشترطون ما شاءوا).

أو أنّ الأمر بمعنى الوعيد الذي ظاهره الأمر وباطنه النهي كقوله تعالى: [اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ][4]

وقيل: أنّ معناه اتركي مخالفتهم فيما اشترطوه ولا تظهري نزاعهم فيما طلبوه مراعاة لتنجيز العتق لتَشَوُّف الشرع إليه، وقد يعبر عن الترك بالفعل كقوله تعالى: [وَمَا هُمْ بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللهِ][5] أي بتركهم يفعلون ذلك، وليس المراد بالإذن إباحة الإضرار بالسحر.

وفي قوله: (اشترطي ودعيهم يشترطون ما شاءوا) ونحو ذلك، قيل لأنه غير قادح في العقد، بل بمنزلة

---

[1] صحيح البخاري (153/3).

[2] المرجع نفسه (191/3).

[3] انظر محمّد الزرقاني، شرح الزرقاني على الموطأ (156/4-157).

[4] سورة فصّلت: 40

[5] سورة البقرة: 102

لغو الكلام، وأخّر إعلامهم ليكون رده وإِبْطَالُهُمْ قَوْلًا شهيرا يُخطب به على المنبر ظاهرا، لأنّه أبلغ في النكير وآكد في التغيير.

فكلّ هذا يؤيد كلام ابن حجر عن ابن حزم أنّه أغرب في قوله، وهو يجعلنا نميل ميلا شديدا إليه.

المبحث الثاني: تعقباته في الزيادة والتفرد.

المسألة الأولى: زيادة لفظ (الإقامة) في حديث أبي أيوب الأنصاري.

قال ابن حجر في فتح الباري: "وللطبراني من طريق جابر الجُعفي عن عديّ بهذا الإسناد صلى بجمع المغرب ثلاثا والعشاء ركعتين بإقامة واحدة وفيه رد على قول بن حزم أن حديث أبي أيوب ليس فيه ذكر أذان ولا إقامة لأن جابرا وإن كان ضعيفا فقد تابعه مُحَمَّد بن أبي ليلى عن عديّ على ذكر الإقامة فيه عند الطبراني أيضا فيقوى كل واحد منهما بالآخر"[1].

التحقيق في المسألة:

ذكر الحافظ ابن حجر هذه المسألة، عند شرحه حديث أبي أيوب الأنصاري رقم (1674) تحت باب من جمع بينهما[2] ولم يتطوع في كتاب الحج، حيث قال: "حدثنا خالد بن مخلد، حدثنا سليمان بن بلال، حدثنا يحيى بن سعيد قال: أخبرني عدي بن ثابت قال: حدثني عبد الله بن يزيد الخطمي، قال: حدثني أبو أيوب الأنصاري: أن رسول الله ﷺ «جمع في حَجة الوداع المغرب والعشاء بالمزدلفة»"[3].

وأمّا الروايتين اللتين قصدهما الحافظ ابن حجر في إثبات زيادة لفظ (الإقامة) عند الجمع في حديث أبي أيوب، ردّا على قول ابن حزم بعدم ثبوتها، أخرجهما الطبراني في المعجم الكبير حيث قال في الرواية الأولى: "حدثنا فضيل بن مُحَمَّد الْمَلْطِيُّ، ثنا أبو نُعيم، ثنا سفيان، عن جابر، عن عدي بن ثابت، عن عبد الله بن يزيد، عن أبي أيوب، قال: «صلى رسول الله ﷺ بجمع المغرب ثلاثا، والعشاء ركعتين، بإقامة واحدة»"[4]، وفي الثانية: "حدثنا عبيد بن غَنام، ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ح، وحدثنا الحسين بن إسحاق التُّسْتَرِيُّ، ثنا عثمان بن أبي شيبة، يَحْيَى الْحِمَّانِيُّ، قالوا: ثنا علي بن

---

[1] (524/3).

[2] يقصد المغرب والعشاء بالمزدلفة، المذكور في الباب الذي قبله.

[3] صحيح البخاري (2/ 164).

[4] باب الخاء (عبد الله بن يزيد الخطمي، عن أبي أيوب)، رقم الحديث (3870)، (4/ 123).

مِسهر، عن ابن أبي ليلى، عن عدي بن ثابت، عن عبد الله بن يزيد، عن أبي أيوب، قال: «صلى رسول الله ﷺ المغرب والعشاء بالمزدلفة بإقامة واحدة»"[1].

وثمّة طريقين آخرين لم يذكرهما الحافظ ابن حجر، فالأول رواية أبو بكر ابن أبي شيبة في مصنفه، قال: "حدثنا ابن مسهر، عن ابن أبي ليلى، عن عدي بن ثابت، عن عبد الله بن يزيد، عن أبي أيوب قال: «صلى رسول الله ﷺ بالمزدلفة المغرب والعشاء بإقامة»"[2]، وأمّا الثاني: ما أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار، قال: "حدثنا مُحَمَّد بن خزيمة، قال: ثنا مُحَمَّد بن عمر الرومي، قال: أنا قيس بن الربيع، قال: أنا غيلان، عن عدي بن ثابت الأنصاري، عن عبد الله بن يزيد الأنصاري، عن أبي أيوب الأنصاري، قال: «صليت مع رسول الله ﷺ المغرب والعشاء بإقامة واحدة»"[3].

هذه جميع الطرق المتعلقة بحديث أبي أيوب الأنصاري.

بعد البحث عن قول ابن حزم في كتبه، وجدت له كلاما على هذا الحديث في كتابه حَجة الوداع، عند الباب الرابع عشر: الخلاف الوارد في الأذان والإقامة بعرفة بجمع صلاتي الظهر والعصر بها ومزدلفة بجمع صلاتي المغرب والعشاء الآخرة، بعد ذكر رواية أبي داود من حديث عبد الله بن عمر، أن رسول الله ﷺ صلى المغرب والعشاء بالمزدلفة جميعا[4].

قال رحمه الله: حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد، حدثنا أبو الفَيض المَرْوَزي، حدثنا الفِرَبْرِي، حدثنا البخاري، حدثنا خالد بن مخلد، حدثني سليمان بن بلال، حدثني عدي بن ثابت، حدثني عبد الله بن يزيد الخطمي، حدثني أبو أيوب الأنصاري، أن رسول الله ﷺ جمع في حجة الوداع المغرب والعشاء بالمزدلفة.

قال أبو مُحَمَّد: فهذان الحديثان نوع ثان، كما ترى، ليس فيه ذكر أذان ولا إقامة، فروي الأخذ بما فيه عن بعض السلف الطيب.

---

[1] المرجع نفسه.

[2] كتاب الحج، باب من قال لا يجزئه الأذان بجمع وحده أو يؤذن أو يقيم، رقم الحديث (14051)، (3/ 264).

[3] كتاب مناسك الحج، باب الجمع بين الصلاتين بجمع كيف هو؟ رقم الحديث (3870)، (2/ 113).

[4] رقم الحديث (282) ص 285.

وقال في موضع اخر: "إننا إنما مِلنا إلى حديث جابر دون سائر الأحاديث؛ لأننا نظرنا في حديث أبي أيوب، وابن عمر الأول فوجدناهما ليس فيهما ذكر إقامة ولا أذان، ثم نظرنا في حديث ابن عباس، وابن عمر الثاني فوجدنا فيه ذكر إقامة واحدة لكلتا الصلاتين، فكان في هذا الحديث ذكر إقامة زائدة على ما في حديث أبي أيوب، وزيادة العدل واجب الأخذ بها؛ لأنها فضل علم عنده، لم يكن عند من لم يأت بتلك الزيادة، ومن علم حجة على من لم يعلم"[1].

يُفهم من كلام ابن حزم أنّه يقول بزيادة لفظ الآذان والإقامة في الأحاديث الواردة في هذا الباب ويثبتها إلاّ أنه ينفي هذه الزيادة في حديث أبي أيوب الأنصاري الذي تعقبه عليه الحافظ ابن حجر. وساق أبو مُحَمَّد رحمه الله بعدها الروايات الأخرى ورجح العمل بحديث جابر، لأن فيه ذكر الآذان والإقامتين.

ثمّ ننتقل الآن إلى دراسة الروايات التي ساقها ابن حجر وكذلك التي لم يذكرها، لنتحقق من صحة ثبوتها عن طريق الجبر، وذلك من خلال الاعتبار بالشواهد والمتابعات، بعدما استعرضنا براهين ابن حجر وحجج ابن حزم.

فأما الطريق الأول: ففيه جابر بن يزيد الجعفي وهو متّهم بالكذب.

- قال العقيلي: كذبه سعيد بن جبير، وقال زائدة: كان يشتم أصحاب النبي ﷺ[2].

- وقال يحيى بن سعيد، عن إسماعيل بن أبي خالد، قال الشعبي: "يا جابر لا تموت حتى تكذب على رسول الله ﷺ، قال إسماعيل: فما مضت الأيام والليالي حتى اتهم بالكذب"[3].

-وقال ثعلبة: "أردت جابر الجعفي، فقال لي ليث بن أبي سليم: لا تأته فإنه كذاب"[4].

-وقال أبو يحيى الحِمَانيّ، عن أبي حنيفة: "ما لقيت فيمن لقيت أكذب من جابر الجعفي ما أتيته بشيء من رأيي إلا جاءني فيه بأثر، وزعم أن عنده ثلاثين ألف حديث عن رسول الله ﷺ لم يظهرها"[1].

---

[1] حجة الوداع رقم الحديث (303) ص 293.

[2] أبو عبد الله مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (3/ 140).

[3] أبو الحجاج المزي، تهذيب الكمال (4/ 468).

[4] المرجع قبل السابق (3/ 144).

– قال البخاري: "جابر بن يزيد الجعفي تركه يحي بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي"[2].

–وقال عباس الدوري، عن يحي بن معين: "لم يدع جابرا ممن رآه إلا زائدة، وكان جابر كذابا، وقال في موضع آخر: لا يكتب حديثه ولا كرامة. وقال عباس كذلك عن يحي بن يعلى المحاربي: قيل لزائدة: ثلاثة لا تروي عنهم، لم لا تروي عنهم؟ ابن أبي ليلى، وجابر الجعفي، والكلبي؟ قال: أما جابر الجعفي فكان والله كذابا يؤمن بالرجعة"[3].

– قال الميموني: "قلت لأحمد بن حنبل: أكان جابر يكذب؟ قال: إي والله وذاك في حديثه بيّن[4].

– قال إبراهيم الجوزجاني كذاب"[5].

–وقال النسائي: "متروك الحديث، وقال في موضع آخر: ليس بثقة ولا يكتب حديثه، وقال الحاكم أبو أحمد: ذاهب الحديث"[6].

– قال البيهقي في سننه: "جابر الجعفي وليث بن أبي سليم لا يحتج بهما وكل من تابعهما على ذلك أضعف منهما أو من أحدهما"[7].

– قال مغلطاي: "وفي كتاب أبي مُحَمَّد بن الجارود: ليس بشيء، كذاب. لا يكتب حديثه"[8].

ومع هذه الأقوال نجد من وثّقه وهم سفيان الثوري وشعبة بن الحجاج ووكيع بن الجراح[9]، لكن تعقّبهم ابن حبان على توثيقهم بقوله: "فإن احتج محتج بأن شعبة والثوري رويا عنه فإن الثوري ليس من مذهبه ترك الرواية عن الضعفاء بل كان يؤدي الحديث على ما سمع لأن يرغب الناس في كتابة الأخبار ويطلبوها في المدن والأمصار وأما شعبة وغيره من شيوخنا فإنهم رأوا عنده أشاء لم يصبروا

---

[1] المرجع قبل السابق (3/ 144).

[2] أبو أحمد بن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (2/ 330).

[3] المرجع قبل السابق (3/ 144).

[4] أبو الفضل بن حجر، تهذيب التهذيب (49/2).

[5] المرجع نفسه (3/ 144).

[6] أبو الحجاج المزي، تهذيب الكمال (4/ 468).

[7] (2/ 228).

[8] إكمال تهذيب الكمال (3/ 139).

[9] أبو حاتم بن حبّان، المجروحين (1/ 208-209).

عنها وكتبوها ليعرفوها فربما ذكر أحدهم عنه الشيء بعد الشيء على جهة التعجب فتداوله الناس"[1].

فهذه أغلب أقوال النقاد فيه، فمن علم حجة علة من لم يعلم وأدنى ما يقال أنّه متهم بالكذب، ومن هذا نستغرب صنيع ابن حجر أن يجعل طريق جابر الجعفي -الذي لا يصلح للاعتبار - معضدا للرواية الأخرى التي من طريق ابن أبي ليلى والتي سنبيّن حال هذا الراوي.

وأما الطريق الثاني ففيه ابن أبي ليلى الذي تكاد أقوال الحفاظ تتفق على تضعيفه:

- قال السَّاجِي: "كان سيئ الحفظ لا يتعمد الكذب، فكان يمدح في قضائه، فأما في الحديث، فلم يكن حجة، قال: وكان الثوري يقول: فقهاؤنا: ابن أبي ليلى، وابن شبرمة"[2].

- قال شعبة: "ما رأيت أسوأ حفظا من ابن أبي ليلى"[3].

-قال أحمد بن حنبل: "كان يحي بن سعيد يضعف ابن أبي ليلى"[4].

- قال عبد الله بن أحمد عن أبيه: "كان سيء الحفظ مُضطرِب الحديث كان فقه بن أبي ليلى أحب إلينا من حديثه وقال مرة بن أبي ليلى ضعيف وفي عطاء أكثر خطأ وقال أبو داود الطيالسي عن شعبة ما رأيت أحدا أسوأ حفظا من أبي ليلى"[5].

-قال أبو حاتم: "محله الصدق كان سيئ الحفظ، شغل بالقضاء فساء حفظه، لا يتهم بشيء من الكذب، إنما ينكر عليه كثرة الخطأ"[6].

-قال ابن حبان: "كان فاحش الخطأ رديء الحفظ، فكثرت المناكير في روايته، تركه أحمد ويحي"[7].

-قال الدارقطني: "كان رديء الحفظ كثير الوهم"[8].

---

[1] المرجع نفسه، (1/ 209).

[2] أبو الفضل بن حجر، تهذيب التهذيب (303/9).

[3] أبو مُحَمَّد ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (152/1).

[4] المرجع نفسه (322/7).

[5] أبو الفضل بن حجر، تهذيب التهذيب (302/9).

[6] المرجع نفسه (302/9).

[7] المرجع نفسه، (303/9).

[8] المرجع نفسه (302/9).

هذه أغلب أقوال الحفاظ في جابر الجعفي وابن أبي ليلى، فهل يتقوى حديث من كان هذا حاله؟ وللجواب على هذا السؤال يجدر بنا أن نذكر بعض ما قيل في باب الاعتبار بالمتابعات والشواهد، والشروط التي يجب أن تتوفر في الراوي حتى يصلح لأن يكون شاهدا أو متابعا –باختصار–.

–قال ابن الصلاح في المقدمة عند تعريفه الحديث الحسن لغيره: " الحديث الذي لا يخلو رجال إسناده من مستور لم تتحقق أهليته، غير أنه ليس مغفلا كثير الخطأ فيما يرويه، ولا هو متهم بالكذب في الحديث، أي: لم يظهر منه تعمد الكذب في الحديث ولا سبب آخر مفسق، ويكون متن الحديث مع ذلك قد عرف بأن روي مثله أو نحوه من وجه آخر أو أكثر، حتى اعتضد بمتابعة من تابع راويه على مثله، أو بما له من شاهد، وهو ورود حديث آخر بنحوه، فيخرج بذلك عن أن يكون شاذا ومنكرا، وكلام الترمذي على هذا القسم يتنزل"[1].

–وقال السيوطي في تدريب الراوي: "فالحديث الذي لا مخالفة فيه، وراويه متهم بالكذب، بأن لا يروى إلا من جهته، وهو مخالف للقواعد المعلومة، أو عرف به في غير الحديث النبوي، أو كثير الغلط أو الفسق أو الغفلة يسمى المتروك، وهو نوع مستقل ذكره شيخ الإسلام"[2].

–قال ابن حجر في نزهة النظر: "ومتى توبع السيء الحفظ بمعتبر؛ أي كأن يكون فوقه أو مثله لا دونه، وكذا المختلط الذي لم يتميز وكذا المستور والإسناد المرسل وكذا المدلس إذا لم يعرف المحذوف منه صار حديثهم حسنا؛ لا لذاته، بل وصفه بذلك باعتبار المجموع من المتابع والمتابع؛ لأن مع كل واحد منهم احتمال كون روايته معه صوابا أو غير صواب على حد سواء"[3].

فهل الراوي جابر الجعفي يتقوى حديثه بمحمد ابن أبي ليلى؟ فالأول متهم بالكذب والثاني كثير الوهم والخطأ، وكثرة الوهم والغفلة هي من صفات الحديث المتروك!

وأما بالنسبة لرواية ابن أبي شيبة التي ذكرناها سابقا ففيها ابن أبي ليلى وهي نفس الرواية الثانية التي أخرجها الطبراني.

وأما رواية الطحاوي التي سقناها آنفا ففيها راويان ضعيفان:

---

[1] ص 100.

[2] (280/1).

[3] (105/1).

الأول: مُحَمَّد بن عمر الرّومي، وهذه أقوال العلماء فيه:

– وقال أبو حاتم: "هو قديم روى عن شَرِيك حديثا منكرا قلت ما حاله؟ فقال: فيه ضعف"[1].

– قال أبو زرعة: "شيخ فيه لين"[2].

– وقال أبو عبيد الآجري عن أبي داود: "مُحَمَّد ابن الرومي ضعيف"[3].

– قال ابن حجر: "لين الحديث"[4].

الثاني: قيس بن الربيع، وهذه أقوال العلماء فيه:

–سئل أحمد لم ترك الناس حديث قيس بن سعيد فقال: "كان يَتَشَيّع ويُخطئ في الحديث"[5].

– وقال ابن سعد: "كان كثير الحديث ضعيفا فيه وكان يُقال له الجوال لكثرة سماعه"[6].

–قال أبو حاتم: "محله الصدق، وليس بقوي، يكتب حديثه، ولا يحتج به"[7].

– حدثنا عبد الرحمن، أنا ابن أبي خيثمة فيما كتب إليّ قال: "سمعت يحيى بن معين يقول: قيس بن الربيع ليس حديثه بشيء، وقال مرة أخرى: هو ضعيف الحديث لا يساوي شيئا"[8].

–وقال عبد الله بن علي ابن المديني في موضع آخر: "سألت أبي عن قيس بن الربيع فضعفه جدا"[9]. جدا"[9].

–قال عبد الرحمن نا حرب بن إسماعيل الكرماني فيما كتب إليّ قال: "قلت لأحمد بن حنبل: قيس بن الربيع أي شيء ضعفه؟ قال: روى أحاديث منكرة"[10].

---

[1] الجرح والتعديل، (22/8).

[2] الضعفاء لأبي زرعة، (826/3).

[3] سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود (1 / 313).

[4] تقريب التهذيب 498.

[5] أبو الفضل بن حجر، تهذيب التهذيب (8 /394).

[6] المرجع نفسه (8 /395).

[7] الجرح والتعديل (98/7).

[8] المرجع نفسه.

[9] أبو الحجاج المزي، تهذيب الكمال (34/24).

[10] المرجع قبل السابق.

-وقال إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني: "قيس بن الربيع ساقط"[1].

-قال البخاري: قال عليّ: "كان وكيع يضعفه"[2].

- وقال يعقوب بن شَيبة السَّدُوسِي: "وقيس بن الربيع عند جميع أصحابنا صدوق، وكتابه صالح، وهو رديء الحفظ جدا مضطربه، كثير الخطأ، ضعيف في روايته"[3].

-قال أبو زرعة: "فيه لين"[4].

-وقال النسائي: "ليس بثقة، وقال في موضع آخر: متروك الحديث"[5].

-قال الدارقطني: "ضعيف الحديث"[6].

فمن كان له مثل هذه الأوصاف لا ينجبر حديثه ولا تتقوى بها روايته، بل على منهج بعض المحدثين، إذا أتى الضعيف بزيادة في حديثه لم يذكرها الثقة تعتبر زيادة منكرة والحديث بتلك الزيادة هو حديث منكر، فكيف مع مسألتنا هذه التي جاء فيها حديث أبي أيوب الأنصاري عن طريق أئمة أعلام ثقات حفاظ ليس فيه زيادة لفظ الإقامة.

فقد أخرجه البخاري ومسلم عن سليمان بن بلال عن يحي بن سعيد عن عدي بن ثابت[7].

وأخرجه مالك في الموطأ عن يحي بن سعيد عن عدي بن ثابت[8].

وأخرجه كذلك الحميدي وأحمد والدارمي وغيرهم من طرق عن يحي بن سعيد الأنصاري[9].

---

[1] المرجع قبل السابق (35/24).

[2] أبو أحمد بن عدي، الكامل في الضعفاء (7 / 159).

[3] المرجع قبل السابق.

[4] الجرح والتعديل (98/7).

[5] المرجع قبل السابق.

[6] أبو الفضل بن حجر، تهذيب التهذيب (8 /395).

[7] صحيح البخاري رقم الحديث (1674) (2 / 164)، وصحيح مسلم رقم الحديث (1287) (2 / 937).

[8] برقم (1501 / 409) (589/3).

[9] مسند الحميدي (1 / 373) رقم الحديث (387)، ومسند أحمد (38 /541) رقم (23562)، وسنن الدارمي (2 / 950) رقم (1557).

ويحي بن سعيد الأنصاري هو الإمام الحافظ الحجة الثقة الثبت المجمع على توثيقه.

بعد هذا البيان والتوضيح يمكن أن نقول: إنّ ابن حجر لم يوفق في تعقبه على ابن حزم في هذه المسألة، والزيادة في حديث أبي أيوب الأنصاري ضعيفة لا تصح، مع التنّبه إلى أنّ الآذان والإقامة ثابتان من حديث جابر ﷺ.

المسألة الثانية: زيادة لفظ (فعلى المرتهن علفها) في حديث أبي هريرة.

قال الحافظ في الفتح: "وقال الشافعي يشبه أن يكون المراد من رهن ذات در وظهر لم يمنع الراهن من دَّرِها وظَهْرِها فهي محلوبة ومركوبة له كما كانت قبل الرهن واعترضه الطحاوي بما رواه هُشَيْمٌ عَنْ زَكَرِيَّا في هذا الحديث ولفظه إذا كانت الدابة مرهونة فعلى المرتهن علفها الحديث قال فتعين أن المراد المرتهن لا الراهن ثم أجاب عن الحديث بأنه محمول على أنه كان قبل تحريم الربا فيما حرم الربا حرم أشكاله من بيع اللبن في الضرع وقرض كلّ منفعة تجر ربا قال فارتفع بتحريم الربا ما أبيح في هذا للمرتهن وتعقب بأن النسخ لا يثبت بالاحتمال والتاريخ في هذا متعذر والجمع بين الأحاديث ممكن وطريق هشيم المذكور زعم ابن حزم أن إسماعيل بن سالم الصَّائِغ تفرد عن هُشيم بالزيادة وأنها من تخليطه وتعقب بأن أحمد رواها في مسنده عن هشيم وكذلك أخرجه الدارقطني من طريق زياد بن أيوب عن هشيم"[1].

التحقيق في المسألة:

لقد ذكر الحافظ قوله هذا عند شرحه لحديث البخاري الذي ساقه في صحيحه تحت باب الرهن مركوب ومحلوب في كتاب الرهن، حيث قال: "حدثنا أبو نُعيم، حدثنا زكرياء، عن عامر، عن أبي هريرة ﷺ، عن النبي ﷺ أنّه كان يقول: «الرَّهْنُ يُرْكَبُ بِنَفَقَتِهِ، وَيُشْرَبُ لَبَنُ الدَّرِّ إِذَا كَانَ مَرْهُونًا»[2].

مَرْهُونًا»[2].

ويُفهم من رواية الطحاوي التي من طريق إسماعيل بن سالم الصائغ -المذكورة سابقا-، أنّ الذي يركب الدابة المرهونة ويشرب لبنها هو المرتهن.

---

[1] (144/5).

[2] رقم الحديث (2511)، (144/3).

وأمّا مذهب ابن حزم قد أفصح عنه في محلاه عند مسألة منافع الرهن رقم (1214) تحت كتاب الرهن حيث قال: "ومنافع الرهن كلها لا تَحَاشٍ مِنْهَا شَيْئًا لصاحبه الراهن له كما كانت قبل الرهن ولا فرق، حاشا ركوب الدابة المرهونة، وحاشا لبن الحيوان المرهون، فإنه لصاحب الرهن كما ذكرنا إلا أن يضيعهما فلا ينفق عليهما.

ويُنفق على كل ذلك المرتهن فيكون له حينئذ: ركوب الدابة، ولبن الحيوان، بما أنفق لا يحاسب به من دينه كثر ذلك أم قل"[1]، ثم استدل لقوله بذكر آيات وأحاديث تدل على عدم جواز التصرف في مال الغير إلا بإذنه.

ولنذكر الروايات التي احتج بها الحافظ ابن حجر متعقبا بها كلام ابن حزم وهي كالتالي:

قال الطحاوي في شرح معاني الآثار: "حدثنا أحمد بن داود، قال: ثنا إسماعيل بن سالم الصائغ، قال: ثنا هشيم، عن زكريا، عن الشعبي، عن أبي هريرة، ذكر أن النبي ﷺ قال: «إذا كانت الدابة مرهونة فعلى المرتهن علفها ولبن الدر يشرب وعلى الذي يشرب نفقتها ويركب»"[2].

وفي رواية أحمد كذلك قال: حدثنا هُشيم عن زكريا عن الشعبي عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله -صلي الله عليه وسلم -: "إذا كانت الدابة مرهونة، فعلى المرتهن علفها، ولبن الدر يشرب، وعلى الذي يشربه نفقته، ويركب"[3].

وكذلك قال الدارقطني في سننه: ثنا أحمد بن العلاء، نا زياد بن أيوب، نا هشيم، أخبرنا زكريا، عن الشعبي، عن أبي هريرة، ذكر النبي ﷺ، قال: «إذا كانت الدابة مرهونة فعلى المرتهن علفها، ولبن الدر يشرب، وعلى الذي يشرب نفقته ويركب»[4].

وتوجد رواية أخرى للبيهقي في سننه الكبرى فيها زيادة في المتن حكم عليها بأنها ليست محفوظة، حيث قال: "أخبرني إسماعيل بن مُحَمَّد الكوفي، ثنا أبو نعيم، ثنا زكريا، عن الشعبي، عن أبي هريرة، أن النبي ﷺ كان يقول: الظهر يركب بنفقته إذا كان مرهونا ويشرب لبن الدر إذا كان مرهونا، وعلى

---

[1] (365/6).

[2] باب ركوب الرهن واستعماله وشرب لبنه، كتاب الرهن رقم الحديث (5883) (98/4).

[3] رقم الحديث (7125) (32/12).

[4] كتاب البيوع برقم (2929) (441/3).

الذي يركب، ويشرب نفقته. رواه هشيم وسفيان بن حبيب عن زكريا، وزادا في متنه: المرتَهن، وليس بمحفوظ، وفي رواية يعقوب الدورقي: عن هشيم قال: إذا كانت الدابة مرهونة فعلى الذي رهن علفها، ولبن الدر يشرب، وعلى الذي يشرب ويركب نفقته"[1].

وأما قول ابن حزم الذي زعم فيه أن إسماعيل بن سالم الصائغ تفرد عن هشيم بالزيادة وأنها من تخليطه التي من رواية الطحاوي، ذكره في محلاه عند مسألة منافع الرهن رقم (1214) تحت كتاب الرهن حيث قال: "وهذه الرواية إنما هي من طريق إسماعيل بن سالم الصائغ مولى بني هاشم عن هُشيم، فالتخليط من قبله، لا من قبل هُشيم فمن فوقه، لأن حديث هشيم هذا رويناه من طريق سعيد بن منصور الذي هو أحفظ الناس لحديث هُشيم وأضبطهم له فقال: نا هشيم عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة يرفع الحديث فيما زعم، قال: قال رسول الله ﷺ الرهن يركب ويعلف، ولبن الدر إذا كان مرهونا يشرب وعلى الذي يشربه النفقة والعلف"[2].

إنّ ابن حزم يقرر بأن الرواية قد وردت من طريق إسماعيل بن سالم الصائغ مولى بني هاشم، وعزا الخطأ إليه وحده لكنه لم ينفرد به وحده، بل رواه الإمام أحمد كذلك من طريق هشيم، عن زكريا، عن الشعبي عن أبي هريرة[3]، كما رأينا ذلك بعد نقل روايته، وكذلك الدارقطني من غير إسماعيل بن سالم[4].

ثم إن ابن حزم قد نظر إلى متن الرواية فزعم أن فيها لفظا مختلفا لا يفهم أصلا وهو قوله: " وَلَبَنُ الدَّرِّ يُشْرَبُ وعلى الذي يشرب نفقتها وتُركب" وحاشا الله أن يكون هذا من رسول الله –صلى الله عليه وسلم –المأمور بالبيان لنا[5].

فالذي يظهر أن قول النبي ﷺ في رواية الطحاوي: "إذا كانت الدّابة مرهونة فعلى المرتهِن علفها"، هذا الشطر الأول من الحديث فيه إثبات العلف للمرتَهِن، وأما الشطر الثاني "ولبن الدّرّ

---

[1] كتاب الرهن، باب ما جاء في زيادات الرهن برقم (11206) (64/6).

[2] (369/6).

[3] رقم الحديث (7125) (32/12).

[4] السنن، كتاب البيوع برقم (2929) (441/3).

[5] المحلى (369/6).

يُشرب بنفقته وتركب" فيه إثبات النفقة والركوب على من يشرب فابن حزم رأى في هذا تخليط، وذكر البيهقي أنّ الرواية ليست محفوظة، واحتج بعض أهل العلم بهذه الرواية على جواز انتفاع المرتهن بالركوب و الشرب بشرط النفقة عليها، لكن يمكننا الجمع بين هذه الروايات، بحمل ألفاظ الحديث على ظاهرها فنقول: أن المرتهن وجب عليه أن يقوم بعلف الدابة، ثم إنّ الذي يستفيد من ركوبها وشرب لبنها عليه أن ينفق مقابل ذلك، وإعمال كلّ الروايات أولى من إهمال بعضها عن بعض، ومنه يمكن أن نخلص إلى أنّ ابن حزم قد أخطأ في دعواه ردّ الرواية، وقد أخرجها أحمد كما ذكرنا في مسنده.

الفصل الثالث: تعقبات الحافظ ابن حجر على الإمام ابن حزم في العلوم المشتركة بين السند والمتن.

ويتضمن ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تعقبه في التصحيف (مثل ما وقع في اسم سُلَيم).

تعريف التصحيف:

قال ابن حجر في النزهة: "إن كانت المخالفة بتغيير حرف أو حروف مع بقاء صورة الخط في السياق، فإن كان ذلك بالنسبة إلى النقط؛ فالمصحف، وإن كان بالنسبة إلى الشكل؛ فالمحرف، ومعرفة هذا النوع مُهِمَّةٌ"[1].

نلحظ من قوله أنّه جعل المصحف والمحرف شيئين وخالف بينهما، وقد جرى على اصطلاحه السيوطي، وأمّا المتقدمون منهم ابن الصلّاح كانوا يطلقون المصحف والمحرف جميعا على شيء واحد.

مسألة: التصحيف في اسم "سُلَيم".

قال الحافظ ابن حجر في الفتح: ورواه البزار من وجه آخر عن جابر وسماه سُلَيما أيضا-يقصد به ما رواه البزار من رواية معاذ بن رفاعة عن رجل من بني سلمة يقال له سُلَيم أنه أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا نبي الله إنا نظل في أعمالنا فنأتي حين نمسي فنصلي فيأتي معاذ بن جبل فينادي بالصلاة فنأتيه فيطول علينا-لكن وقع عند بن حزم من هذا الوجه أن اسمه سَلْم بفتح أوله وسكون اللام وكأنه تصحيف والله أعلم[2].

التحقيق في المسألة:

ذكر الحافظ ابن حجر هذا التعقب عند شرحه لحديث جابر بن عبد الله رقم (701) تحت باب إذا طول الإمام وكان للرجل حاجة فخرج فصلى في كتاب الآذان، حيث قال :"حدثني مُحَمَّد بن بشار قال: حدثنا غندر، قال: حدثنا شعبة، عن عمرو، قال: سمعت جابر بن عبد الله، قال: كان معاذ بن جبل يصلي مع النبي ﷺ، ثم يرجع، فيَؤُمّ قومه، فصلى العشاء، فقرأ بالبقرة، فانصرف

---

[1] 383.

[2] انظر (194/2) بتصرف.

الرجل، فكأن معاذا تناول منه، فبلغ النبي ﷺ فقال: «فتّان، فتّان، فتّان» ثلاث مرار – أو قال: «فاتنا، فاتنا، فاتنا» – وأمره بسورتين من أوسط المفصل، قال عمرو: لا أحفظهما"[1].

إنّ ابن حزم ذكر هذا الحديث في المحلّى تحت مسألة نَسِيَ صَلَاةَ فَرْضٍ فوجد إماما يصلي صلاة أخرى في جماعة رقم (494) في كتاب الصلاة، فقال: "وذكر بعضهم خبرا: –رويناه من طريق عَمْرِو بْنِ يَحْيَى الْمَازِنِيّ عَنْ مُعَاذِ بْنِ رِفَاعَةَ عَنْ رَجُلٍ مِنْ بَنِي سَلَمَةَ من أصحاب رسول الله –ﷺ– يقال له سُليم «أنه أتى النبي –ﷺ– فقال: يا رسول الله، إنا نظل في أعمالنا فنأتي حين نمسي فيأتي معاذ فيُطَوّل علينا؟ فقال رسول الله –ﷺ– يا معاذ لا تكن فتانا؟ إما أن تخفف لقومك، أو تجعل صلاتك معي»"[2].

ثم ذكر رواية البزار فقال: "ثنا مُحَمَّد بن معمر ثنا أبو بكر هو عبد الكبير بن عبد المجيد الحنفي –عن أسامة بن زيد قال: سمعت معاذ بن عبد الله بن خُبَيْبٍ قال سمعت جابر بن عبد الله قال كان معاذ –فذكر الحديث –وفيه: «أن سليما قال لرسول الله –ﷺ– إني رجل أعمل نهاري حتى إذا أمسيتُ أمسيتُ ناعسا، فيأتينا معاذ وقد أبطأ علينا، فلما احتبس صليت» وذكر الحديث –وفيه: أن سُليما صاحب هذه القصة قتل يوم أحد"[3].

وبعد هذا النقل تبيّن لنا أنّ قول الحافظ إنما تأتى من خلال نسخة من نسخ المحلى التي وقف عليها وفيها تصحيف، وقد بين ذلك أحمد شاكر في تعليقه على كتاب المحلى على لفظة "سُلَيم"، فقال: "وقع في النسخة رقم(16) سَلْمٌ وهو خطأ"[4].

فالذي يظهر والله أعلم أنّ سبب هذا الخطأ هو وقوع تصحيف من إحدى النسخ كما بُيّن، وليس من ابن حزم.

---

[1] صحيح البخاري (141/1).

[2] (148/3).

[3] (149/3).

[4] (230/4) (الطباعة المنيرية).

المبحث الثاني: تعقباته في اسم الراوي (كصِلة بن أَشْيَمَ).

قال الحافظ ابن حجر في الفتح: "ووهم بن حزم فزعم أنه صِلَةُ بْنُ أَشْيَمَ والمعروف أنه بن زُفَرَ وكذا وقع مصرحا به عند جمع ممن وصل هذا الحديث"[1].

التحقيق في المسألة:

ذكر الحافظ ابن حجر هذا التعقب عند شرحه لقول صلة عن عمار، «من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم ﷺ» تحت باب قول النبي ﷺ «إذا رأيتم الهلال فصوموا، وإذا رأيتموه فأفطروا» في كتاب الصوم[2].

وبعد البحث في كتب ابن حزم عن اثار لصلة بن أَشْيَمَ، لم أجده إلاّ في موضع واحد من كتابه المحلى حيث ذكره من طريق أبي إسحاق السبيعي عن صِلة بن أَشْيَم أنه سمع عمار بن ياسر في يوم الشك في آخر شعبان يقول: من صام هذا اليوم فقد عصى أبا القاسم[3].

ثم نظرنا في راوية صِلَةُ بْنُ زُفَرَ فوجدنا أنّ ابن حزم قد ذكر رواية أبي إسحاق السبيعي عن صلة بن زفر في موضع واحد من كتابه المحلى عند مسألة لَا يُدْفَعَ إلَى مَنْ لَمْ يَبْلُغْ شَيْءٌ مِنْ مَالِهِ رقم (1401) حيث قال:" كما روينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان عن أبي إسحاق عن صلة بن زفر، قال: جاء رجل إلى ابن مسعود على فرس، فقال: إن عمي أوصى إليّ بتركته وهذا منها أفأشتريه؟ قال: لا، ولا تستقرض من أموالهم شيئا"[4].

وكذلك ذكره في موضع واحد من كتابه الإحكام في أصول الأحكام عند الباب الثامن والعشرون في تسمية الصحابة الذين رويت عنهم الفتيا وتسمية الفقهاء المذكورين في الاختلاف بعد عصر الصحابة رضي الله عنهم[5].

---

[1] (120/4).

[2] أبو عبد الله البخاري، الصحيح (27/3).

[3] (445/4).

[4] (201/7).

[5] (99/5).

فنلحظ ممّا ذكرنا أن ابن حزم قد وهم في اسم الراوي كما ذكر ذلك الحافظ ابن حجر، وبعد رجوعنا إلى مظان الحديث وجدنا جميع من أخرجه دون استثناء قد أورده من طريق صلة بن زفر.

فقد فأخرجه البخاري تعليقا-كما سبق-، وكذلك أبو وداود[1]، والترمذي[2]، والنسائي[3]، وابن ماجه[4]، والدارمي[5]، وابن خزيمة[6]، وابن حبان[7]، وغيرهم.

فجميعهم من طريق أبي إسحاق السّبِيعي عن صلة بن زفر قال: "كنا عند عمار بن ياسر..." الحديث.

وكل من ترجم لصلة بن أَشْيَم لم يذكر أنه روى عن عمار بن ياسر بخلاف صلة بن زفر، فنخلُص إلى أنّ ابن حزم قد وهم في اسم هذا الراوي، والله أعلم.

---

[1] سنن أبي داود، كتاب الصوم، باب كراهية صوم يوم الشك، رقم (2334).

[2] سنن الترمذي، أبواب الصيام، باب ما جاء في كراهية صوم يوم الشك، رقم (686).

[3] سنن النسائي، كتاب الصيام، صيام يوم الشك، رقم (2188).

[4] سنن ابن ماجه، كتاب الصيام، باب ما جاء في صيام يوم الشك، رقم (1645).

[5] سنن الدارمي، كتاب الصوم، باب في النهي عن صيام يوم الشك، رقم (1724).

[6] صحيح ابن خزيمة، كتاب الصيام، باب الزجر عن صوم اليوم الذي يشك فيه، أمن رمضان أم من شعبان «بلفظ مجمل غير مفسر» رقم (1914).

[7] صحيح ابن حبان، كتاب الصوم المنهي عنه، باب الصوم المنهي عنه، رقم (3585).

المبحث الثالث: تعقباته في الحكم على الأحاديث.

المسألة الأولى: أثر ابن مسعود في إنكار المعوذتين.

قال الحافظ ابن حجر: "وأما قول النووي في شرح المهذب أجمع المسلمون على أن المعوذتين والفاتحة من القرآن وأن من جحد منهما شيئا كفر وما نقل عن بن مسعود باطل ليس بصحيح ففيه نظر وقد سبقه لنحو ذلك أبو مُحَمَّد بن حزم فقال في أوائل المحلى ما نقل عن بن مسعود من إنكار قرآنية المعوذتين فهو كذب باطل وكذا قال الفَخر الرَازي في أوائل تفسيره الأغلب على الظن أن هذا النقل عن ابن مسعود كذب باطل والطعن في الروايات الصحيحة بغير مستند لا يقبل بل الرواية صحيحة والتأويل محتمل والإجماع الذي نقله إن أراد شموله لكل عصر فهو مخدوش وإن أراد استقراره فهو مقبول وإن أراد استقراره فهو مقبول"[1].

التحقيق في المسألة:

ساق ابن حجر تعقبه هذا على الإمام ابن حزم وفخر الدين الرازي والإمام النووي في سياق شرحه لحديث البخاري رقم (4977) تحت قوله سورة قل أعوذ برب الفلق بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ في كتاب تفسير القرآن، حيث قال: "حدثنا علي بن عبد الله، حدثنا سفيان، حدثنا عَبْدَةُ بْنُ أَبِي لُبَابَةَ، عَنْ زِرِّ بْنِ حُبَيْشٍ، ح وحدثنا عاصم، عن زر، قال: سألت أبي بن كعب، قلت: يا أبا المنذر إن أخاك ابن مسعود يقول كذا وكذا[2]، فقال أبي: سألت رسول الله ﷺ فقال لي: «قيل لي فقلت» قال: فنحن نقول كما قال رسول الله ﷺ"[3].

لنسق كلام ابن حزم في المحلى حتى ندقق فيه قال رحمه الله: "وأن القرآن الذي في المصاحف بأيدي المسلمين شرقا وغربا فما بين ذلك من أول أم القرآن إلى آخر المعوذتين كلام الله عز وجل ووحيه

---

[1] (743/8).

[2] قال مصطفى البغا في تعليقه: (كذا وكذا) أي إن المعوذتين ليستا من القرآن يعني أنه لم يثبت عند ابن مسعود ﷺ القطع بذلك ثم حصل الاتفاق بعد ذلك.

[3] صحيح البخاري (181/6).

أنزله على قلب نبيه مُحَمَّد -ﷺ -من كفر بحرف منه فهو كافر. قال تعالى: [فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ][1]

وقال تعالى: [نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ (193) عَلَى قَلْبِكَ][2] وقال تعالى: [وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ قُرْآنًا عَرَبِيًّا][3]، وكل ما روي عن ابن مسعود من أن المعوذتين وأم القرآن لم تكن في مصحفه فكذب موضوع لا يصح؛ وإنما صحت عنه قراءة عاصم عن زر بن حبيش عن ابن مسعود وفيها أم القرآن والمعوذتين"[4].

بعد ايرادنا لكلام ابن حزم يرد علينا إشكال ألا وهو ما سبب رد ابن حزم والفخر الرازي والنووي للروايات الواردة عن ابن مسعود في إنكاره قرآنية المعوذتين؟

والجواب على هذا هو أن ردّهم لهذه الروايات بسبب ما صحّ من الآثار الواردة على خلاف ذلك، نذكر منها -ما يتعلق بنكارة المتن-:

1-جاءت روايات صحيحة في البخاري ومسلم فيها أمر النبي ﷺ الصحابة أن يستقرئوا القرآن من ابن مسعود ويأخذوا عنه، فعن مسروق، قال: ذكر عبد الله بن مسعود عند...[5]

2-صحة ثبوت المعوذتين عن ابن مسعود ﷺ من طريق قراءة عاصم عن زر بن حبيش عن ابن مسعود[6].

3- رويت قراءة المعوذتين عن ابن مسعود في قراءة حمزة، فقد قرأها عنه من طريق علقمة والأسود وابن وهب ومَسروق وعاصم بن ضمرة والحارث فقد قرأوا جميعا على ابن مسعود ﷺ[7].

---

[1] سورة التوبة: 6

[2] سورة الشعراء: 193-194

[3] سورة الشورى: 7

[4] مسألة القرآن كلام الله ووحيه أنزله على قلب نبيه مُحَمَّد رقم (21)، (32/1).

[5] أخرجه البخاري في صحيحه، باب مناقب أبي بن كعب ﷺ، كتاب مناقب الأنصار، رقم الحديث (3808) (36/5) ومسلم في صحيحه، باب من فضائل عبد الله بن مسعود وأمه رضي الله تعالى عنهما، كتاب فضائل الصحابة رضي الله تعالى عنهم، رقم الحديث (2464) (1913/4).

[6] أبو مُحَمَّد ابن حزم، المحلى (32/1).

[7] أبو الخير ابن الجزري، النشر في القراءات العشر (165/1).

4-أخرج الإمام أحمد في مسنده[1] والنسائي في الكبرى[2] عن أَبِي ظَبْيَانَ، عن ابن عباس قال أي القراءتين تعدون أول قالوا قراءة عبد الله قال: لا بل هي الآخرة كان يعرض القرآن على رسول الله ﷺ في كل عام مرة فلما كان العام الذي قبض فيه عرض عليه مرتين فشهده عبد الله فعلم ما نسخ منه وما بدل.

5-لقد تواتر إثبات السورتين عن كمّ هائل من الصحابة رضوان الله عليه أجمعين، وبقي ابن مسعود على قيد الحياة بينهم بعد وفاة النبي ﷺ أكثر من عشر سنوات، فمن المحال أن يتحقق هذا التواتر وابن مسعود لا يتحقق عنده.

وأما ما يتعلق بالأسانيد فقد ورد ما يقدح في صحتها نذكر منه ما يلي:

-وقع في لفظ البخاري مبهما كما أخبر بذلك ابن حجر، فقال: أخرجه الإسماعيلي من طريق عبد الجبار بن العلاء عن سفيان مبهما[3].

-جاء في رواية أحمد من طريق سفيان بلفظ: قلت لأبيّ إن أخاك يحكها من المصحف[4].

-والحميدي قال في مسنده: ثنا سفيان قال: ثنا عبدة بن أبي لبابة، وعاصم ابن بهدلة أنهما سمعا زر بن حبيش يقول: سألت أبي بن كعب عن المعوذتين فقلت: يا أبا المنذر إن أخاك ابن مسعود يحكيهما من المصحف قال إني سألت رسول الله ﷺ قال: قيل لي قُل فقلت: فنحن نقول كما قال رسول الله ﷺ[5].

-وقد أخرجه أحمد أيضا وبن حبان من رواية حماد بن سلمة عن عاصم بلفظ: إن عبد الله بن مسعود كان لا يكتب المعوذتين في مصحفه[6].

---

[1] مسند بني هاشم ﷺ، مسند عبد الله بن العباس بن عبد المطلب رضي الله عنهما عن النبي ﷺ برقم (3489) (332/2).

[2] باب عرض جبريل للقرآن، كتاب فضائل القرآن، برقم (7940) (7/248).

[3] انظر فتح الباري (742/8).

[4] المسند، مسند الأنصار ﷺ، حديث أبيّ بن المنذر ﷺ، برقم (21580) (2556/7).

[5] أحاديث أبي بن كعب ﷺ، برقم: (378) (367/1).

[6] المسند، مسند الأنصار ﷺ، حديث أبيّ بن المنذر ﷺ، برقم (21576) (2552/7)، وصحيح ابن حبان، ذكر الإخبار عما يستحب للمرء قراءة المعوذتين في أسبابه، باب قراءة القران، برقم (797) (77/3).

-وأخرجه أحمد من طريق ثاني عن أبي بكر بن عياش عن عاصم بلفظ: إن عبد الله يقول في المعوذتين[1] وفيه إبهام.

-والطبراني من طريق الأعمش عن أبي إسحاق عن عبد الرحمان بن يزيد النَّخَعي قال كان عبد الله بن مسعود يحك المعوذتين من مصاحفه ويقول إنهما ليستا من كتاب الله[2].

-وكذلك البزار في مسنده فقال عن علقمة، عن عبد الله، أنه كان يحكّ المعوذتين من المصحف ويقول: إنما أمر النبي ﷺ أن يتعوذ بهما، وكان عبد الله لا يقرأ بهما، وهذا الكلام لم يتابع عبد الله عليه أحد من أصحاب النبي ﷺ، وقد صح عن النبي ﷺ أنه قرأ بهما في الصلاة وأُثبتتا في المصحف[3].

والناظر في الأسانيد يخلص إلى ما يلي:

ثبوت رواية أحمد من طريق سفيان بن عيينة وقد رواها الحَمِيدي، وفيها " يحكهما من المصحف". فهذه الرواية لا تدل على إنكار ابن مسعود لقراءتهما وإنما أنكر إثباتهما في المصحف لأنه كان يرى أنه لا يكتب في المصحف شيئا إلا إن كان النبي ﷺ أذن في كتابته فيه فكأنه لم يبلغه الإذن في ذلك فهذا تأويل منه وليس جحدا لكونهما قرآنا وأشار إلى هذا الكلام القاضي أبو بكر الباقلاني المالكي[4].

وأما باقي الروايات يوجد في إسنادها ما يقدح في صحتها.

المسألة الثانية: حديث النهي عن أكل الضب.

قال الحافظ ابن حجر في الفتح:" وقد جاء عن النبي ﷺ أنه نهى عن الضب أخرجه أبو داود[5] بسند حسن فإنه من رواية إسماعيل بن عياش عن ضَمْضَمِ بْنِ زُرْعَةَ عَنْ شُرَيْحِ بْنِ عُبَيْدَةَ عَنْ أَبِي

---

[1] المسند، مسند الأنصار ﷺ، حديث أبيّ بن المنذر ﷺ، برقم (21571) (2547/7).

[2] المعجم الكبير، باب العين، برقم: (9150) (235/9).

[3] الصَّلْت بن بَهَرام عن إبراهيم عن علقمة، مسند عبد الله بن مسعود ﷺ (29/5).

[4] انظر كتابه الانتصار للقرآن، باب الكلام في المعوذتين (300-330).

[5] سنن أبي داود، كتاب الأطعمة، باب في أكل الضب رقم الحديث (3796)، (354/3).

رَاشِدِ الْحُبْرَانِيّ عَنْ عبد الرَّحْمَن بن شبْل وحديث بن عياش عن الشاميين قوي وهؤلاء شاميون ثقات ولا يغتر بقول الخطابي ليس إسناده بذاك وقول بن حزم فيه ضعفاء ومجهولون..."[1].

التحقيق في المسألة:

أورد ابن حجر تعقبه هذا على ابن حزم في سياق شرحه لحديث خالد بن الوليد رقم (5537) تحت باب الضبّ في كتاب الذبائح والصيد، حيث قال: "حدثنا عبد الله بن مسلمة، عن مالك، عن ابن شهاب، عن أبي أُمامة بن سهل، عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، عن خالد بن الوليد: أنه دخل مع رسول الله ﷺ بيت ميمونة، فأُتي بضبّ مَحْنوذ، فأهوى إليه رسول الله ﷺ بيده، فقال بعض النسوة: أخبروا رسول الله ﷺ بما يريد أن يأكل، فقالوا: هو ضب يا رسول الله، فرفع يده، فقلت: أحرام هو يا رسول الله؟ فقال: «لا، ولكن لم يكن بأرض قومي، فَأَجِدُنِي أعافه» قال خالد: فاجتررته فأكلته، ورسول الله ﷺ ينظر"[2].

أمّا رواية إسماعيل بن عياش فقد أخرجها أبو داود في سننه من حديث عبد الرحمان بن شبل رقم (3796) تحت باب في أكل الضبّ في كتاب الأطعمة، حيث قال:" حدثنا مُحَمَّد بن عوف الطّائي، أن الحكم بن نافع، حدثهم حدثنا ابن عياش، عن ضَمْضَمِ بن زرعة، عن شريح بن عبيد، عن أبي راشد الْحُبْرَانِيّ، عن عبد الرحمن بن شبل: «أن رسول الله ﷺ نهى عن أكل لحم الضب»"[3].

لقد استدل ابن حزم برواية البخاري في المحلى على جواز أكل الضب[4]، فقال:" والضب حلال، ولم ير أبو حنيفة أكله"[5]، ثم شرع في ذكر أدلة المخالفين فساق رواية إسماعيل بن عياش عن عبد الرحمان بن شبل فقال: "وأما حديث عبد الرحمن بن شبل ففيه ضعفاء ومجهولون -فسقط-"[6].

---

[1] (665/9).

[2] (97/7).

[3] (354/3).

[4] انظر (114/6).

[5] (112/6).

[6] (113/6).

ولعل ابن حزم يقصد بالضعفاء إسماعيل بن عياش وبالمجهولين أبي راشد الْحُبْرَانِيّ، لأن إسماعيل بن عياش ضعفه في مواضع متعددة من المحلى فقد قال: عنه ضعيف[1] وقال عنه -أيضا-:" هو ساقط لا سيما فيما يروي عن الحجازيين"[2].

ولنرى أقوال النقاد في إسماعيل بن عياش:

-قال المزي في تهذيب الكمال:"وقال عبد الله بن علي بن المديني: وسألته، يعني أباه، عن إسماعيل بن عياش، قلت: إن يحيى بن معين يقول: إنه ثقة فيما يروي عن أهل الشام، فأما ما روى عن غير أهل الشام، ففيه شيء، فضعفه فيما روى عن أهل الشام وغيرهم. وقال في موضع آخر: سمعت أبي يقول: ما كان أحد أعلم بحديث أهل الشام من إسماعيل بن عياش، لو ثبت على حديث أهل الشام، ولكنه خلط في حديثه عن أهل العراق، وحدثنا عنه عبد الرحمن، ثم ضرب على حديثه، قال: وسمعت أبي يقول: إسماعيل بن عياش عندي ضعيف، وحدث عنه عبد الرحمن بن مهدي قديما وتركه"[3]، ونقل عن عبد الرحمن بن أبي حاتم أنه قال: "سألت أبي عن إسماعيل بن عياش، فقال: هو لين، يكتب حديثه، لا أعلم أحدا كف عنه إلا أبو إسحاق الفزاري"[4].

وقال في الجرح والتعديل:" وسئل أبو زرعة عن إسماعيل بن عياش كيف هو في الحديث؟ قال: صدوق إلا إنه غلط في حديث الحجازيين والعراقيين"[5].

وقال ابن عديّ في الكامل:" حدثنا عبد الله بن مُحَمَّد بن عبد العزيز، حدثني أحمد بن زهير قال سئل يحيى بن معين عن إسماعيل بن عياش فقال: ليس به بأس من أهل الشام والعراقيون يكرهون حديثه قيل ليحيى أيهما أثبت بقية أو إسماعيل بن عياش فقال كلاهما صالحان. حدثنا البغوي، حدثنا عباس، عن يحيى، قال مضيت إلى إسماعيل بن عياش فرأيته عند دار الجوهري قاعدا على غرفة ومعه

---

[1] انظر (244/1) و(67/3) و(357/5) و(41/6) وغيرها من المواضع.

[2] (237/1).

[3] (177/3).

[4] (178/3).

[5] (192/1).

رجلان ينظران في كتابه فيحدثهم خمسمئة في اليوم أقل أو أكثر وهم أسفل وهو فوق، فيأخذون كتابه فينسخونه من غدوة إلى الليل"[1].

وقال الساجي: "إذا حدث عن أهل بلاده فصحيح، وإذا حدث عن أهل المدينة مثل هشام ويحيى بن سعيد، وسُهيل، فليس بشيء، وأنكر عليه ابن المبارك حديثا في «ذكر التشريق»"[2].

وقال أبو بكر المروذي: "سألته يعني أحمد فحسن روايته عن الشاميين، وقال: هو فيهم أحسن حالا مما روى عن المدنيين وغيرهم. وقال أبو داود عنه: ما حدث عن مشايخهم، قلت: الشاميين؟ قال: نعم، فأما ما حدث عن غيرهم فعنده مناكير. وقال أحمد بن الحسن عنه: إسماعيل أصلح بدنا من بقية"[3].

وقال النسائي: "صالح في حديث أهل الشام"[4].

وقال ابن المبارك: "لا أستحلي حديثه، وضعف روايته عن غير الشاميين أيضا النسائي، وأبو أحمد الحاكم، والبرقي، والساجي"[5].

وقال سُليمان بن أحمد الواسطي: "سمعت يزيد بن هارون يقول: ما رأيت شاميا ولا عراقيا أحفظ من إسماعيل بن عياش"[6].

وقال إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني: "سألت أبا مسهر عن إسماعيل بن عياش وبقية، فقال: كل كان يأخذ عن غير ثقة، فإذا أخذت حديثهم عن الثقات، فهو ثقة. وقال البخاري: إذا حدث عن أهل بلده فصحيح، وإذا حدث عن غير أهل بلده، ففيه نظر. وقال في موضع آخر: ما روى عن الشاميين فهو أصح. وكذلك قال أبو بشر الدّولَابي"[7].

---

[1] (473/1).

[2] أبو عبد الله مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (197/2).

[3] أبو الفضل ابن حجر، تهذيب التهذيب (323/1).

[4] المرجع نفسه (325/1).

[5] المرجع نفسه (325/1).

[6] أبو الحجاج المزي، تهذيب الكمال (172/3).

[7] المرجع نفسه (178/3).

فالذي يبدو أنّ أقوال النقاد يمكن الجمع بينها بالقول أنّ إسماعيل بن عياش، إذا روى عن أهل بلده فحديثه حجة، ونرى في هذا الحديث أنّه حدّث عن ضمضم بن زرعة وهو حمصي من أهل الشام فهو من أهل بلده، فروايته عنه صحيحة كما قال الزيلعي[1] والعيني[2].

وأمّا أبو راشد الْحُبْرَانِيّ فقد حكم عليه ابن حزم في كتابه المحلى بأنه مجهول، وذلك عند مسألة الإجارة على تعليم القرآن وعلى تعليم العلم رقم (1307)، تحت كتاب الإجارات والأجراء[3]، وعند وعند مسألة كُلُّ مَا لَهُ نِصْفٌ قَلَّ أَوْ كَثُرَ جَازَ أَنْ يَكُونَ صَدَاقًا رقم (1851)، تحت كتاب النكاح[4]، وبعد البحث عن أقوال العلماء لم نجد من ضعفه إلاّ ابن حزم وحده–في حدود بحثي – فقد قال العِجلي عنه: شامي تابعي ثقة، لم يكن بدمشق في زمانه أفضل منه، وذكره أبو زرعة الدمشقي في الطبقة التي تلي أصحاب رسول الله ﷺ، وهي العليا، وذكره ابن حبان في كتابه الثقات[5].

الخلاصة:

فبعد هذا البحث والتدقيق في قول ابن حزم أنّ حديث عبد الرحمن بن شبْل فيه ضعفاء ومجهولون، نلاحظ أن هؤلاء الرواة لم ينزلوا إلى هذه المرتبة التي بسببها حكم ابن حزم بضعف الحديث ولم يحتج به، فضلا عن الذي نقلناه سابقا أنّ هذه الرواية قد صحّحها الزيلعي والعيني.

---

[1] انظر، نصب الراية (195/4).

[2] انظر، عمدة القاري (40/21).

[3] (21/7).

[4] (96/9).

[5] انظر، أبو الحجاج المزي، تهذيب الكمال (300/33).

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على من جاءنا بالهدى والبينات، وعلى آله وصحبه، وبعد:

فقد انتهيت بعون الله وتوفيقه من دراسة هذه التعقبات، وقد كانت رحلة علمية شاقة دارت بين إمامين كبيرين أخذت فترة من الوقت؛ لأنها اعتمدت على طريق الاستقراء والتتبع والترتيب ثم التحليل والمناقشة.

وقد وفقني الله تعالى للوصول إلى مجموعة من النتائج والتوصيات.

أوّلا: النتائج

1-أنّ التعقبات الحديثية التي وقفت عليها كانت متنوعة ومختلفة، منها: ما يتعلق بعلوم الإسناد ومنها ما يتعلق بمتن الحديث ولفظه، ومنها ما يتعلق بالعلوم المشتركة بين السند والمتن.

2-أنّ الإمام ابن حزم يُعد من المتشددين في جرح الرواة، مثل يحي بن معين والنسائي وأبي حاتم وغيرهم.

3-أغلب التعقبات التي أوردها الحافظ ابن حجر في باب الجرح والتعديل على الإمام ابن حزم كانت في تشدّده.

4-أنّه يوجد تعقبات أصاب فيها ابن حجر وأخرى أصاب فيها ابن حزم.

5-تبيّن للباحث أن سبب كثرة تعقبات ابن حجر على ابن حزم راجع لاختلاف المناهج وبخاصة فقه الحديث، فابن حزم كان ظاهريا وابن حجر شافعيا.

6-أنّ ابن حزم لم يكن يعتد بالظاهر في الفقه فقط، بل حتى في نقده الحديثي، فالثقة عنده حديثه صحيح دائما ما لم يتبين خطأ الراوي، والضعيف خبره مردود دائما.

7-منهج ابن حزم في الحديث الضعيف رده مطلقا، حتى لو جاء من ألف طريق فلا يقوى الحديث الضعيف عنده بالمتابعات والشواهد.

8-أغلب ألفاظ التعقب على ابن حزم استعمالا كانت: (غفل أبو مُحَمَّد)، (أغرب ابن حزم)، (شذ ابن حزم)، (وهم ابن حزم)...

9-ظهر للباحث من خلال هذه الرسالة، أنّ العالم مهما بلغ من العلم وأكثر من التصنيف وبرع فيه، يبقى عرضة للخطأ والوهم، وأنّ القصور لاحق بكلامه ولابدّ.

10-أنّ الرسائل والبحوث المتعلقة بالتعقبات تعدّ إضافة جديدة للبحث العلمي، وإبراز لنوع جديد من النقد المكمل لجهد العلماء السابقين، خاصة إذا كان المتعقّب ناقدا كأمثال الحافظ ابن حجر وغيره.

ثانيا: التوصيات

-العناية بكتاب فتح الباري شرح صحيح البخاري ومحاولة استخراج الكنوز الموجودة فيه.

-لفت نظر الباحث إلى ضرورة جمع تعقبات العلماء على بعضهم البعض في مختلف الفنون سواء العقديّة أو الحديثية أو الأصولية في البحوث والرسائل الجامعية.

-إكمال هذا البحث بدراسة باقي التعقبات المتعلّقة بجمع كلّ التعقبات وتصنيفها على حسب الفنون.

الفهارس

فهرس الآيات القرآنية.

فهرس لأحاديث النبوية.

قائمة المصادر والمراجع.

فهرس الموضوعات.

فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقمها	السورة	الصفحة
[وَمَا هُمْ بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّاَ بِإِذْنِ اللهِ]	102	سورة البقرة	54
[يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُون]	102	سورة آل عمران	1
[يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا]	1	سورة النساء	1
[فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ]	6	سورة التوبة	74
[نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ (193) عَلَى قَلْبِكَ]	193-194	سورة الشعراء	74
[النَّبِيُّ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ]	6	سورة الأحزاب	54
[وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ]	36	سورة الأحزاب	54
[يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا (70) يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا]	70-71	سورة الأحزاب	1
[اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ]	40	سورة فصّلت	55
[وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ قُرْآنًا عَرَبِيًّا]	7	سورة الشورى	74

فهرس الأحاديث النبوية

طرف الحديث	الراوي	الصفحة
أد الأمانة إلى من ائتمنك	أبو هريرة	32
إذ أقبل أبو بكر آخذا بطرف ثوبه	أبو الدرداء	42
إذا ارتحل قبل أن تزيغ الشمس	معاذ بن جبل	31
إذا رأيتم الهلال فصوموا	عبد الله بن عمر	70
إذا قاء أحدكم أو قلس فليتوضأ	عائشة	25
إذا كانت الدابة مرهونة فعلى المرتهن علفها	أبو هريرة	65
إذا مر بالنطفة ثنتان وأربعون ليلة	حذيفة بن أسيد	32
أمرهم ببناء المساجد في الدور	عائشة	49
إنا نجاور أهل الكتاب وهم يطبخون في قدورهم الخنزير	أبو ثعلبة الخشني	34
إنا نظل في أعمالنا فنأتي حين نمسي	معاذ بن رفاعة	69-68
أنه دخل مع رسول الله ﷺ بيت ميمونة	خالد بن الوليد	76
إني كاتبت أهلي على تسع أواق	عائشة	51- 53-52
بايعنا رسول الله -ﷺ-على ما بايعت النساء	جرير بن عبد الله	26
جمع في حجة الوداع المغرب والعشاء	أبو أيوب الأنصاري	58-57
حبس في تهمة احتياطا	أبو هريرة	27
دخل علي رسول الله -ﷺ -بعد العصر فصلى ركعتين	أم سلمة	28
الرَّهْنُ يُرْكَبُ بِنَفَقَتِهِ	أبو هريرة	66-64
سألت رسول الله ﷺ فقال لي: «قيل لي فقلت»	أُبيّ بن كعب	72
الظهر يركب بنفقته إذا كان مرهونا	أبو هريرة	65

كان النبي ﷺ يصلي، قبل أن يبنى المسجد	أنس بن مالك	52-51
كان تاجر يداين الناس	أباو هريرة	39
كان رسول الله -ﷺ -يصلي عند البيت	ابن مسعود	49
كان عند أبي بن كعب ناس يقرئهم من أهل اليمن	أبو إدريس الخولاني	35
كان معاذ بن جبل يصلي مع النبي ﷺ	جابر بن عبد الله	70-69
كفل في تهمة	أبو هريرة	25
لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث	عائشة	22
لعن الله من لعن والده، ولعن الله من ذبح لغير الله	علي بن أبي طالب	32
ليكونن في أمتي أقوام يستحلون الحرير	أبو مالك الأشعري	40 - 44-41
المتوفى عنها زوجها: لا تلبس المعصفر من الثياب	أم سلمة	24
نهى عن الضب	عبد الرحمن بن شبْل	73-72

قائمة المصادر والمراجع

1) الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، مُحَمَّد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: 354هـ)، ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (المتوفى: 739 هـ)، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، 1408 هـ-1988 م، عدد الأجزاء: 18

2) الإحكام في أصول الأحكام، لأبي مُحَمَّد علي بن أحمد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (المتوفى: 456هـ)، تحقيق: أحمد مُحَمَّد شاكر، دار الآفاق الجديدة، بيروت، عدد الأجزاء: 8

3) إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، مُحَمَّد ناصر الدين الألباني (المتوفى : 1420هـ)، الناشر: المكتب الإسلامي بيروت، الطبعة: الثانية 1405 هـ - 1985م، عدد الأجزاء: 9

4) إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان، مُحَمَّد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: 751هـ)، تحقيق: مُحَمَّد حامد الفقي، الناشر: مكتبة المعارف، الرياض، المملكة العربية السعودية عدد الأجزاء: 2

5) إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، مغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري المصري الحكري الحنفي، أبو عبد الله، علاء الدين (المتوفى: 762هـ)، تحقيق: أبو عبد الرحمن عادل بن مُحَمَّد - أبو مُحَمَّد أسامة بن إبراهيم، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة: الأولى، 1422 هـ - 2001 م، عدد الأجزاء: 12

6) الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، سعد الملك، أبو نصر علي بن هبة الله بن جعفر بن ماكولا (المتوفى: 475هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان، الطبعة: الطبعة الأولى 1411هـ-1990م، عدد الأجزاء: 7

7) ألفية السيوطي في علم الحديث، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ)، صححه وشرحه: الأستاذ أحمد مُحَمَّد شاكر، الناشر: المكتبة العلمية

8) الانتصار مُحَمَّد بن الطيب بن مُحَمَّد بن جعفر بن القاسم، القاضي أبو بكر الباقلاني المالكي (المتوفى: 403هـ)، تحقيق: د. مُحَمَّد عصام القضاة الناشر: دار الفتح - عَمَّان، دار ابن حزم – بيروت، الطبعة: الأولى 1422 هـ - 2001 م، عدد الأجزاء: 2

9) اختصار علوم الحديث، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: 774هـ)، المحقق: أحمد مُحَمَّد شاكر، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية

10) انقضاض الاعتراض في الرد على العيني في شرح البخاري، لأبي الفضل أحمد بن علي بن مُحَمَّد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ)، المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي صبحي جاسم السمرائي، الناشر: مكتبةالرشد الرياض، الطبعة: الأولى،1413-1993،عدد الأجزاء:2

11) تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (المتوفى: 1205هـ)، المحقق: مجموعة من المحققين، الناشر: دار الهداية

12) تاريخ بغداد، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: 463هـ)، المحقق: الدكتور بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الأولى، 1422هـ - 2002 م، عدد الأجزاء: 16

13) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ)، حققه: أبو قتيبة نظر مُحَمَّد الفاريابي، الناشر: دار طيبة، عدد الأجزاء: 2

14) تذكرة الحفاظ، شمس الدين أبو عبد الله مُحَمَّد بن أحمد بن قَايْماز الذهبي المتوفى:748هـ، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت لبنان، الطبعة:الأولى، 1419هـ- 1998م، عدد الأجزاء: 4

15) تعقبات الحافظ ابن حجر على غيره من العلماء من خلال كتابه تهذيب التهذيب من بداية حرف الألف إلى نهاية حرف الزاي، منصور سلمان نصر نصار، رسالة ماجستير في كلية الحديث النبوي الشريف سنة(2005)، الجامعة الأردنية.

16) تغليق التعليق على صحيح البخاري، لأبي الفضل أحمد بن علي بن مُحَمَّد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ)، المحقق: سعيد عبد الرحمن موسى القزقي، الناشر: المكتب الإسلامي , دار عمار - بيروت , عمان – الأردن، الطبعة: الأولى، 1405، عدد الأجزاء: 5

17) تقريب التهذيب، لأبي الفضل أحمد بن علي بن مُحَمَّد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ)، المحقق: مُحَمَّد عوامة، الناشر: دار الرشيد – سوريا، الطبعة: الأولى، 1406 - 1986

18) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن مُحَمَّد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: 463هـ)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي , مُحَمَّد عبد الكبير

البكري، الناشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية – المغرب، عام النشر: 1387 هـ، عدد الأجزاء: 24

19) تهذيب التهذيب، لأبي الفضل أحمد بن علي بن مُحَمَّد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ)، الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة: الطبعة الأولى، 1326هـ، عدد الأجزاء: 12

20) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي مُحَمَّد القضاعي الكلبي المزي (المتوفى: 742هـ)، المحقق: د. بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، 1400 – 1980، عدد الأجزاء: 35

21) تهذيب اللغة، مُحَمَّد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (المتوفى: 370هـ)، المحقق: مُحَمَّد عوض مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، 2001م، عدد الأجزاء: 8.

22) التوضيح لشرح الجامع الصحيح، ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (المتوفى: 804هـ)، المحقق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الناشر: دار النوادر، دمشق – سوري، الطبعة: الأولى، 1429 هـ - 2008 م، عدد الأجزاء: 36

23) الثقات، مُحَمَّد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: 354هـ)، تحت مراقبة: الدكتور مُحَمَّد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية، الناشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، الطبعة: الأولى، 1393 هـ = 1973، عدد الأجزاء: 9

24) الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، مُحَمَّد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، المحقق: مُحَمَّد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم مُحَمَّد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة: الأولى، 1422هـ، عدد الأجزاء: 9

25) جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس، مُحَمَّد بن فتوح بن عبد الله بن فتوح بن حميد الأزدي الميورقي الحَمِيدي أبو عبد الله بن أبي نصر (المتوفى: 488هـ)، الناشر: الدار المصرية للتأليف والنشر – القاهرة، عام النشر: 1966 م

26) الجرح والتعديل، لأبي مُحَمَّد عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: 327هـ)، الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية – بحيدر آباد الدكن الهند، دار إحياء التراث العربي بيروت، الطبعة: الأولى، 1271 هـ 1952 م

27) الجمع بين الصحيحين البخاري ومسلم، مُحَمَّد بن فتوح بن عبد الله بن فتوح بن حميد الأزدي الميورقي الحَمِيدي أبو عبد الله بن أبي نصر (المتوفى: 488هـ)، المحقق: د. علي حسين البواب، الناشر: دار ابن حزم – لبنان/ بيروت، الطبعة: الثانية، 1423هـ - 2002م، عدد الأجزاء: 4×2

28) جمهرة أنساب العرب، لأبي مُحَمَّد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (المتوفى: 456هـ)، تحقيق: لجنة من العلماء، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، 1983/1403.

29) الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، شمس الدين أبو الخير مُحَمَّد بن عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن أبي بكر بن عثمان بن مُحَمَّد السخاوي (المتوفى: 902هـ)، المحقق: إبراهيم باجس عبد المجيد، الناشر: دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1419 هـ - 1999 م، عدد الأجزاء: 3

30) حجة الوداع، لأبي مُحَمَّد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (المتوفى: 456هـ)، المحقق: أبو صهيب الكرمي، الناشر: بيت الأفكار الدولية للنشر والتوزيع – الرياض، الطبعة: الأولى، 1998

31) ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد، لمحمد بن أحمد بن علي، تقي الدين، أبو الطيب المكي الحسني الفاسي (المتوفى: 832هـ)، المحقق: كمال يوسف الحوت، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، 1410هـ/1990م، عدد الأجزاء: 2

32) ذيل طبقات الحفاظ للذهبي، أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، دراسة وتحقيق: الشيخ زكريا عميرات، الناشر: دار الكتب العلمية

33) الرد على التعقيب الحثيث للشيخ عبد الله الحبشي بقلم أبي عبد الرحمن مُحَمَّد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (المتوفى: 1420هـ) الناشر: مطبعة الترقي بدمشق 1377-1958، عدد الأجزاء:1

34) رسائل ابن حزم الأندلسي، أبو مُحَمَّد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (المتوفى: 456هـ)، المحقق: إحسان عباس، الناشر: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، عنوان الناشر: بناية برج الكارلتون – ساقية الجنزير– بيروت – لبنان – ت 1/807900. برقياً – موكيالي – بيروت – ص.ب: 546/11 بيروت، الطبعة: الجزء: 1 – الطبعة: 1، 1980، الجزء: 2 – الطبعة: 2، 1987، الجزء: 3 – الطبعة: 1، 1981، الجزء: 4 – الطبعة: 1، 1983، عدد الأجزاء: 4

35) الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، مُحَمَّد عبد الحي بن مُحَمَّد عبد الحليم الأنصاري اللكنوي الهندي، أبو الحسنات (المتوفى: 1304هـ)، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب، الطبعة: الثالثة، 1407هـ

36) روضة المحبين ونزهة المشتاقين، مُحَمَّد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: 751هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة: 1403هـ/1983 م

37) الزواجر عن اقتراف الكبائر، أحمد بن مُحَمَّد بن علي بن حجر الهيتمي السعدي الأنصاري، شهاب الدين شيخ الإسلام، أبو العباس (المتوفى: 974هـ)، الناشر: دار الفكر، الطبعة: الأولى، 1407هـ - 1987م، عدد الأجزاء: 2

38) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، لأبي عبد الرحمن مُحَمَّد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (المتوفى: 1420هـ)، دار النشر: دار المعارف، الرياض – المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1412 هـ / 1992 م، عدد الأجزاء: 14

39) سنن ابن ماجه، ابن ماجة أبو عبد الله مُحَمَّد بن يزيد القزويني، وماجة اسم أبيه يزيد (المتوفى: 273هـ)، تحقيق: مُحَمَّد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء الكتب العربية – فيصل عيسى البابي الحلبي، عدد الأجزاء: 2

40) سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: 275هـ)، المحقق: مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، عدد الأجزاء: 4

41) السنن الكبرى، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: 458هـ)، المحقق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنات، الطبعة: الثالثة، 1424 هـ - 2003 م

42) سنن الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: 279هـ)، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر (جـ 1، 2)، ومحمد فؤاد عبد الباقي (جـ 3)، وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (جـ 4، 5)، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر، الطبعة: الثانية، 1395 هـ - 1975 م، عدد الأجزاء: 5 أجزاء

43) سنن الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: 385هـ)، حققه وضبط نصه وعلق عليه: شعيب الارنؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1424 هـ - 2004 م، عدد الأجزاء: 5

44) مسند الدارمي المعروف بـ (سنن الدارمي)، لأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بَهرام بن عبد الصمد الدارمي، التميمي السمرقندي (المتوفى: 255هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، الناشر: دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1412 هـ - 2000 م، عدد الأجزاء: 4

45) سؤالات أبي عبيد الآجري للإمام أبي داود السجستاني، أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، المتوفى: 275 هـ، المحقق: أبو عمر محمد بن علي الأزهري، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر – القاهرة، الطبعة: الأولى، 1431 هـ - 2010 م

46) سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى : 748هـ)، المحقق : مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، الناشر : مؤسسة الرسالة، الطبعة : الثالثة ، 1405 هـ / 1985 م، عدد الأجزاء : 25

47) شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني المصري الأزهري، تحقيق: طه عبد الرءوف سعد، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية – القاهرة، الطبعة: الأولى، 1424هـ - 2003م، عدد الأجزاء: 4

48) شرح أَلْفِيَّةِ السُّيوطي في الحديث المسمى «إسعاف ذوي الوَطَر بشرح نظم الدُّرَر في علم الأثر»، الشيخ مُحَمَّد ابن العلامة علي بن آدم ابن موسى الأثيوبي الولوي، الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة – المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1414 هـ - 1993 م، عدد الأجزاء: 2

49) شرح معاني الآثار، أبو جعفر أحمد بن مُحَمَّد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (المتوفى: 321هـ)، حققه وقدم له: (مُحَمَّد زهري النجار - مُحَمَّد سيد جاد الحق) من علماء الأزهر الشريف، راجعه ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: د يوسف عبد الرحمن المرعشلي - الباحث بمركز خدمة السنة بالمدينة النبوية، الناشر: عالم الكتب، الطبعة: الأولى - 1414 هـ، 1994 م، عدد الأجزاء: 5

50) الصّحاح تاج اللغة وصحاح العربية، المؤلف: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: 393هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة: الرابعة 1407 هـ - 1987 م، عدد الأجزاء: 6

51) صحيح ابن خزيمة، أبو بكر مُحَمَّد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري (المتوفى: 311هـ)، المحقق: د. مُحَمَّد مصطفى الأعظمي، الناشر: المكتب الإسلامي – بيروت، عدد الأجزاء: 4

52) الضعفاء: لأبي زرعة الرازي، الرسالة العلمية: لسعدي بن مهدي الهاشمي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، الطبعة: 1402هـ/1982م، عدد الأجزاء: 3

53) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، شمس الدين أبو الخير مُحَمَّد بن عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن أبي بكر بن عثمان بن مُحَمَّد السخاوي (المتوفى: 902هـ)، الناشر: منشورات دار مكتبة الحياة – بيروت، عدد الأجزاء: 6

54) طبقات علماء الحديث، شمس الدين مُحَمَّد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي (المتوفى : 744هـ)، المحقق : أكرم البوشي، إبراهيم الزيبق، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان / بيروت، الطبعة : الثانية ، 1417هـ - 1996م، عدد الأجزاء: 4

55) عمدة القاري شرح صحيح البخاري، أبو مُحَمَّد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابى الحنفى بدر الدين العينى (المتوفى: 855هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، عدد الأجزاء: 25 × 12

56) غريب الحديث، أبو مُحَمَّد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: 276هـ)، المحقق: د. عبد الله الجبوري، الناشر: مطبعة العاني – بغداد، الطبعة: الأولى، 1397، عدد الأجزاء: 3

57) فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، الناشر: دار المعرفة – بيروت، 1379، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: مُحَمَّد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، عدد الأجزاء: 13

58) فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، شمس الدين أبو الخير مُحَمَّد بن عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن أبي بكر بن عثمان بن مُحَمَّد السخاوي (المتوفى: 902هـ)، المحقق: علي حسين علي، الناشر: مكتبة السنة – مصر، الطبعة: الأولى، 1424هـ / 2003م، عدد الأجزاء:4

59) الفصل في الملل والأهواء والنحل، أبو مُحَمَّد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (المتوفى: 456هـ)، الناشر: مكتبة الخانجي القاهرة، عدد الأجزاء: 5 × 3

60) فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات، مُحَمَّد عَبْد الحَيّ بن عبد الكبير ابن مُحَمَّد الحسني الإدريسي، المعروف بعبد الحي الكتاني (المتوفى: 1382هـ)، المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت ص. ب: 5787/113، الطبعة: 2، 1982، عدد الأجزاء: 2

61) الكامل في ضعفاء الرجال، المؤلف: أبو أحمد بن عدي الجرجاني (المتوفى: 365هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود-علي مُحَمَّد معوض، شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة، الناشر: الكتب العلمية - بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى، 1418هـ1997م

62) كتاب السنة (ومعه ظلال الجنة في تخريج السنة بقلم: مُحَمَّد ناصر الدين الألباني)، أبو بكر بن أبي عاصم وهو أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني (المتوفى: 287هـ)، الناشر: المكتب الإسلامي، الطبعة: الطبعة الأولى، 1400هـ/ 1980م، عدد الأجزاء: 2

63) كتاب العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: 170هـ)، المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلال، عدد الأجزاء: 8

64) لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ،مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد، أبو الفضل تقي الدين ابن فهد الهاشمي العلويّ الأصفوني ثم المكيّ الشافعي (المتوفى: 871هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى 1419هـ - 1998م

65) لسان العرب، مُحَمَّد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (المتوفى: 711هـ)، الناشر: دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة - 1414 هـ، عدد الأجزاء: 15

66) المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، مُحَمَّد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: 354هـ) المحقق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي – حلب، الطبعة: الأولى، 1396هـ، عدد الأجزاء: 3

67) المحلى بالآثار، أبو مُحَمَّد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (المتوفى: 456هـ)، الناشر: دار الفكر – بيروت، الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ، عدد الأجزاء: 12

68) المحلى بالآثار، أبو مُحَمَّد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (المتوفى: 456هـ)، الناشر: إدارة الطباعة المنيرية، تحقيق أحمد شاكر، عدد الأجزاء: 11

69) المجتبى من السنن = السنن الصغرى للنسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: 303هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب، الطبعة: الثانية، 1406 – 1986، عدد الأجزاء: 9

70) مسند أحمد بن حنبل، أحمد بن حنبل أبو عبدالله الشيباني. (164، 241)، المحقق: مكتب البحوث بجمعية المكنز، الناشر: جمعية المكنز الإسلامي، الطبعة: الأولى، 1431 هجرية، 2010 م، عدد الأجزاء: 12.

71) مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار (المتوفى: 292هـ)، المحقق: محفوظ الرحمن زين الله، (حقق الأجزاء من 1 إلى 9)، وعادل بن سعد (حقق الأجزاء من 10 إلى 17)، وصبري عبد الخالق

الشافعي (حقق الجزء 18)، الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، (بدأت 1988م، وانتهت 2009م)، عدد الأجزاء: 18

72) مسند الحميدي، أبو بكر عبد الله بن الزبير بن عيسى بن عبيد الله القرشي الأسدي الحميدي المكي (المتوفى: 219هـ)، حقق نصوصه وخرج أحاديثه: حسن سليم أسد الدَّارَانيّ، الناشر: دار السقا، دمشق – سوريا، الطبعة: الأولى، 1996 م، عدد الأجزاء: 2

73) مسند الشاميين، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: 360هـ)، المحقق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، 1405 – 1984، عدد الأجزاء: 4

74) المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ ،مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: 261هـ)، المحقق: مُحَمَّد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، عدد الأجزاء: 5

75) معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (المتوفى: 626هـ)، المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الأولى، 1414 هـ - 1993 م، عدد الأجزاء: 7

76) المعجم الكبير سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: 360هـ)، حمدي بن عبد المجيد السلفي، دار النشر: مكتبة ابن تيمية – القاهرة، الطبعة: الثانية، عدد الأجزاء:25

77) معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: 395هـ)، المحقق: عبد السلام هارون، الناشر: دار الفكر، عام النشر: 1399-1979، عدد الأجزاء: 6

78) معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، أبوعمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى: 643هـ)، المحقق: نور الدين عتر، الناشر: دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر – بيروت، سنة النشر: 1406هـ - 1986م

79) المغني عن حمل الأسفار في الأسفار، في تخريج ما في الإحياء من الأخبار، لأبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (المتوفى: 806هـ)، الناشر: دار ابن حزم، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1426 هـ - 2005 م

80) من تكلم فيه الدارقطني في كتاب السنن من الضعفاء والمتروكين والمجهولين، مُحَمَّد بن عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن أحمد بن التقي سليمان بن حمزة المقدسي ثم الصالحي ناصر الدين المعروف بابن زريق (المتوفى: 803هـ)، المحقق: أبو عبد الله حسين بن عكاشة، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر، الطبعة: الأولى، 1428 هـ - 2007 م

81) سؤالات أبي بكر الأثرم لأبي عبد الله أحمد بن حنبل، المؤلف: أبو بكر أحمد بن مُحَمَّد بن هانيء الأثرم، المتوفى: سنة 273 هـ، المحقق: أبو عمر مُحَمَّد بن علي الأزهري، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر – القاهرة، الطبعة: الأولى، 1428 هـ - 2007 م

82) موضح أوهام الجمع والتفريق، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: 463هـ)، المحقق: عب الرحمان بن يحيى المعلمي، الناشر: دار الفكر الإسلامي، الطبعة: 2 عدد الأجزاء: 2

83) المنهج الحديثي عند الإمام ابن حزم، طه علي بوسريح، الناشر: دار ابن حزم بيروت –لبنان، الطبعة الأولى، 1422-2001

84) الموطأ، مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (المتوفى: 179هـ)، المحقق: مُحَمَّد مصطفى الأعظمي، الناشر: مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية - أبو ظبي – الإمارات، الطبعة: الأولى، 1425 هـ - 2004 م، عدد الأجزاء: 8

85) ميزان الاعتدال في نقد الرجال، شمس الدين أبو عبد الله مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: 748هـ)، تحقيق: علي مُحَمَّد البجاوي، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1382 هـ - 1963 م، عدد الأجزاء: 4

86) نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر (مطبوع ملحقا بكتاب سبل السلام)، أبو الفضل أحمد بن علي بن مُحَمَّد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ)، المحقق: عصام الصبابطي عماد السيد، الناشر: دار الحديث القاهرة، الطبعة: الخامسة، 1418 هـ 1997م

87) نزهة الأسماع، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (المتوفى: 795هـ)، المحقق: وليد عبد الرحمان الفريان، الناشر: دار طيبة الرياض، الطبعة: الأولى، 1407هـ - 1986م، عدد الأجزاء: 1

88) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ)، حققه على نسخه مقروءة على المؤلف وعلق عليه: نور الدين عتر، الناشر: مطبعة الصباح، دمشق، الطبعة: الثالثة، 1421 هـ-2000 م

89) النشر في القراءات العشر، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن يوسف (المتوفى : 833 هـ) المحقق : علي مُحَمَّد الضباع (المتوفى 1380 هـ)، الناشر : المطبعة التجارية الكبرى [تصوير دار الكتاب العلمية]، عدد الأجزاء : 2

90) نصب الراية لأحاديث الهداية مع حاشيته بغية الألمعي في تخريج الزيلعي، جمال الدين أبو مُحَمَّد عبد الله بن يوسف بن مُحَمَّد الزيلعي (المتوفى: 762هـ)، المحقق: مُحَمَّد عوامة، الناشر: مؤسسة الريان للطباعة والنشر - بيروت -لبنان/ دار القبلة للثقافة الإسلامية- جدة – السعودية، الطبعة: الأولى، 1418هـ/1997م، عدد الأجزاء: 4

91) النكت على كتاب ابن الصلاح، أبو الفضل أحمد بن علي بن مُحَمَّد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ)، المحقق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، عدد المجلدات: 2، الطبعة: الأولى، 1404هـ/1984م

فهرس الموضوعات

الإهداء ث

شكر وتقدير ج

مقدمة 1

الفصل التمهيدي: مفهوم التعقبات، والتعريف بالإمام ابن حزم، والحافظ ابن حجر وبكتابه فتح الباري 8

المبحث الأول: تعريف التعقبات. 8

المبحث الثاني: التعريف بالإمام ابن حزم الظاهري. 12

المبحث الثالث: التعريف بالحافظ ابن حجر العسقلاني. 16

المبحث الرابع: التعريف بكتاب فتح الباري لابن حجر. 21

الفصل الأول: تعقبات الحافظ ابن حجر على الإمام ابن حزم في علوم الإسناد. 23

المبحث الأول: تعقباته في علم الجرح والتعديل. 23

إبراهيم بن طَهْمَان 23

حُتَيْم بن عِرَاك 26

داود بن رَشِيد 27

سعيد بن أبي هِلال 29

طَلْق بن غَنَّام 32

عامر بن وَاثِلة 33

عبد الله بن العَلاء 36

المبحث الثاني: تعقباته في مسائل الاتصال والانقطاع. 40

المسألة الأولى: حديث البخاري المعلق في المعازف 40

المسألة الثانية: قول أنس بن مالك، هل له حكم الرفع؟ 49

الفصل الثاني: تعقبات الحافظ ابن حجر على الإمام ابن حزم في متن الأحاديث. 51

المبحث الأول: تعقباته في ناسخ الحديث ومنسوخه. 51

المسألة الأولى: دعوى نسخ إباحة الصلاة في مرابض الغنم 51
المسألة الثانية: نسخ اشتراط الولاء لغير المعتق 53
المبحث الثاني: تعقباته في الزيادة في المتن أو الإنقاص منه. 58
المسألة الأولى: زيادة لفظ الإقامة في حديث أبي أيوب الأنصاري 58
المسألة الثانية: زيادة لفظ فعلى المرتهن علفها في حديث أبي هريرة 66
الفصل الثالث: تعقبات الحافظ ابن حجر على الإمام ابن حزم في العلوم المشتركة بين السند والمتن. 70
المبحث الأول: تعقبه في التصحيف. 70
مسألة: التصحيف في اسم سُليم 70
المبحث الثاني: تعقبه في اسم الراوي (كصلة بن أشيم) 72
المبحث الثالث: تعقباته في الحكم على الأحاديث. 74
المسألة الأولى: أثر ابن مسعود في إنكار المعوذتين 74
المسألة الثانية: حديث النهي عن أكل الضب 77
الخاتمة 82
فهرس الآيات القرآنية. 84
فهرس الأحاديث النبوية. 85
قائمة المصادر والمراجع. 87
فهرس الموضوعات. 99

ملخص البحث

يتناول هذا البحث موضوعا في التعقبات الحديثية له أهمية بالغة في ميدان علوم الحديث، وهو موضوع: "التعقبات الحديثية للحافظ ابن حجر على الإمام ابن حزم –من خلال كتابه فتح الباري–"، واختصّ بدراسة التعقبات المتعلقة بعلوم الإسناد ومتن الأحاديث وما هو مشترك بينهما، وذلك في ثلاثة فصول –تحت كل فصل مباحث– يتصدّرها فصل تمهيدي تُذكر فيه معارف مدارات الموضوع، وقد سار البحث وفق المنهج الاستقرائي التحليلي وذلك بسبر وإستقراء هذه التعقّبات، مع استخدام المنهج المقارَن للتمكّن من معرفة محل الاختلاف. وقد أسفر البحث في نهايته عن نتائج عدّة منها: أنّ التعقبات الحديثية التي وقفت عليها كانت متنوعة ومختلفة لا تصبّ في فنّ واحد، وأغلب التعقبات التي أوردها الحافظ ابن حجر في باب الجرح والتعديل على الإمام ابن حزم كانت في تشدّده وذلك ناتج عن اختلاف منهجهما في هذا الباب، لأنّ ابن حزم لم يكن يعتد بالظاهر في الفقه فقط، بل حتى في نقده الحديثي. كما خُتم البحث بجملة من التوصيات تضمنت: الحث على العناية بكتاب فتح الباري شرح صحيح البخاري ومحاولة استخراج الكنوز الموجودة فيه، مع إكمال هذا البحث بدراسة باقي التعقبات وتصنيفها على حسب الفنون.

الكلمات المفتاحية: التعقّبات، الحافظ ابن حجر، الإمام ابن حزم، فتح الباري، المحلى.

Search summary

This research deals with a topic in hadith investigations that is of great importance in the field of hadith sciences. And that is in three chapters - under each chapter a discussion - headed by an introductory chapter in which the knowledge of the subject's orbits is mentioned. The research proceeded according to the analytical inductive method by examining and extrapolating these obstacles, with the use of the comparative method to be able to know the place of difference. The research resulted in several results, including:

✓Most of the hadith narrations that I came across were diverse and different and did not flow into a single art.
✓the most of the tractations mentioned by Al-Hafiz Ibn Hajar in the chapter on wounding and amending Imam Ibn Hazm were in his strictness, and this is due to the difference in their methodology in this chapter, because Ibn Hazm was not dependent on the apparent in Jurisprudence only, but even in his modern criticism.
The research was concluded with a number of recommendations that included:
✓Urging attention to the book Fath Al-Bari Sharh Sahih Al-Bukhari and trying to extract the treasures in it.
✓while completing this research by studying the rest of the tracks and classifying them according to the arts.
Key words: Al-Taqabat, Al-Hafiz Ibn Hajar, Imam Ibn Hazm, Fath Al-Bari, Al-Muhalla.